شرح عيون الأعراب

تأليف

الإمام أبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي

المتوفى سنة ٤٧٩ هـ

حققه وقدم له

الدكتور حنّا جميل حدّاد

دائرة اللغة العربية وآدابها - جامعة اليرموك

إربد - ١٩٨٥م

مكتبة المنار

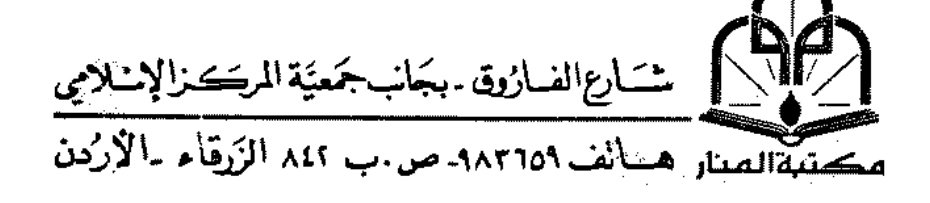
الأردن - الزرقاء



شرح
عيون الإعراب

الطبعة الأولى

١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

هذا الكتاب، إضافة نوعية إلى ما تضمّه المكتبة العربية من مصنفات النحو العربي ودراساته. فهو ليس جديداً في مضمونه، ولكنه جديد في أسلوبه، طريف في تناول مادته. فقد اختار مصنفه مجموعة من موضوعات النحو العربي وأبوابه، فشرحها بيسر وعالج مشكلها باختصار، بأسلوب فريد يقوم على طرح الأسئلة والإجابة عنها.

وتؤلف علل النحو بأنواعها، الموضوع الرئيس الذي يقوم عليه الكتاب. فنرى المصنف يناقش هذه العلل ثم يأخذ منها ما يراه مناسباً. ويرفض ما لا يراه معقولاً. مؤيداً موقفه في كل حال بالأدلة النقلية والعقلية، ومحتجاً له بالشواهد الشعرية والنثرية المتعددة، مما جعل الكتاب نموذجاً فريداً لمصنفات النحو العربي التي جمعت عيون المسائل الخلافية بين النحاة، وناقشتها بأسلوب سهل ولغة ميسرة.

أما مصنف الكتاب، فَفقيْهٌ من فقهاء العربية وعلم من أعلامها. مغربي النشأة، مشرقي الوفاة، بصري المنهج. ولكنه مع هذا، غير متعصب لبصريته، ولا هو ممن يلوكون آراءها دون مناقشة، أو يتشدقون بأقوالها دون اقتناع. ولكنه يقلب القضية من هذه حتى يخبرها، ويعالجها حتى يتمكن منها. ثم يُصدر رأيه بعد ذلك دونما محاباة لأحد أو مجاراة لفريق.

وهذا الكتاب واحد من مصنفات النحو العربي التي وصلت إلينا سليمة إلا ما كان من تأذي بعض صفحاته بالرطوبة وتأثرها بالبلل فبهتت بعض كلماته، وأمحت عدةٌ من جُمله وعباراته. ولكنه مع هذا، ظل محافظاً على شكله العام لا يعيبه نقص ولا يظهر فيه انقطاع إلا في مكان واحد. وقد أشرنا إليه في موضعه.

والكتاب من مقتنيات خزانة المتحف البريطاني، ولم نعثر له على نسخة خطية ثانية في خزائن الكتب الأخرى، على الرغم من كثرة التنقيب في فهارس المخطوطات والاستفسار ممن يملكون الإجابة الصحيحة والعلم الأكيد.

وقديماً قيل:

لا يُدْرِكُ الشّوقَ إلا مَنْ يُكَابِدُه ولا الصَّبَابَةَ إلا مَنْ يُعَانِيْها

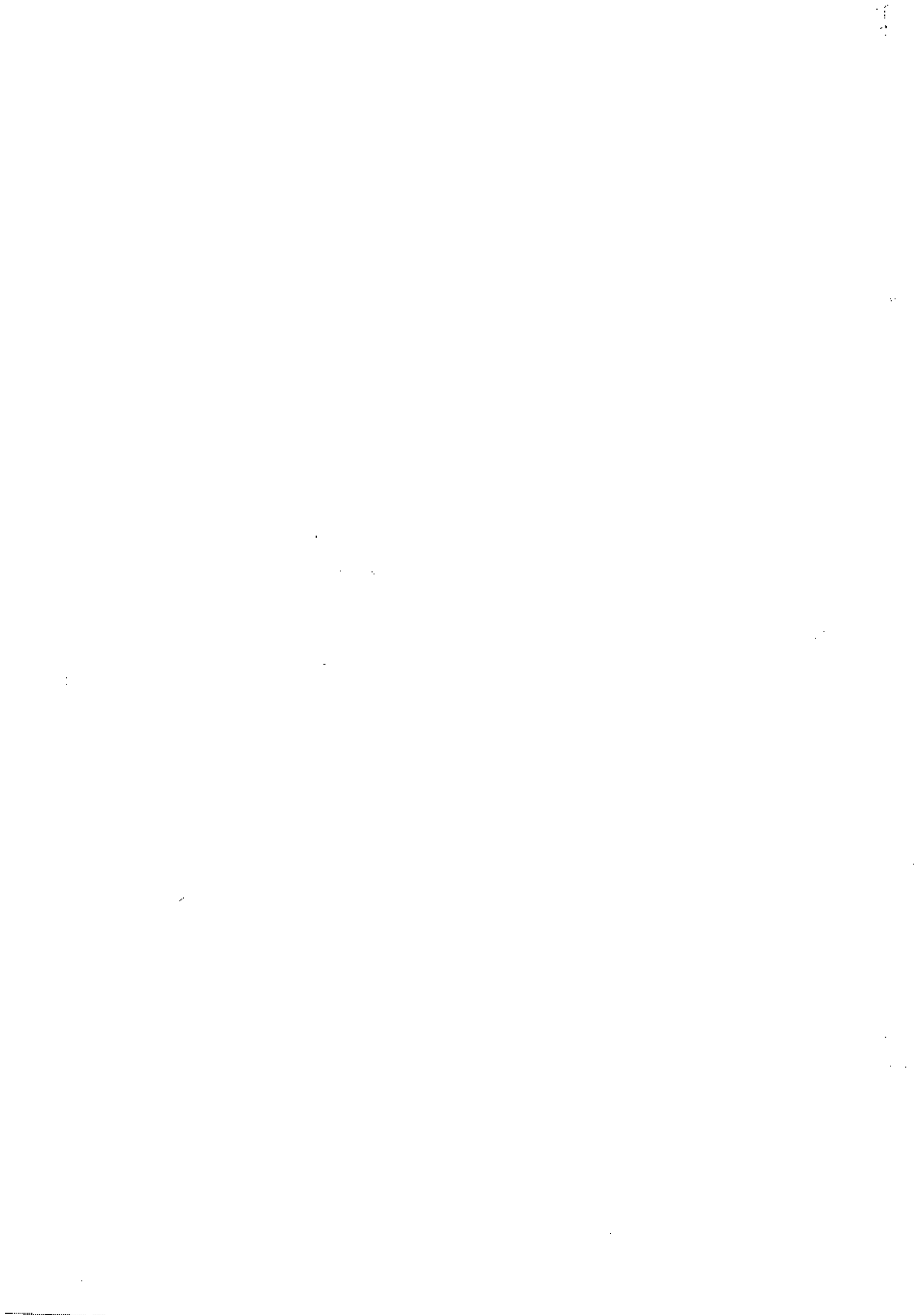
فقد بذلنا من الجهد في تقويم مآد مخطوطة الكتاب ما لا يقدره إلا الذين مارسوا التحقيق وخبروا صعابه، وأمضينا من الوقت في إصلاح خللها وتذليل صعابها ما لا يفيه حقه إلا الذين ارتضوا لأنفسهم السير على هذا الطريق الشائك. فقد قدّمنا للكتاب، وترجمنا لصاحبه، وضبطنا نصه، وخرّجنا شواهده، وعرّفنا بأعلامه، ووضعنا الفهارس اللازمة له. حتى جاء ـــ ولله الحمد ـــ على هذه الصورة التي نقدمه بها اليوم لأول مرة. ولست بعد هذا وذاك، إلا ممن عملوا واجتهدوا. فإن كنت قد وفقت، فهذا ما أردت وإليه كان السعي. وإلا فأجر المجتهدين نصيبي.

والحمد لله أولاً وأخيراً.

إربد، في ١٩٨٤/١٠/٥م

الدكتور حنّا حدّاد

الباب الأوّل



المصنف

مصنف «عيون الإعراب» هو أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ثم البصري. أخذ علومه في اللغة والنحو عن أبـي علي الفارسي[1] وكان قاضياً للقضاة بشيراز في حدود ٣٥٠هـ[2].

له من المصنفات: «صناعة الإعراب» و «عيون الإعراب»[3]. هذا كل ما ذكر عن الرجل وما عرفوه به، فقد أغفلت كتب التراجم والسير ذكره، ولم تورد من أخباره ما يكشف عن الكثير من جوانب حياته الغامضة.

كما لم نجد في أخبار أستاذه الفارسي وعند الذين ترجموا له، ذكراً لهذا التلميذ النجيب، الذي أهّله علمه وتقدمه ليشغل في فترة من عمره منصب قاضي القضاة، وهو منصب لا يشغله إلا الأفذاذ من العلماء.

ولعل ما وصفه ابن فضّال به من أنه[4]: «كان وحيد عصره وفريد دهره، تضرب إليه أكباد الإبل، وتتجشم مشاق المناهل والرحل» ما يؤكد أن الرجل كان على درجة عالية من العلم والكمال، على الرغم من عدم اهتمام المترجمين وكتاب السير به، والتفاته إليه.

□ □ □

---

(١) بغية الوعاة ٢/١٢٦.

(٢) بروكلمان ٢/٢٧٣.

(٣) نفساهما.

(٤) مقدمة شرح عيون الإعراب ص ١.

الشــــارح

أولاً ـ التعريف بالرجل:

أما الشارح فهو: أبو الحسن علي بن فضَّال بن علي بن غالب بن جابر بن عبدالرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن هميم[1] بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع، المعروف بـ«المجاشعي» تارة وبـ«الفرزدقي» تارة أخرى. وبـ«القيرواني» تارة ثالثة.

أما اشتهاره بـ«المجاشعي» فنسبة إلى مجاشع بن دارم بن مالك بن تميم بن عدنان. وهو جد جاهلي ينسب إليه خلق كثير.

وأما اشتهاره بـ«الفرزدقي» فنسبة إلى الفرزدق، شاعر العربية المشهور، لأن ابن فضال كان من ذريته.

وأما اشتهاره بـ«القيرواني» فنسبة إلى مدينة القيروان مسقط رأسه.

وتقول أخبار الرجل: إنه هجر مسقط رأسه في المغرب وطوف في بلاد المشرق. فأقام بـ«غزنة» مدة ثم انتقل إلى «نيسابور» وحدَّث بها. ثم عاد إلى «بغداد»، فأقرأ فيها النحو واللغة. وحدث بها عن جماعة من شيوخ المغرب حتى ذاع صيته وعلت مكانته. فضمَّه الوزير نظام الملك الحسن بن إسحق

---

(١) كذا في الخريدة ٣٦٥/١/٤؛ وإنباه الرواة ٢٩٩/٢؛ ومعجم الأدباء ٢٨٩/٥. والمعروف أنه: همام بن غالب. وهو الفرزدق شاعر العربية المشهور.

الطوسي[1]، إلى حاشيته من العلماء وكبار القوم. فصنف له المؤلفات الحسان. وبقي ابن فضال في بغداد حتى توفاه الله يوم الثلاثاء ثاني عشرين شهر ربيع الأول من سنة تسع وسبعين وأربعمائة للهجرة، ودفن هناك.

أما ولادة الرجل ونشأته الأولى، فقد كانتا في القيروان. وقد ذكر هذا معظم الذين عرفوا به أو ترجموا له. ولم أجد من يخالفهم في هذا إلا السيوطي والداوودي، فقد قالا[2]: «ولد بهجر وطوف الأرض وأقام... إلخ». وواضح أن الداوودي والسيوطي قد فهما قول من سبقهما من كتاب السير والتراجم: «هجر مسقط رأسه» أن مدينة «هَجَر»[3] كانت مسقط رأسه. ولكن الحقيقة أن «هَجَرَ» هنا، بمعنى «تَرَكَ». وليست المدينة المعروفة، كما فهماها وأثبتاها في ترجمة الرجل.

ثانياً ـ شيوخه وتلاميذه:

يتضح من جملة أخبار الرجل، أنه هجر مسقط رأسه بعد أن اشتد عوده وتثقف بثقافة أهل بلده، لذلك، لا نجد في أخباره ذكراً لأشياخه من المشارقة.

أما المترجمون وكتاب السير من أهل المغرب، فقد أغفلوا ذكره ولم يشيروا إليه في تصانيفهم، فكأنما رحيله عن المغرب قد قطع الصلة بينهم فعدوه غريباً عنهم. فلسنا نعرف عن مصادر ثقافته الأولى شيئاً، كما لم نجد فيما وقفنا عليه من أخبار الرجل ذكراً لأساتذته الأول وأشياخه الذين تتلمذ

---

(١) من أبناء الدهاقين، وَزَر لألب أرسلان وملكشاه السلجوقيين مدة ثلاثين عاماً وكان عالي الهمة وافرّ العقل محباً للعلم والعلماء. توفي مقتولاً سنة ٤٨٦هـ. (انظر في ترجمته: وفيات الأعيان ٢/١٢٨ ـ ١٣١؛ وشذرات الذهب ٣/٣٧٣ ـ ٣٧٥؛ والأعلام ٢/٢١٩).

(٢) طبقات المفسرين للداوودي ١/٤٢٥؛ وطبقات المفسرين للسيوطي ٤/٢٤.

(٣) من مدن البحرين. (انظر: معجم البلدان: هجر).

عليهم في بلاده، إلا ما ذكره ابن مكتوم وابن حجر[1]: «إنّ ابن فَضَّال كان قد سمع الحديث من أبي محمد مكي بن أبي طالب بقرطبة في منزله».

وقد أفادت مصادر ترجمته، أنه أقام في المشرق مدة عمره يروي الحديث ويدرّس النحو واللغة، وأن خلقاً كثيراً قد لزمه وأفاد منه وروى عنه. وقد ذكر ابن مكتوم[2] أسماء بعض هؤلاء الذين تتلمذوا عليه، كان من بينهم:

محمد بن أحمد بن جوامرد الشيرازي، الذي لزمه وأخذ عنه النحو واللغة[3]. وأبو الحسن عبدالغفار بن إسماعيل الفارسي وأبو منصور عبدالمحسن بن محمد بن علي وأبو الحسن المبارك بن عبدالجبار الصيرفي المعروف بابن الطيوري[4] وأبو الركاز هبة الله بن المبارك السقطي[5] وأبو غالب شجاع بن فارس الذهلي. وغيرهم.

ويستفاد من أخبار الرجل أنه تصدر لرواية الحديث في بغداد عن جماعة من شيوخ المغرب، ولكنه لم يكن ثقة فيما يرويه. فقد ذكر تلميذه هبة الله السقطي أنه كتب عنه أحاديث كثيرة، ثم قال: فعرضتها على عبدالله بن سبعون القيرواني لمعرفته برجال الغرب فأنكرها، وقال: أسانيدها مركبة على متون موضوعة. ولما فوتح ابن فضال في أمرها، اعتذر وقال: إني وهمت فيها[6].

---

(١) تلخيص ابن مكتوم ص ١/١٢٥؛ ولسان الميزان ٤/٢٤٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ذكر ذلك في: معجم الأدباء ٦/٣٦٠؛ وبغية الوعاة ١/٢٢؛ وإنباه الرواة ٣/١٥٢؛ وطبقات ابن قاضي شهبة ص٣٣؛ وذيل تاريخ بغداد ١/٨٧.

(٤) انظر في ترجمته: لسان الميزان ٥/٩؛ وشذرات الذهب ٣/٤١٢؛ والأعلام ٦/١٥١.

(٥) انظر في ترجمته: الذيل على طبقات الحنابلة ١/١٤٠؛ والأعلام ٩/٦٤.

(٦) انظر معجم الأدباء ٥/٢٩١؛ ولسان الميزان ٤/٢٤٩.

ثالثاً ـ مصنفاته:

كان ابن فضال المجاشعي إماماً في النحو واللغة والعروض وعلوم القرآن والتصريف والتفسير والسير، لذلك نجده يصنف في هذه العلوم جميعها ويترك بعد وفاته جملة من المصنفات التي عاند بعضها الأيام فوصل إلينا سليماً، وطوت الأيام بعضها الآخر فلم يصل إلينا منها إلا الأسماء. وفيما يلي ثبت بمصنفاته التي ذكرت في مظان ترجمته مع الإشارة إلى ما بقي منها:

* **الاكسير في علم التفسير**. وقالوا إنه في خمسة وثلاثين مجلداً.
* **اكسير الذهب في صناعة الأدب**. ويذكر أيضاً باسم: اكسير الذهب في للنحو. وذكروا أنه في خمس مجلدات.
* **الإشارة إلى تحسين العبارة**. ومن هذا الكتاب نسخة خطية في مكتبة المتحف البريطاني تحت الرقم (OR ٥٧٢٨).
* **البرهان العميدي في التفسير**. ويذكر أحياناً باسم: تفسير العميدي. في عشرين مجلداً.
* **الدول في التاريخ**. ويذكر أنه في أكثر من ثلاثين مجلداً.
* **شجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب**. ويذكر أحياناً باسم: **شجرة الذهب** في أخبار أهل الأدب.
* **شرح بسم الله الرحمن الرحيم**.
* **شرح عيون الإعراب**. وهو الكتاب الذي ننشره اليوم لأول مرة وسنفرد له حديثاً خاصاً.
* **شرح معاني الحروف للرماني**.
* **العروض**.

* **العوامل والهوامل في الحروف**. ويذكر أيضاً باسم: العوامل والهوامل في النحو.

* **الفصول في معرفة الأصول**.

* **معارف الأدب**. ويذكر أيضاً باسم: معارف الأدب في النحو. وذكروا أنه في ثلاث مجلدات.

* **المقدمة في النحو**.

* **النكت في القرآن**.

رابعاً ـ شعره:

لم يكن ابن فضال عالماً في اللغة والنحو والتفسير وحسب، ولكنه كان شاعراً أيضاً، وشعره على قلته أجود من شعر العلماء. وقد حفظت لنا الأيام من هذا الشعر، مجموعة من الأبيات والمقطوعات القصيرة تنم ـ على قلتها ـ عن شاعرية الرجل واقتداره. وفيما يلي جملة ما وقفنا عليه من شعر ابن فضال والمنسوب إليه منسوقاً بحسب قوافيه:

(١)

أنشد أبو الحسن علي بن فضال لنفسه:

١ ـ كَتَبْتُ والشَّوقُ يُمْلِي ... عليَّ ما في الكِتَابِ

٢ ـ والقَلبُ قد طارَ شوقاً ... إلى رُجوعِ الجَوَابِ

٣ ـ فإن فَعلْتَ وإلا ... فَتَحْتُ بَاب الحِرَابِ

التخريج: الأبيات في خريدة القصر ٤/١/٣٦٦.

(٢)

وأنشد ابن فضال في نظام الملك:

١ ـ واللَّه إنَّ اللَّه ربُّ العِبَادْ   وخَالِصِ النِّيَّةِ والاعْتِقَادْ
٢ ـ يَا أملحَ النَّاسِ بلا مِرْيَةٍ   من غَيْرِ مُسْتَثْنَى ولا مُسْتَعَادْ
٣ ـ ما زَادني صَدُّك إلا هَوًى   وسوءُ أفْعَالِكَ إلا وِدَادْ
٤ ـ وإنَّني مِنْكَ لَفي لَوْعَةٍ   أَقَلُّ ما فيها يُذيبُ الجَمَادْ
٥ ـ فكُنْ كَما شِئْتَ فأنتَ المُنَى   وآحْكم بما شِئْتَ فأنْتَ المُرَادْ
٦ ـ ومَا عَسَى تَبلُغُهُ طَاقتي   وإنَّما بينَ ضُلوعي فُؤادْ

التخريج: المقطوعة في خريدة القصر ٣٦٧/١/٤. وهي عدا البيت رقم (٢) في روضات الجنات ٢٣٧/٥؛ ومعجم الأدباء ٢٩٢/٥ ـ ٢٩٣.

(٣)

وقَال أيضاً في مدح نظام الملك:

١ ـ قَالوا الوزيرُ ابنُ عبَّادٍ حَوَى شَرفاً   فَكم وكَم لك عبد كابن عبَّاد
٢ ـ ما جاوز الرّي شبراً رأيُ صاحِبِه   وأنتَ بالشَّام شمسُ الحفلِ والنَّادي

التخريج: البيتان في خريدة القصر ٣٦٨/١/٤.

(٤)

ولابن فضال أيضاً:

١ ـ وإخوانٍ حَسِبْتُهُمُ دُروعاً   فَكَانوها ولكنْ للأعادي
٢ ـ وخِلْتُهم سهاماً صَائباتٍ   فَكَانوها ولكنْ في فُؤادي
٣ ـ وقالوا: قَد صَفتْ مِنَّا قلوبٌ   لقدْ صَدَقوا. ولكن عَنْ وِدَادِي

التخريج: الأبيات في طبقات المفسرين للداوودي ٤٢٦/١؛ وطبقات المفسرين للسيوطي ٢٥/٤؛ وروضات الجنات ٢٣٧/٥؛ ومعجم الأدباء ٢٩٢/٥؛ وبغية الوعاة ١٨٣/٢؛ والبيت الأول في لسان الميزان ٢٤٩/٤.

(٥)

ومن شعره أيضاً:

١ ــ خُذْ العِلْم عن رَاويهِ واجْتَلب الهُدَى ‏ وإنْ كانَ راويهِ أخَا عَمَلٍ زَارِي

٢ ــ فإنَّ رُوَاةَ العِلْم كالنَّخلِ يانعاً ‏ كُلْ الثَّمْرَ مِنْه واتْرك العودَ للنارِ

التخريج: البيتان في معجم الأدباء ٥/٢٩١.

(٦)

وأنشدوا لابن فضال:

١ ــ لا عُــذْر للصَّبِ إذا لَمْ يَكُنْ ‏ يَخْلعُ في ذاكَ العَذار العذارْ

٢ ــ كـأنَّـه فـي خَـده إذْ بَـدَا ‏ ليلٌ تَبَدَّى طالعاً من نَهـارْ

٣ ــ تَخَـالـه جُنْـحَ ظَـلامٍ وقَـدْ ‏ صَاح به ضوءُ صباحٍ فَحَارْ

التخريج: الأبيات في خريدة القصر ٤/١/٣٦٦؛ ومعجم الأدباء ٥/٢٩١.

(٧)

وله أيضاً:

١ ــ كَـأن بهـرامَ وقـدْ عَـارضتْ ‏ فيـه الثُّريـا نَـظَر المُبْصِـرِ

٢ ــ يـاقـوتـةٌ يعـرِضُهـا بَـائِـعٌ ‏ في كفّـه والمُشْتَـرِي مُشْتَـرِي

التخريج: البيتان في خريدة القصر ٤/١/٣٦٦؛ ومعجم الأدباء ٥/٢٩١.

(٨)

ومن شعره أيضاً:

١ ــ يَخُطّ الشوقُ شخصَكَ في ضَمِيْري ‏ على بُعْـدِ التَّزاورِ خَطَّ زُورِ

٢ ــ وَيُـوْهِمْنِيْكَ طـولُ الفكرِ حتى ‏ كـأنّك عنـد تَفْكِيـري سَمِيْـرِي

٣ ــ فـلا تَبْعُـد فَـإنّـكَ نـورُ عيني ‏ إذا مـا غبتَ لم تَـظْفـر بنـورِ

٤ ــ إذا ما كنتَ مسروراً بِهَجْري ‏ فـإني مِنْ سرورِكَ في سُـرورِ

التخريج: الأبيات في البلغة ص ١٦١؛ وتلخيص ابن مكتوم ص

(٩)

وله أيضاً:

١ ـ يَا يُوسِفِيَّ الجَمَالِ عَبْدُكَ لَمْ   يَبْقَ لَـهُ حِيْلَةٌ مِـن الحِيَـلِ
٢ ـ إنْ قُـدَّ فيـه القميص من دُبـر   قَـدْ قُدَّ فيـه الفُؤاد من قُبُـلِ

التخريج: البيتان في خريدة القصر ٤/١/٣٦٧؛ ومعجم الأدباء ٥/٢٩٢.

(١٠)

ومن شعره أيضاً:

١ ـ إنْ تُلْقِكَ الغـربةُ في مَعْشَـرٍ   قَدْ أَجْمَعُوا فيـكَ على بُغْضِهِمْ
٢ ـ فَـدَارِهِمْ مَـا دُمْتَ في دَارِهِمْ   وَأَرْضِهِم مَا دُمْتَ في أَرْضِهِمْ

التخريج: البيتان في خريدة القصر ٤/١/٣٦٨؛ والنجوم الزاهرة ٥/١٢٤.

(١١)

وله أيضاً من قصيدة يمدح بها نظام الملك:

١ ـ دَوَارس أيّ مَـا تَكَـادُ تَبِـينُ   عَفَـاهنَّ دَمعُ للسّحـابِ هَتُـونُ
٢ ـ وقَفنا بها مُسْتَـسلمينَ فلمْ يَزَلْ   لسـانُ البلى عن عُجْمِهن يبينُ
٣ ـ وما خِفْت أَن تُبْدِي خَفيَّ سَرائِري   مَـوائلُ أمثـالِ الحَمائم جُـونُ
٤ ـ على حين عاصيتُ الصّبا وهو طائعٌ   وأرخصتُ علق اللّهوِ وهو ثَمينُ
٥ ـ أرى المُزن يهوى رَسم مَنْ قد هَويتُه   فـلي ولـه دَمـعٌ بـه وحَنـينُ
٦ ـ سَقى اللّه حيثُ الظاعنونَ سحائباً   فقلبـي حيثُ الـظاعنـونَ رهينُ
٧ ـ فكم ضَمِنتْ أحداجُهم مِنْ جآذرٍ   أوانسُ يَنضـوهـا جـآذرُ عِيْنُ
٨ ـ وأقمارِ تَمّ لم ير النـاسُ قبلنا   بـدوراً تثَنّى تحتهـن غُصـونُ
٩ ـ يُجرّدن مِنْ أَلْحَاظِهن صَوارماً   مـهنـدةً أجفـانهـن جُفُـونُ

التخريج: المقطوعة في معجم الأدباء ٥/٢٩٢.

(١٢)

ولابن فضال أيضاً:

١ ـ فَتَنَتْني أُمُّ عَمْرو وكَذاك الصَّبُّ مَفْتُونْ
٢ ـ قُلتُ جُودي لكئيبٍ مُسْتَهامٍ بكِ مَحْزونْ
٣ ـ فَلوتْ عَنّي وقَالتْ أتُرى ذَا المرءِ مَجْنُونْ
٤ ـ ما رَأى النَّاسَ جميعاً في كِتَاب اللّه يَتْلونْ
٥ ـ «لَنْ تَنَالوا البِرّ حَتّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونْ»

التخريج: الأبيات في معجم الأدباء ٥/٢٩٣. وواضح أن البيت الخامس اقتباس من قوله تعالى في سورة آل عمران الآية (٩٢): ﴿لَنْ تَنَالُوا البِرّ حَتَىّ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شيءٍ فَإنّ اللّهَ بِهِ عَليمٌ﴾.

(١٣)

وله أيضاً:

١ ـ مَا هذه الألفُ التي قَدْ زِدْتُمُ فَدَعوْتُم الخُوَّانَ بالإخْوَانِ
٢ ـ ما صَح لي أحدٌ فأجعلُه أخاً في اللّهِ محضاً أَوْ ففي الشيْطَانِ
٣ ـ إمّا محول عِنْ وِدادِي مَالَه وجْهٌ وإمّا مَا لَه وَجْهَانِ

التخريج: الأبيات في روضات الجنات ٥/٢٣٧؛ ومعجم الأدباء ٥/٢٩٣.

(١٤)

ومن شعره أيضاً:

١ ـ أُحِبّ النّبيّ وأصْحَابَه وأبْغُضُ مُبْغِضَ أَزوَاجِهِ
٢ ـ وَمهْمَا ذهبتُم إلى مَذْهبٍ فَمَا لي سوى قَصْد مِنْهَاجِهِ

التخريج: البيتان في معجم الأدباء ٥/٢٩٤.

خامساً ـ مذهبه في النحو والفقه:

كان ابن فضال المجاشعي بصري المنهج والنهج. ويتضح ذلك من مخالفته الكثيرة لآراء أهل الكوفة وانتصاره الدائم لآراء سيبويه وغيره من البصريين، فقد زخر كتابه هذا بمثل قوله: «وأصح هذه الأقوال قول سيبويه» وقوله: «والقول قول سيبويه» وقوله: «وزعم الكوفيون أن... وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل ودعوى بلا حجة». أو غير ذلك من الأقوال التي تشي ببصريته وتنم عن تحيزه لهم.

على أن بصريته هذه وتحيزه لسيبويه بخاصة، لم تمنعه من مخالفة آراء كثير من البصريين مثل قطرب وأبي عمر الجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والأخفش إذ نجد هذه المخالفة في كثير من مواطن هذا الكتاب، وفي معالجته للكثير من قضاياه.

أما على صعيد الفقه، فيذكر الداوودي أنه «كان حنبلياً يقع في كل شافعي»[1] ولم أعثر على ما يؤيد هذا فيما كتب عن الرجل. وعندنا، أن الداوودي واهم فيما نسبه إلى ابن فضال، وحجتنا في هذا ما يلي:

١ ـ لم يرد لابن فضال ذكر في طبقات الحنابلة ولا فيما استدرك عليها. ولا نظن أن ابن فضال كان نكرة بحيث لا يلتفت إليه مؤرخ من مؤرخي الحنابلة أو كاتب من كتاب سيرهم.

٢ ـ ينقل الداوودي كثيراً عن ياقوت الحموي. وقد ورد في ترجمة ابن فضال عند ياقوت ما صورته[2]: «وحدّث محمد بن طاهر المقدسي وكان ما علمت وقّاعة في كل من انتسب إلى مذهب الشافعي لأنه كان

---

(١) طبقات المفسرين ٤٢٦/١.

(٢) معجم الأدباء ٢٩٣/٥.

حنبلياً. سمعت إبراهيم بن عثمان الفزي بنيسابور يقول: لما دخل أبو الحسن بن فضال النحوي... الخ». وواضح من النص أن قول ياقوت: «لأنه كان حنبلياً» خاص بمحمد بن طاهر المقدسي وليس بابن فضال. ولكن الداوودي فهم النص على أنه مما يتعلق بابن فضال، كما فهم من قبل قول ياقوت «هجر مسقط رأسه» أن مدينة «هجر» كانت مسقط رأسه. فتأمل.

سادساً ـ آراء العلماء فيه:

حَظِيَ ابن فضال بثقة المؤرخين واحترامهم. فمعظمهم يثني عليه ويشيد بتقدمه ويحترم علمه، إلا ما كان من تضعيف بعضهم لروايته، وإنكارهم لها.

فهو عند ياقوت الحموي[1] والسيوطي[2]: إمام في اللغة والنحو والتصريف والتفسير والسير. وهو عند القفطي[3]: موفق في التصنيف، صنف التواليف المفيدة.

وهو عند الفيروز آبادي[4]: إمام نحوي بارع.

وهو عند الخوانساري[5]: أحد أفراد العلم والكمال.

وهو عند اليافعي[6]: من أوعية العلم.

وهو عند ابن الجوزي[7]: ذو علم غزير، وتصانيف حسان.

---

(١) معجم الأدباء ٢/٣٠٠.
(٢) طبقات المفسرين ٤/٢٤.
(٣) إنباه الرواة ٢/٣٠٠.
(٤) البلغة ص ١٦١.
(٥) روضات الجنات ٥/٢٣٦.
(٦) مرآة الجنان ص ١٣٢.
(٧) المنتظم ٩/٣٣.

وشهادات أخرى غيرها، تشيد كلها بالرجل وتقدره التقدير الذي يستحق.

سابعاً ـ مصادر ترجمته والتعريف به:

يرى الباحث أحياناً، أن كثيراً من الأخبار المتعلقة بالشخص المراد التعريف به، ليس لها أهمية غيرها من الأخبار فيختزلها أو يهملها لأنه غير مطالب بإيراد كل ما يقف عليه ورصد كل ما يتعلق بالشخص موضع التعريف. وقد يكون الباحث محقاً في هذا على الرغم مما ينطوي عليه هذا المنهج من مظاهر القسر والإجبار. فما يراه إنسان معين شيئاً ذا قيمة فيلهث وراءه ويجهد نفسه من أجله، قد لا يكون كذلك في نظر إنسان آخر. فاهتمامات الناس متباينة، ونظراتهم إلى الأمور متفاوتة. ولهذا فإننا نضع بين يدي القارىء ثبتاً بأهم المصادر والمراجع التي ترجمت لابن فضال أو عرفت به أو سردت طرفاً من أخباره وما يتعلق به فقد يكون فيما أهملنا ذكره والحديث عنه، شيء هام في نظر غيرنا، وأمر يستحق الالتفات إليه في تقدير سوانا. وفيما يلي جريدة بأسماء هذه المصادر والمراجع، مرتبة بحسب تاريخ وفيات أصحابها:

* خريدة القصر للعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ).
* المنتظم لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).
* معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ).
* المختصر المحتاج إليه لابن الدبيثي (ت ٦٣٧هـ).
* العبر في خبر من غبر للذهبي (ت ٧٤٨هـ).
* تلخيص أخبار اللغويين لابن مكتوم (ت ٧٤٩هـ).
* مرآة الجنان لليافعي (ت ٧٦٨هـ).
* البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ).
* البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ).

* لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
* النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ).
* بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
* طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ).
* طبقات المفسرين للداوودي.
* كشف الظنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ).
* شذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ).
* روضات الجنات للخوانساري (ت ١٣١٣هـ).
* هدية العارفين للبغدادي (ت ١٣٣٨هـ).

كما نجد لابن فضال ذكراً وبعض الأخبار في المصنفات التالية:
* تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان.
* معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة.
* الأعلام لخيرالدين الزركلي.

□ □ □

الباب الثاني



الكتـــاب

منهج تحقيق الكتاب:

لما كان الهدف من تحقيق النصوص التراثية هو بعث الحياة فيها ليستفيد منها أكبر قدر من القراء والباحثين وذلك عن طريق التعريف بها وتقديمها بصورة مطابقة أو كالمطابقة للصورة الأولى التي تركها أصحابها عليها، فقد قمت من أجل تحقيق هذه الغاية والوصول بالكتاب إلى هذا الهدف، بما يلي:

* ضبطت بالشكل التام ألفاظ الكتاب التي وجدتها بحاجة إلى هذا الضبط مع ما تضمنه من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية والأقوال.
* ترجمت باختصار لمن وردت أسماؤهم في متن الكتاب من غير الشعراء كالقرّاء والنحاة واللغويين.
* خرجت شواهد الكتاب من الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية فيها. أما الشواهد الشعرية فقد ذكرت مواطنها في دواوين أصحابها أو مجاميعهم الشعرية مع ما وقفت على الشاهد فيه من كتب النحو واللغة.
* صنعت للكتاب الفهارس اللازمة التي تخدمه وتيسر على القارىء مهمة الرجوع إلى ما شاء منه بسهولة.

وصف مخطوطة الكتاب:

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على النسخة الخطية اليتيمة التي استطعنا العثور عليها، وهي المحفوظة في خزائن المتحف البريطاني برقم (OR ٥٧٢٨) وتاريخ كتابتها سنة اثنتين وثمانين وخمس مایة. من غير ذكر للمكان الذي نسخت فيه.

وقد كتبت المخطوطة بخط مشرقي معتاد، في كل صفحة من صفحاتها عشرون سطراً وفي كل سطر تسع كلمات في المتوسط. وبعض ألفاظ المخطوطة مضبوطة بالشكل.

أما ناسخها فرجل اسمه محمد بن علي النسَّاج. وقد ذيل المخطوطة بما صورته.

كُتبتْ هذه النسخة من نسخة كُتبتْ من النسخة التي قُرئتْ على مصنفها ابن فضال، وعورضتْ وصححَّتْ بقدر الوسع والإمكان.

أما صفحة الغلاف، فقد تضمنت بالإضافة إلى اسم الكتاب الصريح واسم مؤلفه وشارحه، تمليكاً باسم محمد بن علي الحايك وكلاماً في الهندسة والخطوط والنقط وبعض الفوائد اللغوية والنحوية.

ومخطوطة الكتاب كاملة ـ فيما نعتقد ـ لم يظهر فيها إلا أثر واحد لنقص لم نستطع تحديد حجمه. ولا نظن أنه كبير وذلك بالقياس إلى حجم الموضوعات التي تضمنها الكتاب.

وفيما يلي صور لبعض صفحات المخطوط:

كتاب

شرح عيون الإعراب

للقاضي أبي محمد عبيد الله بن أحمد الفزاري

من إملاء الإمام أبي الحسن علي بن فضال

المجاشعي النحوي نور الله قبرهما

فإن قيل ما الهندسة قيل استخراج العلوم بالخطوط كل شيء له طول وعرض وعمق فهو جسم مركب وكل طول لا عرض له مثل الخط الحاجز بين الظل والشمس ومثل الخطوط المكتوب بها والخطوط الحاجزة بين الأشيا كخطوط رأس الجدار وما على الأرض من بنا فإنها هو خط لا شك فيه وكل ما كان له عرض وليس له عمق مثل الحاجز الذي بين الماء والدهن وما أشبه ذلك إذا صببته في إناء ثم نصبت عليه دهنا فالحاجز بين الدهن والماء هو السطح لأنه عرض وليس له عمق

فصل ولا تقبل النقطة الانقسام لأنها الأصل فنقول لو كنا نخط من النقط القائمة إحدى عشرة نقطة ليس نصف تلك الألف خمس نقط ونصف فقد تبين أن النقطة تنقسم ولو استصغرت تلك النقطة خمسة أجزاء أو ستة أو ما لا نهاية له بالقطع لتنقسم لأن أصل النقطة ما لا تتجزى كأصل الجوهر وذلك متعلق بالتوهم لأن كل جزء من الجوهر ينقسم حتى يصير إلى ما لا أصل له إلا بالتوهم فوضع أن النقطة لا تنقسم ولإثبات الأصل يدوا حتى تكون النقطة قاعدة وأصلا للكلام وأساسا له فإن أبطلت الأصل فسدت الكلام في الأشياء لأن الجوهر هو المركز وهو الأصل فافهم

علامة الجسم كل مكان يشغل بجسم من الأجسام ولا يحتمل أن يشغل ذلك المكان بجسم سوى ذلك الشخص وذلك الشخص المتمكن من ذلك المكان هو الجسم

فصل

من قبل ومن بعد ... من قبل كل شيء ومن بعد كل شيء

الصفحة الأولى من مخطوطة الكتاب، وفيها اسم الكتاب واسم مصنفه وشارحه

يجوز ضُرِبَ زيدٌ رأسُه والجواب ان سيبويه قال يجيء هذا على وجهين على انه اراد ضُرِبَ رأسُ
زيدٍ ولكنه ثنّى الاسم توكيداً وعلى انه تكلّم فقال ضُرِبَ زيدٌ ثم بدا له ان يبيّن الموضع الذي وقع فيه
الضَّرْبُ وعلى الوجه الاول بيّنا قوله تعالى ولله على الناس حجّ البيت من استطاع اليه سبيلا
هذا مذهب البصريين واما الكسائي فاجاز ان يكون هذا شرطا والجزاء محذوفا والتقدير عنده مَن
استطاع اليه سبيلا فليحجّ او فعليه الحجّ ثم ... ويقال هل يجوز ان يبدل الفعل من الفعل
والجواب انه يجوز اذا كان المعنى مشتملا عليه واكثر ما يجيء ذلك في الشرط والجزاء فمما جاء منه
في الشرط قول الشاعر متى تأتنا تُلمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حطبا جزلا ونارا تأججا فابدل تُلمم
من تأتنا ومما جاء منه في الجزاء قوله ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وقد جاء
في غير ذلك قال إنّ على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا مسألة
ويقال لم جاز بدل الغلط في الكلام ولم يجز في القرآن ولا في الشعر والجواب ان القرآن منزّه
عن الغلط والسهو والنسيان لان الله تعالى لا يجوز عليه شيء من ذلك واما الشعر فان الشاعر
يُحكِمه ويُعيد فيه نظره ويُنقّحه من جميع جهاته فلم يجز فيه ذلك وجاز في الكلام لان لسان المرء
في المنثور قد يسبق الى ما لا يريد فيتداركه ويرجع الى ما اراد والاجود ان يأتي بحرف الاستدراك
فيقول بل كذا وفي بدل الغلط نكتة ينبغي ان يوقف عليها وذلك ان ينظر المتكلم فان كان قد تبيّن
له الغلط بعد ان نوّن الاسم الاول اتى بالاسم الثاني ووقف عليه او اعربه ان اتصل بشيء بعده
وان كان انما تبيّن له الغلط قبل ان يتمّ الاسم الاول فانه يقف عليه ولا يجوز ان يعربه لانه يصير مثبتا
للغلط وذلك لا يجوز باب النسق قال صاحب الكتاب ويسميه
البصريون العطف بالحروف وحروفه عشرة الواو للاجتماع والفاء للاتباع وثم للتراخي واو لاحد
الشيئين اللذين يقع او بينهما ولا ينفي عن الثاني ما دخل فيه الاول وام تقع بعد الف الاستفهام
عديلة لها بمعنى اي وبل للاستدراك بعد الاثبات والنفي ولكن للتدارك بعد النفي خاصة واما
بمنزلة او في الشك والتخيير وحتى كالواو الا ان ما بعد حتى يحقر عما قبلها او يعظم وهذه الحروف العشرة

صورة لإحدى صفحات المخطوطة

وبذلك جاء القرآن وعليه قول ذي الرمة الذي تقدم ونظيره قول الآخر

وإذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطا مذعورا وقد أجاز صاحب الكتاب

الجزم بإذا في حال السعة وما قدمناه قول سيبويه وغيره من النحويين ووجه القول

الآخر أن إذا أشبه إن في الجزاء فجزم بها كما جزم بإن فإن عضد ذلك سماع في منثور

الكلام حمل على هذا وإلا فالوجه الرفع لما ذكرناه تم الكتاب

والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطيبين

واتفق الفراغ من كتابته على يد أضعف عباد الله

وأحوجهم إلى غفرانه محمد بن علي النساج يوم الخميس

العشر من رمضان عمت ميامنه من شهور سنة

اثنين وثمانين وخمسمايه بورك لصاحبه

الصفحة الأخيرة من المخطوطة، وفيها تاريخ نسخ الكتاب



كتـــاب
شرح عيون الإعراب

للقاضي أبي محمد عبيدالله بن أحمد الفزاري

مـن إمـلاء

الإمام أبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي النحوي

نوَّر الله قبريهما



مقـدمـة الشـارح:

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهــم يســر

(٢/أ) الحمد لله الذي أرشدنا إلى معرفته، وهدانا بمحمد صفوته، وجعله قائداً إلى جنته، وسبباً لغفرانه ورحمته، صلى الله عليه وعلى أبرار عترته وأخيار صحابته، صلاة تبلغنا إلى مرضاته وتحشرنا بها يوم المعاد في زمرته، وبعد:

فإن النحو علم يعرف به حقائق المعاني، ويوقف به على الأصول والمباني، ويحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدل به على الفرق بين الحلال والحرام. ويتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب. ألا ترى إلى قول النبي عليه السلام[١]: «لا يُقْتَلُ قُرشي بَعْدها صَبْراً». لو رواه رَاوٍ: «لا يُقْتَلْ» بالجزم، لأوجب ألا يُقْتَل القرشي وإن آرتد. ومعنى الحديث مع الرفع، أنه لا يرتد القرشي فيُقْتَل. وكذلك لو قال قائل: ما لَه عندي حق أو حقاً. كان جحداً. ولو قال: ما لُه عندي حق أو حقاً، لكان إقراراً وللزمه أدّاه، ووجب على الحاكم أن يحكم عليه بذلك. وكذلك لو قال: أنا قاتلٌ فلاناً. لكان هذا وعداً منه بالقتل. ولو قال: أنا قاتلُ فلانٍ،

(١) رواه مسلم والدارمي وابن حنبل. والحديث بتمامه: «... عن الشعبي قال: أخبرني عبدالله بن مطيع عن أبيه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يوم فتح مكة: لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة». (وانظر: صحيح مسلم «كتاب الجهاد والسير» ١٧٣/٥؛ والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٢٤٣/٣).

لوجب أن ينظر في قرائن هذا الكلام لأنه يحتمل أن يكون إقراراً بأنه قد فعل. ويحتمل أن يكون وعداً بأنه سيفعل. فالقرينة تبيّن المراد، وتخلص المستفاد. وكذلك لو قال: ما أحسنَ زيداً، وما أحسنَ زيدٌ، وما أحسنُ زيدٍ. لكان الأول تعجباً والثاني نفياً والثالث استفهاماً. وقد ألف العلماء في هذا الشأن كتباً يتعذر عدد أساميها، فضلاً عن حفظ ما ضمّن فيها. فمن بين مطيل مسرف ومختصر مجحف فالشادي المجتهد لا يحظى منها بطائل، فضلاً عن مبتدىء متكاسل ثم إني وقعت على كتاب صغر حجمه وكثر علمه، صنفه قاضي (٢/ب) القضاة أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري ثم البصري، ألبسه الله مغفرته وأدخله جنته، فقد كان وحيد عصره وفريد دهره، تضرب إليه أكباد الابل، وتتجشم مشاق المناهل والرحل. وخلفه من بعده أبناء كلهم قضاة، وأئمة نحاة، منهم ابنه علي وسبطه عال وما منهم إلا أغرّ نجيب. ثم تلاهم في هديهم وجرى على سيرتهم وسعيهم، فرع تلك الشجرة، وباكورة تلك الثمرة الشيخ العميد الأجل أبو منصور نصر بن عال بن علي بن عبيدالله مكن الله في العز علاه، وآتاه في الدنيا والآخرة مناه، ولا سلب أهل الفضل ظله وذراه، فهو يتيمة الدهر، وواسطة عقد المجد والفخر. وقد زرته فوجدته حاتماً[1]: جوداً وبذلاً، والأخفش[2]: رصانة وعقلاً، والخليل[3]: ذكاء

---

(١) يعني حاتماً الطائي الشاعر الجاهلي المشهور بجوده وكرمه.

(٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، من أئمة النحاة البصريين، أخذ علومه عن سيبويه وجماعة البصرة، من أشهر مصنفاته كتاب «معاني القرآن». توفي سنة ٢٢١هـ وقيل ٢١٥هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢/٣٦ ــ ٤٣؛ ونزهة الألباء ص ١٣٣ ــ ١٣٥).

(٣) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي العالم البصري الفذّ، والمؤسس الحقيقي لعلم النحو وواضع علم العروض. أخذ عنه سيبويه والنضر بن شميل. من أشهر مصنفاته المنسوبة إليه كتاب «العين». توفي في حدود ١٧٠هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٤٥ ــ ٤٨؛ وإنباه الرواة ١/٣٤١).

وفضلاً، وأنى يعدوه ذلك وأصله وعنصره هنالك، ورأيته يميل إلى شرح هذا الكتاب، وإيضاح ما يشتمل عليه من الإعراب. فبادرت إلى ما آثر، وامتثلت ما أمر. ورأيت المؤلف أحب الإيجاز والاختصار، وتجنب الإطالة والإكثار، فقفوت منهاجه وسلكت أدراجه لئلا أخالف الغرض وأتجنب ما إليه غرض. فأمليت هذا الكتاب وتحرّيت فيما أوردته الصواب، واقتصرت على عيون المسائل ونكت الدلائل والله تعالى المستعان وعليه التكلان.

قال القاضي أبو محمد عبيدالله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري:



باب ما الكلام مجملاً ومفصلاً

الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف معنى. ولا يعرب من جميع ذلك إلا إثنان، اسم متمكن كرجلٍ وزيدٍ. وفعل مضارع كيقومُ ويذهبُ. وإعراب الاسم، بالنصب والرفع والجر. وإعراب الفعل، بالرفع والنصب والجزم. يشتركان في الرفع والنصب. ثم ينفرد الاسم بالجر، والفعل بالجزم، والرفع فيهما جميعاً. بالضم: زيدٌ ويذهبُ. والنصب فيهما بالفتح: زيداً ولن يذهبَ (٣/أ) وجر الاسم بالكسر: زيدٍ. وجزم الفعل بالسكون: لم يَذْهَبْ. وقد شذ ستة أسماء، فجاء رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، وهي: أبو زيد وفوه وأخوه وحموه وهنوه وذو مال. تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباه ونظرت إلى أبيه. وكذلك سائرها. وكل مثنى، فرفعه بالألف: يَدانِ. ونصبه وجره بالياء: يَدَيْنِ. ونونه مكسورة، ومحذوفة في الإضافة. يداك ويداه ويداي في الرفع. ويديك ويديه ويديّ في النصب والخفض. فأما الجمع الصحيح، فرفعه بالواو: مُسْلِمُوْنَ. ونصبه وجره بالياء: مُسْلِمِيْنَ ونونه مفتوحة أبداً محذوفة في الإضافة: مُسْلِمُو بَلدِنا، وصَالِحُو قريتنا، ورأيت مُسْلِمي قريتنا:؟ مسلماتٌ. وتكسر في موضع الجر والنصب، رأيت مُسْلماتٍ ونظرت إلى مُسْلِماتٍ. وإذا لم تكن زائدة للجمع بل كانت في الواحدة دخلها النصب نحو: رأيت أخواتَكم وسمعت أصواتَكم ودخلت أبياتَكم. ولا ينوَّن أيضاً، جآءني أحمدُ، ورأيت أحمدَ. والمقصور لا يدخله الإعراب مثل: موسى وعيسى. والمثنّى والمعلّى، وكل اسم آخره ياء خفيفة بعد كسرة مثل قاضٍ وعمٍ ومستوٍ فإنه

لا يدخله الرفع والجر ويدخله النصب وحده. رأيت قاضياً وعمياً ومستوياً.
وكل فعل آخره واو مثل: يغزو. وياء مثل: يَرْمي أو ألف مثل: يَرْضى. فإن
هذه الثلاثة تسكن في الرفع وتحذف في الجزم، لم يَغْزُ ولم يَرْمِ، ولم يَرْضَ.
وتفتح الواو والياء في النصب مثل: أن يغزوَ ولن يرميَ. فَأَما الألف مثل لن
يَرْضى ولن نَخْشى فلا تتحرك. فلذلك تسكن في النصب، كما تسكن في
الرفع.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقـال : ما الكلام؟

والجواب : إنه كل جملة مستقلة مفهومة. هذا المشهور عند النحويين ومنهم من يطلق الكلام على الجزء من الجملة. والوجه الأول هو الظاهر من مذهب (٣/ب) سيبويه والدليل على ذلك أنه قال: في المضارعة. ألا ترى أنك لو قلت: إنْ تَضْرِبْ يَأتِينْ لم يكن كلاماً. هذا تفسير أبي علي[١] وخولف في ذلك فقيل: إنما أراد لم يكن كلاماً مفيداً. وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل. ومما يدل على صحة ما ذهب إليه أبو علي في هذا الموضع، قول سيبويه في موضع آخر: وإنّما يُحْكَى ما كان كلاماً لا قولاً. فجعل المفيد كلاماً، وغير المفيد قولاً. وقال علي بن عيسى الربعي[٢]:

---

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، ولد سنة ٢٨٨هـ في مدينة فسا وفيها نشأ ثم ارتحل إلى بغداد فأخذ علومه عن جماعة من علمائها مثل: ابن السراج والزجاج وابن دريد وأخذ عنه كثيرون من أشهرهم ابن جني وعلي بن عيسى الربعي. من أشهر مصنفاته: الإيضاح العضدي؛ والتكملة والحجة في تعليل القراءات. توفي سنة ٣٧٧هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ١/٢٧٣ ـ ٢٧٥؛ ونزهة الألباء ص ٣١٥ ـ ٣١٧).

(٢) من أكابر النحويين، أخذ علومه عن أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي وكان الفارسي يقدمه على كثير من النحاة. من أشهر مصنفاته: شرح الإيضاح العضدي ولد سنة ٣٢٨هـ وتوفي في بغداد سنة ٤٢٠هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٣٤١ ـ ٣٤٣؛ وإنباه الرواة ٢/٢٩٧).

الكلام أصوات مختلفة، كل صوت منها غير صاحبه، لها اعتمادات من أقصى الحلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم. فمتى حصلت هذه الأصوات أوحصل بعضها سمي كلاماً. ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد. هذا حقيقته. ويقوي هذا المذهب قول سيبويه في غير الموضعين اللذين ذكرناهما: باب الاستقامة والإحالة من الكلام. ألا ترى أنه سمي المحال كلاماً فهو وإن اعتمد على أن الكلام المفيد، لا يمتنع أن يطلق على غير المفيد. وقال بعض المتكلمين: الكلام ما سمّي فاعلُه متكلماً.

مسـألة

ويقـال : إذا كان الكلام إنما هو المفيد، فكيف مخرج صاحب هذا الكتاب، الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف معنى؟

والجواب : إن مخرجه على الحذف، والتقدير: مُؤتلفُ الكلامِ ثلاثةُ أشياء، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. كما قال تعالى[1]: ﴿وَٱسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾. يريد، أهل القرية. ومثله كثير في القرآن والشعر.

وأما من ذهب إلى أن الكلام قد يقع على الجزء من الجملة، فأمره ظاهر لا لبس فيه.

مسـألة

ويقـال : لم زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء، وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك أو أقل؟

---

(١) سورة يوسف/ آية ٨٢.

والجواب : إننا اعتبرنا جميع الأشياء واستقريناها فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتاً أو حدثاً للذات أو واسطة بينهما. فالاسم عبارة عن الذات. والفعل عبارة عن الحدث. والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، ولم نجد قسماً رابعاً. فلما كان كذلك حكمنا بأن الكلام ثلاثة.

وجواب ثان: هو أننا وجدنا (٤/أ) في الكلام ما نخبر عنه به، فسميناه اسماً. ووجدنا ما نخبر به ولا نخبر عنه، فسميناه فعلاً. ووجدنا فيه ما لا يخبر عنه ولا به، فسميناه حرفاً. ولم نجد قسماً رابعاً، فحكمنا بأن الكلام ثلاثة.

وجواب ثالث: وهو أنّ جميع المعاني نُعبِّرُ عنها بهذه الأشياء الثلاثة، فَعُلِم أنه لا رابع لها فقطعنا بذلك وجعلناه أصلاً يرجع إليه ويعتمد عليه.

مسألة

ويقال : فلم قدمتم الاسم على الفعل، والفعل على الحرف؟

والجواب : إنا قدمنا الاسم على الفعل في المكان لما كان مقدماً عليه في الزمان. وأَخَّرْنا الحرف بعد الفعل بأنه فَضْلة وأداة للاسم والفعل.

وجواب ثان: وهو أننا وجدنا الاسم يُخْبَر عنه وبه فله رتبتان. ووجدنا الفعل يُخْبَر به ولا يُخْبَر عنه فله رتبة واحدة. ووجدنا الحرف لا يُخْبَر عنه ولا به، فلا رتبة له. فقدمنا ما له رتبتان وأخَّرنا ما لا رتبة له وبقي ما له رتبة واحدة متوسطاً.

وجواب ثالث: وهو أن الاسم من السّمو، وهو الرِّفْعَة. والحرف الطرف. فتقدم الاسم بالاشتقاق وتأخر الحرف بالاشتقاق وبقي الفعل متوسطاً.

مسألة

ويقال : ما حد الاسم؟

والجواب : إن العلماء اختلفوا في ذلك. فقال أبو بكر بن السراج[1]: الاسم ما دل على معنى مفردٍ وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة. قال: وإنما قلت على معنى مفرد لأفرق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان، إما ماضٍ وإما حاضرٌ وإما مستقبلٌ. وقال مرة أخرى: ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل. وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل. وكلا القولين خطأ لأن الحرف يدل على معنى مفرد وغير مقترن بزمان محصل. ولكن، إن زاد في الحد: «ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل»، صح.

وقال علي بن عيسى: الاسم ما (٤/ب) دل على معنى دلالة الإشارة. وهذا أيضاً يفسد، لأن من الأسماء ما لا يدل دلالة الإشارة وذلك نحو: أينَ وكيفَ وصَهْ ومَهْ وما أشبه ذلك.

والحد الصحيح عندنا أن يقال: الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة. فقولنا ما استحق الإعراب، احتراز من الحرف والفعل المبني، لأنهما لا يستحقان الإعراب بوجه من الوجوه. وقولنا: في

---

(١) أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج من أئمة النحو المشهورين. أخذ علومه عن المبرد والزجاجي والسيرافي. وترك ثروة من المصنفات من أشهرها كتاب الأصول. توفي سنة ٣١٦هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٢٤٩ ــ ٢٥١؛ وإنباه الرواة ١٤٥/٣ ــ ١٤٩).

أول وهلة، احتراز من الاسم المبني والفعل المعرب. لأن الاسم المبني إنما استحق البناء لمضارعته الحرف وذلك في ثاني الحل. والفعل المعرب، إنما أعرب لمضارعة الاسم، وذلك في ثاني الحال. وللاسم بعد سوى ما ذكرناه، حدود كثيرة مرغوب عنها.

مسألة

ويقال : ما خواص الاسم؟

والجواب : إن خواصه كثيرة، ولا تخلو أن تكون في أوله أو في تضاعيفه أو في آخره أو في معناه. فالتي في أوله، كـ «أل»[1] المعرفة وحروف الجر. والتي في تضاعيفه كياء التصغير وألف التكسير والتي في آخره كالتنوين ويآئي النسب. والتي في معناه، جواز كونه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ وما أشبه ذلك.

مسألة

ويقال : ما حد الفعل؟

والجواب : إن العلماء اختلفوا فيه. فقال ابن السراج: الفعل ما دل على معنى وزمان وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل. وقلت: و «زمان» لأفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط. وهذا القول، كأنه مأخوذ من قول سيبويه، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لِمَا كانَ ومَا يكون ولم يقع ومَا هو كائن لم ينقطع. وقول سيبويه أولى منه وسنشرحه.

وقال علي بن عيسى: الفعل ما دل على معنى دلالة الفائدة. وقال

---

(١) في الأصل: كـ «لام».

مرة أخرى: ما دل على معنى مقترن بزمان محصل. وهذا كقول ابن السراج.

وقيل: ما دل على حدث وزمان. وهذا أيضاً مغيّر عن قول سيبويه الذي قدمناه. وأسلم هذه الأقوال، قول سيبويه. ألا ترى أن «كان» وإن لم يكن لها حدث، فلا خلاف أنها مشتقة من الكون. وكذلك «عسيت» مشتقة من العسى (٥/أ) وإن لم تستعمل. ويقال لمن قال: ما دل على معنى وزمان أو على حدث وزمان، كيف تقول في: خلق الله الزمان؟ أيدل على زمان كان قبله؟ فإن قال ذلك، لزمه أن يكون الزمان موجوداً قبل خلقه. وإنْ قال لا، فسد قوله. ولا يلزم هذا سيبويه، لأنه قال: بُني للزمان. والآخر قال: دَلّ على زمان.

مسـألة

ويقـال : ما خواص الفعل؟

والجواب : إن خواصه كثيرة، ولا يخلو أن يكون في أوله أو في تضاعيفه أو في آخره أو في معناه. فالتي في أوله كالسين وسوف وقد. والتي في تضاعيفه كالتصريف نحو: ضرب وضارب واضطرب واستضرب. والتي في آخره كتاء التأنيث نحو: ضربتْ وقامتْ ونعمتْ وبئستْ. وكالضمير نحو: قلتُ وقلتَ وقلتِ وقُمنا. وقام وقاما وقاموا وما أشبه ذلك. والتي في معناه كدلالته على الحدث والزمان الماضي والمستقبل والحاضر.

مسألة

ويقال : ما حدّ الحرف؟

والجواب : إن سيبويه قال: ما جاء لمعنى ليس بآسمٍ ولا فعل. واختلف في الضمير إلى ما يرجع، فقيل: يرجع إلى الحرف. وقيل: يرجع إلى المعنى. أي، ليس المعنى بآسم ولا فعل. واختلف في قوله ما جاء لمعنى، فقيل: أراد ما جاء لمعنى واحد ولم يدل على معنيين كما يكون ذلك في الفعل لأن الفعل يدل على معنى وزمان، فقد ميزه من الفعل، ثم يتأول له أن ذلك المعنى إنما هو في غيره، فتميز من الاسم الذي يدل على معنى في نفسه فيصير مميزاً من الاسم والفعل. وهو كما قال في موضع آخر: ما دل على معنى ليس غير. وقيل: أراد بقوله: ما جاء لمعنى، أنه لا يكون كالفعل الذي لا يكون شخصاً وهو يدل على أكثر من معنى. ولا كالاسم الذي يدل على معنى يكون شخصاً مرة وغير شخص مرة أخرى. أي ليس كالفعل الذي يدل على أكثر من معنى ولا يكون شخصاً ولا كالاسم يكون مرة شخصاً ومرة غير شخص. وهذا معنى يخص الحرف ويحصره إذا لم يستعمل استعمال الاسم والفعل في الأمر العام، ويدخل تحته الحرف الذي لا يدل على معنى الحروف الزيادة. ألا ترى أن قولنا: ويدل على معنى في غيره، صحيح في الموضع الذي لا تكون زيادة. وإذا قلنا: ولا يدل إلا على معنى في غيره. لدخل تحت هذا القول ما (٥/ب) يعكسه لأن الزائد لا معنى له. وقولنا: يدل على معنى في غيره من أوصافه، فلم يَنْفِ ما لا يدل على معنى أصلاً. وقد قيل في حَدِّه: ما لم يخبر عنه ولا به وهذا يفسد بنحو: صَهْ

ومَهْ. لأن هذا القبيل لا يُخبر عنه ولا به. وقيل: الحرف ما كان صفة من غيره ولم يكن صفة لنفسه، وهذا يجري مجرى العلاقة وليس بحد. والأولى قول سيبويه الذي بدأنا به.

مسـألة

ويقـال : ما خواص الحرف[1]؟

والجواب : إن خواصه أن يكون صفة لغيره نحو مررت برجل في الدار. فقولك: في الدار صفة لـ «رجل» وهو غيره. ومن خواصه امتناع الإخبار عنه وبه. ومن خواصه أن لا يستقل مع جزء واحد وإنما يستقل مع جزئين فصاعداً. ومن خواصه أن يحدث معنى في الاسم أو الفعل. وجملة ما يأتي له الحرف عشرة أشياء:

أحدها: أن يأتي ليربط اسماً بآسم نحو: المالُ لزيدٍ. وزيدٌ وعمروٌ قائمان.

والثاني: أن يأتي ليربطَ فعلاً بفعل، نحو: قام وقعدَ وخرجَ وانطلق.

والثالث: أن يأتي ليربط فعلاً بآسم نحو: مَررتُ بزيدٍ وركبتُ إلى عمرو أخيك.

والرابع: أن يأتي ليربط جملةً بجملة، نحو قولك: إنْ يَقُمْ زيدٌ يَجْلِسْ عمرو. فـ «إن» ربطت الجملتين.

والخامس: أن يأتي ليؤكد الجُمل، وهذا النوع على ضربين: ضرب يؤكد ولا يغير اللفظ، نحو قولك: لزيدٌ أفضلُ من غيره. وضرب يؤكد ويغير اللفظ نحو: إنّ زيداً قائمٌ.

---

(١) في الأصل: الحروف.

والسادس: أن يأتي لينقل الخبر إلى الاستخبار، نحو قولك: زَيدٌ قائمٌ وهل خرجَ أخوك.

والسابع: أن يأتي لينقل الواجب إلى النفي، نحو: ما قَام زيدٌ ولم يَخرجْ عمرو.

والثامن: أن يأتي للتنبيه نحو: يا زَيد ويا عَبدالله.

والتاسع: أن يأتي ليكف العامل نحو: إنَّما زَيدٌ قائمٌ، وربما خرج عمرو.

والعاشر: أن يأتي صلة مؤكدة نحو قولك: فعلتُ فعلاً ما. ونحو قوله تعالى[1]: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيْثَاقِهِمْ﴾.

مسألـــة

ويقــال : مم اشتق الاسم؟

والجواب : إنه من السُّمو لأنه سَمَا بمُسَمَّاه فأوضحه وبيَّن معناه. هذا مذهب أهل البصرة. وقال أهل الكوفة هو من السِّمةِ (٦/أ) لأن صاحبه يُعْرفُ به. وهذا يفسدُ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أننا لا نعرف شيئاً مما سقطت فاؤه ودخلته همزة الوصل، وإنما تدخله الهاء نحو: عِدَةٌ وزِنَةٌ.

والثاني: أنه لو كان من السِّمَةِ لقيل في تصغيره: وُسَيْم. ولم يقل: سُمَيّ.

والثالث: أنه لو كان كذلك لقيل في جمعه: أَوْسمٌ أو أَوْسَام. ولم يقل أسماء، وفي امتناع العرب من ذلك دلالة على فساد هذا القول. وقد زعم بعضهم أنه مقلوب وهو تعسف.

---

(١) سورة النساء/ آية ١٥٥.

مسألة

ويقال : ما وزن الاسم؟

والجواب : إنه يحتمل أن يكون «فُعْلاً» كعُضْو. ويحتمل أن يكون «فِعْلاً» كعِضْو. ولا يجوز أن يكون «فَعْلاً» بفتح الفاء لأنهم قالوا: اسم وسُم بالضم والكسر، ولم يسمع منهم «سَم» بالفتح. وأنشدوا[1]:

١ ـ **بآسمِ الَّذي في كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ** ....

ينشد بضم السين وكسرها. ولم ينشده واحد بفتحها. وحذفت الواو منه على غير قياس وجعلت الهمزة عوضاً منها. وقد قيل: حذفت للفرق بين المتشبث وغير المتشبث. فالمتشبث: اسم يدل على نفسه وعلى مسمى، كأخ يدل على نفسه وعلى أخيه. وكأب يدل على نفسه وعلى آبنٍ أو بنت. وكآبن يدل على نفسه وعلى أب أو أم. وغير المتشبث نحو: عصا ورحى وما أشبه ذلك.

مسألة

ويقال : مم اشتق الفعل؟

والجواب : إن الفعل مشتق من لفظ الحدث الذي هو الفاء والعين واللام. فإن قيل: فإنه يدل على الحدث والزمان جميعاً، فلم اشتق من لفظ الحدث دون الزمان؟ قيل: كان اشتقاقه من لفظ الحدث أولى لأنه يدل عليه بلفظه وليس كذلك دلالته على الزمان، لأنه يدل على الزمان بصيغته. ألا ترى أنك تقول: فَعَل. فيدل على

---

(١) من غير نسبة في المقتضب ١/٢٢٩؛ وشرح المفصل ١/٢٤؛ والمنصف ١/٦٠؛ وأمالي ابن الشجري ٢/٦٦. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٥٩٩).

الزمان الماضي. وتقول: يَفْعَلُ. فيحتمل الزمان الحاضر والزمان المستقبل. وتقول: أفْعَلْ. فيدل على الزمان المستقبل. فأنت ترى الأزمنة كيف اختلفت لاختلاف الصيغ، ولفظ الحدث موجود في جميعها.

مسئلــة

ويقــال : مم اشتق الحرف؟

والجواب : أصل الحرف الطَّرف (٦/ب) ومنه حرف السيف، وحرف الجبل وحرف الوادي وما أشبه ذلك. فلوقوع هذا الجنس من الكلم طَرَفاً سمي حرفاً. ألا ترى أنك تقول: قد مررت بزيد فتقع «الباء» طرفاً من زيد، وتقع «قد» طرفاً من مررت. وهكذا في سائر الحروف. ويجوز أن يكون من قولهم: فلان يحترف بكذا. أي يتعيش ويتصرف. فلتصرف هذه الحروف وعملها في الأسماء والأفعال، سميت حروفاً. ويجوز أن يكون من الانحراف، وذلك أنه قد انحرف عن الاسم والفعل وصار قسماً برأسه.

مسئلــة

ويقــال : لم أعرب الاسم المتمكن؟

والجواب : ليفرق الإعراب بين المعاني التي تعتوره، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيداً. كان تعجباً. وإذا قلت: ما أحسن زيد. كان استفهاماً. وإذا قلت: ما أحسن زيد كان نفياً. فلولا الإعراب ما وقع الفرق بين هذه المعاني ولا عرف الفاعل من المفعول. فإن قيل: فهلاَّ جعل الترتيب فرقاً بين الفاعل والمفعول؟ قيل:

لو فعلوا ذلك لضاق عليهم الكلام ولم يجز التقديم والتأخير، وهم يحتاجون إلى ذلك لإقامة وزن الشعر والقوافي والأسجاع وما أشبه ذلك.

مسألـــة

ويقـال : ما الفعل المضارع؟

والجواب : إن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة والنون والتاء والياء. فالهمزة للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً نحو قولك: أنا أَقومُ. والنون للمتكلم إذا كان معه غيره نحو قولك: نَحنُ نَقومُ. وقد يخبر بها عن نفسه ذو القدر[1]. والتاء للمخاطب نحو: أنتَ تَقوم. فإن كان المخاطب مؤنثاً زدت في آخره ياء ونوناً نحو: أنتِ تقومين. وتكون التاء أيضاً للمؤنث الغائب نحو: هي تَقوم. والياء للغائب نحو: هو يَقوم.

مسألـــة

ويقـال : لم كانت هذه الحروف أولى بالزيادة من غيرها؟

والجواب : إن أولى الحروف بالزيـادة حروفُ المـد واللين لأنها أمهـات الحركات ولا تخلو كلمة منها أو من أبعاضها وهي الألف والواو والياء فلم يمكنهم زيادة الألف أولاً لأنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يُبْتَدَأُ به فأبدلوا منهـا أقرب الحـروف (٧/أ) إليها وهو الهمزة. وأما «الواو» فإنها لا تُزَاد أولاً لما يلزم من انقلابها، فأبدلوا منها حرفاً يقرب مخرجه من مخرجها وهو التاء. وأما «الياء»

---

(١) كقول الملك: نحن الحسين الأول نأمر بما يلي. وما أشبه ذلك.

فجعلوها للغائب واحتاجوا إلى حرف رابع فجعلوه النون لمناسبته حروف المد واللين، وذلك أنه يتبع الحركات ويحذف في نحو: لم يكُنْ. كما تحذف في نحو: لم يَغْزُ، ولم نَخْشَ، ولم يَرْمِ. وفيه غُنَّة تشبه المد الذي فيهن إلى غير ذلك مما يشتركن فيه.

مسألــة

ويقــال : لم سُمِّي هذا الفعل مضارعاً؟

والجواب : إنه ضارع الأسماء. أي شابهها. وأصـل المضارعـة أن يشرب الفصيـلان من ضرع واحـد فسميت المشابهـة مضـارعـة لأن المضارعة توجب الشبه في غالب الأمر. وقيل: سمي مضارعاً لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب، أُخذ من قولهم: رجل ضَرَع، أي ضعيف، والأول أظهر.

مسألــة

ويقــال : لم لم يدخل الجزم الأسماء؟

والجواب : إن سيبويه قال: ليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين. فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحركة. ومعنى هـذا، أنك لـو جزمت لالتقى سـاكنان: آخـر الاسم والتنوين فلم يكن بد من حركة أحدهما أو حذفه. فلو حرَّكت آخر الاسم لم يَبِنْ للجزم تأثير. والتنوين لا يحرك حركة لازمة لأنه إنما وضع لهذا المعنى ساكناً ولا يجوز حـذف آخر الاسم لأن الحـذف لا يلحق الحـروف الصحـاح، فلم يبق إلا حـذف التنـوين. ولو حذفت التنوين وأنت قد حذفت الحركة لأجحفت لأن حذف شيئين إجحاف بالكلمة. ولا يلزم مثل هذا في الفعل. لأن الفعل

لا تنوين فيه. وإن شئت قلت: لو جزموا لسقطت الحركة. وإذا سقطت الحركة سقط التنوين معها لأنه تابع لها. ألا ترى أنه لا يوجد إلا بوجودها. وقيل: لم يدخل الجزم الأسماء لأنه لو دخل لكان تعريضاً للبناء. وذلك أنه قد يلقى آخر الاسم ساكن فيكسره لالتقاء الساكنين. حركة التقاء الساكنين حركة بناء. وقيل: الحروف الجازمة نافية. والأسماء لا تنفى وإنما تنفى أحوالها. فلذلك لم يدخل الجزم فيها.

مسئلـــة

ويقــال : لم لم يدخل الجر في الأفعال؟ (٧/ب)

والجواب : إن الجر أصله أن يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصح لأشياء:

* منها أن الإضافة إنما تكون إلى الأعيان الثابتة، والأفعال ليست بأعيان ثابتة لأنها أعراض. والأعـراض لا يبقى زمانهـا أو يقل بقاؤها.

* ومنها أن الأفعال أدلة وليست بالمـدلول عليـه. والإضافـة لا تكون إلى الأدلة وإنَّما تكون إلى المدلول عليه، نحو: غلامُ زيدٍ وصَاحبُ عمرو.

* ومنها أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين وليس من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويان وهما الفعل والفاعل، لأن الفعل لا يخلو من فاعله البتة، مظهراً أو مضمراً.

* ومنها أن الإضافة إنما دخلت الكـلام لتخصص أو تعرف. والفعـل لا يخصص ولا يعرف لأنـه لا يكون إلا نكـرة. فـإذا

لم يتخصص في نفسه ولم يتعرف كان أحرى ألا يخصص غيره ولا يعرفه.

مسألة

ويقال : لم كان تَغَيُّرُ أواخر الأسماء بالحروف؟

والجواب : إنهم اعتزموا على أن يجعلوا تغير آخر المثنى والمجموع جمع السلامة بالحروف فأرادوا أن يكون لذلك نظيرٌ في الآحاد تأنيساً للتثنية والجمع لئلا يبقيا كالمستوحشين. وهذا قول أبي بكر ابن السراج.

مسألة

ويقال : فلم خُصَّتْ هذه الأسماء بذلك دون غيرها؟

والجواب : إن هذه الأسماء تدل على أنفسها وعلى غيرها، لأنك إذا قلت: أب دلَّ على ابن أو بنت. وإذا قلت: أخ، دلَّ على أخ أو أخت. فأشبهت الأفعال من حيث كانت الأفعال تدل على أنفسها وعلى فاعليها. وأصل الاعتلال الأفعال فحملت هذه الأسماء عليها لما بينها من المضارعة، فَأُعلّت وجعل تغير أواخرها بالحروف.

مسألة

ويقال : ما هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء؟

والجواب : إن العلماء اختلفوا في ذلك. فقال سيبويه: هي حروف إعراب، والإعراب مقدَّرٌ فيها. وتفسير هذا أنك إذا قلت: قام أخوك. كان الأصل فيه: قام أَخُوُكَ. فكرهت الضمة على الواو فنقلت إلى الخاء بعد أن سلبته الخاء الحركة. ونظير ذلك: طُلْتُ. أصله:

طُوُلْتُ (٨/أ) فنقلت حركة الواو إلى الطاء بعد أن سلبت الطاء الحركة، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين. وكان الأصل في رأيت أخاك، رأيت أَخُوَكَ. فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وكان الأصل في مررت بأخيك: مررت بأَخِوِك. فنُقِلَتْ الحركة من الواو إلى الخاء بعد أن سلبت الخاء الحركة فانقلبت الواو ياء لسكونها وآنكسار ما قبلها. ففي الرفع نَقْلٌ، وفي النصب قَلْبٌ، وفي الجر نَقْلٌ وقَلْب.

وقال الأخفش: هي دلائل إعراب. وهذا القول غيرُ صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات: لأن حكم الإعراب أن يكون طارئاً على الكلم، وهذه الحروف من أنفس الكلم. وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب، كان كقول سيبويه.

وقال قطرب[1]: هي حروف إعراب. وهذا فاسد بَيِّنٌ من الجهة التي ذكرناها.

وقال أبو عمر الجرمي[2]: هي حروفُ إعرابٍ وآنقلابُها إعراب. وهذا أيضاً لا يصح لأن أول أحوال الاسم الرفع، ولا قَلْبَ فيه. فيجيء من هذا أن تكون هذه الأسماء في حال الرفع مبنية. وهذا غير صحيح ولم يَقلْ به أحد.

---

(١) هو أبو علي محمد بن المستنير المشهور بـ«قطرب»، تلقى علومه عل طائفة من علماء البصرة المشهورين مثل سيبويه وعيسى بن عمر الثقفي ويونس بن حبيب. وترك ثروة من المصنفات من أشهرها كتاب «الأضداد» وكتاب «الأزمنة». توفي بعد ٢١٠هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٩١ ــ ٩٢؛ وإنباه الرواة ٣/٢١٩ ــ ٢٢٠).

(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحق الجرمي من أكابر النحاة. أخذ النحو عن الأخفش وعليه قرأ كتاب سيبويه وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي وغيرهما. لم يصل إلينا من مصنفاته شيء. وتوفي سنة ٢٢٥هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ١٤٣ ــ ١٤٥؛ وإنباه الرواة ٢/٨٠ ــ ٨٣).

وقال الفرَّاء[1]: هي معربة من مكانين. ويلزمه أن يكون لهذه الأسماء معربان. وهذا فاسدٌ بَيِّنُ الفساد.

وقال جماعة من الكوفيين: هي حركات مشبعات. وهذا لا يصح لأنه إنما يجوز مثله في ضرورة الشعر، ولا يحمل الكلام في حال السعة على ذلك.

وأصح هذه الأقوال، قول سيبويه الذي قدمناه.

مسألة

ويقال : لِمَ كان المثنى بالألف؟

والجواب : إن التثنية تكثر في كلامهم من حيث كان لا يمتنع منها شيء من الحيوان والجماد، فاختاروا لها الألف لأنها أخفُّ الحركات ليكثر في كلامهم ما يستخفون. وجعلت الياء تابعة للألف، لأن الألف علامة الرفع، والرفع أول أحوال الاسم.

مسألة

ويقال : ما الألف والياء في التثنية؟

والجواب : إن العلماء اختلفوا في ذلك، فقال سيبويه: إنهما حرفا إعراب.

وقال الأخفش: هما دليلا إعراب.

وقال الجرمي: هما حرفا إعراب، وانقلابهما دليل الإعراب.

(1) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء رأس مدرسة الكوفة في النحو. أخذ علومه عن الكسائي وتتلمذ عليه جماعة من أشهرهم سلمة بن عاصم ومحمد بن جهم السمري. ترك ثروة من المصنفات من أشهرها «معاني القرآن» توفي الفراء سنة ٢٠٧هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٩٨ ــ ١٠٣؛ وإنباه الرواة ٤/١ ــ ١٨).

وقال قطرب: هما إعراب (٨/ب) وهذه الأقوال تفسد بما ذكرناه في الأسماء الستة. والقول قول سيبويه. واختلف في التأويل عليه، فذهب قوم إلى أن مذهبه في هذه الحروف أن الإعراب مقدر فيها. وذهب آخرون إلى أنه لا إعراب فيها ظاهراً ولا مقدراً لقوله: والنون كالعوض لما منع الاسم من الحركة والتنوين. لأنه لو كان هناك إعراب مقدر لم يأتِ منه عوض.

مسألـــة

ويقــال : لِمَ جيء بالنون في التثنية؟

والجواب : إن سيبويه قال: جاءوا بها كالعوض لما منع الاسم من الحركة والتنوين. يريد أن حرف التثنية لا تدخله الحركة ولا التنوين لأنه لا يكون إلا ساكناً فجعلوا النون كالعوض من ذلك. وليست تكون على هذه الصفة في كل مكان ولكنها تكون مرة عوضاً من التنوين فقط، ومرة عوضاً منهما جميعاً. فمما تكون فيه عوضاً من الحركة فقط قولك: قام الرجلان. ويا زيدان. ومما تكون فيه عوضاً من التنوين قولك: قام غلاما زيدٍ، ألا ترى أنها سقطت كما سقط التنوين من قولك: غلامُ زيدٍ. ومما تكون فيه عوض منهما جميعاً قولك: قام رجلان، وهذان[1] غلامان. وكذلك ما جرى هذا المجرى.

---

(١) في الأصل: هذا غلامان.

مسألـــة

ويقــال : لِمَ حُرِّكَتْ هذه النون؟ ولم كُسرتْ؟

والجواب : إنها حركت لالتقاء الساكنين. وأما كسرها فعلى أصل حركة الساكنين إذا التقيا. فإذا قيل: فلم وجب الكسر في أحد الساكنين إذا التقيا؟ قيل: الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال. وعلامة الجر الكسر، وعلامة الجزم السكون. فلما احتاجوا إلى تحريك الساكن حركوه بحركة نظيره. هذا قول سيبويه.

وأما أبو العباس[1] فقال: الضم والفتح قد يكونان إعرابين، ولا تنوين معهما فيما لا ينصرف. والكسر إعراباً فيما ليس بمضاف ولا فيه ألف ولام إلا ومعه التنوين. فلما أرادوا تحريك أحد الساكنين حركوه بحركة لا يُتَوهم فيها أنها حركة إعراب. وقد قيل: إن النون إنما كُسرتْ في التثنية لأن علامتها الألف. والألف خفيفة والكسرة ثقيلة (٩/أ) فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا، وما بدأنا به أقيس.

مسألـــة

ويقــال : فلِمَ جُعِل الجمعُ الصحيح في الرفع بالواو وفي الجر والنصب بالياء؟

والجواب : لأن هذا الجمع يَقِلُّ في الكلام لأنه يختص بمن يعقل أو ما شُبِّه به. والواو والياء ثقيلتان، فأرادوا أن يقل في كلامهم ما يستثقلون.

---

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، من أئمة مدرسة البصرة في النحو واللغة. ولد في البصرة وأخذ علومه عن أبي عثمان المازني أبي حاتم السجستاني له كثير من المصنفات من أشهرها كتاب «المقتضب» وكتاب «الكامل». توفي في بغداد سنة ٢٨٥هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٢١٧ ـ ٢٢٧، وإنباه الرواة ٣/٢٤١ ـ ٢٥٣).

والقول عليهما: هل هما حرفا إعراب، أم لا ؟ كالقول على الألف والياء في التثنية، ومما يقرب على المبتدىء أن يقال: في الواو سبع علامات هي: حرف الإعراب، وعلامة الإعراب، وعلامة الجمع، وعلامة السلامة، وعلامة التذكير، وعلامة العقل، وعلامة القلة.

وفي الياء من العلامات كمثل ما في الواو. وأما الألف في التثنية فهي حروف الإعراب وعلامة الإعراب على التقريب وعلامة التثنية. وحكم الياء في ذلك حكم الألف. والقول على دخول النون في الجمع، كالقول على دخولها في التثنية. وعلة حركتها ههنا كعلة حركها هناك. وأما الفتح خاصة، فللفرق بينهما ولكراهة الخروج من ضم وواو إلى كسر. أو من كسر وياء إلى كسر. لأن ذلك مستثقل في كلامهم.

مسألة

ويقال : لِمَ سقطت النون في التثنية والجمع والإضافة؟

والجواب : لأنها عوض عن التنوين فسقطت كما تسقط التنوين لأنها زائدة، والمضاف إليه زائد، ولا يجمع بين زيادتين. وليس كذلك النون مع الألف واللام، لأنهما لم يجتمعا من قبل أن الألف واللام في أول الاسم، والنون في آخره، ومثل هذا قولهم: يا عبدالله مع امتناعهم أن يقولوا: يا لرجل.

مسألة

ويقال : لِمَ جُعِلَ نصبُ جمع المؤنث كجره؟

والجواب : إنهم أرادوا أن يكون جمع المؤنث على حد جمع المذكر. فلما كان نصب جمع المذكر كجره، جعلوا المؤنث كذلك ليتشاكلا، فإن قيل: فلم جعلوا نصب جمع المذكر كجره؟ لأنهم فَرَّقُوا بين التثنية والجمع بحركات ما قبل حروفهما وأرادوا مثل (٩/ب) ذلك في حال النصب فلم يمكنهم لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً. فلما لم يمكنهم أسقطوا العلامة بالألف وألحقوا المنصوب بالمجرور. فإن قيل: فلم ألحقوه بالمجرور دون المرفوع؟ قيل: فعلوا ذلك لثلاثة أشياء:

أحدها: أن المنصوب والمجرور أَخَوان من قِبل أن الفعل يتعدى إلى كل واحد منهما، وإن كان يتعدى إلى أحدهما بواسطة وإلى الآخر بغير واسطة. وقد يسقط الجر فيصل الفعل وذلك نحو: عَلِقْتُكَ وعَلِقْتُ بك. ونَظَرْتُك ونَظَرْتُ إليك.

والثاني: أنهما يشتركان في الضمير نحو قولك: رأيتك ومررت بك. ورأيته وركبت إليه.

والثالث: أن الجر يختص بالأسماء، كما أن التثنية والجمع يختصان بالأسماء، فلما أرادوا إلْحَاق المنصوب فيهما ألحقوه بما يختص كمثل اختصاصهما، فهذا معنى قول سيبويه.

مسألة

ويقال : ما نظيرُ الياء في مسلمينَ من مسلماتٍ؟

والجواب : إن سيبويه قال نظيرها الكسرة، وأنكر عليه ذلك الأخفش قال: لأنك لو حذفت الكسرة، لبقي الجمع على صيغته وأنت لو حذفت الياء من مسلمين لأسقطت صيغة الجمع. وذهب إلى أن «التاء» نظير «الياء»، وهذا أيضاً غلط من قِبَل أن الياء تدل على الجر والنصب، والتاء لا تدل على ذلك. والصحيح أن الكسرة والتاء جميعاً نظير الياء.

مسألة

ويقال : ما حُكم المؤنث إذا جُمع جمعَ السلامة؟

والجواب : إن المؤنث لا يخلو أن يكون فيه علامة أو لا يكون فيه علامة. والعلامة لا تخلو أن تكون تاءً أو ألفاً مقصورة أو ألفاً ممدودة. فإن كانت العلامة تاءً حذفت نحو: مسلماتٌ. لئلا يجتمع تأنيثان، وكانت الأولى أَوْلى بالحذف دون الثانية، لأنها تدل على معنى التأنيث فقط. وليست الثانية كذلك لأنها تدل على معنى التأنيث ومعنى الجمع فكان إبقاء ما يدل على معنيين أولى من إبقاء ما يدل على معنى واحد. وإن كانت العلامة ألفاً مقصورة قلبتها نحو: حُبْلَيات وسَلْمَيات وذِفْرَيات. (١٠/أ) وإن كانت ألفاً ممدودة قَلَبْتَها واواً نحو: صَحْراوات ونَطْحَاوات. ولا يجوز أن يُجمع هذا الجمع إلا الأسماء دون الصفات لو قلت: حَمراوات أو صَفراوات لم يَجز. فأما قوله عليه السلام[١]: «ليس في الخُضْرَاوات زَكاة»

(١) كنز العمال ٦/٣٢٢ الرقم (١٥٨٥٢).

فإنما جاز لأن الخُضْراوات صار آسماً للبُقول. فإن قيل: فكيف جاز أن يجمع بين تأنيثين في حُبْليات وصَحْراوات قيل: جاز ذلك لأن إحدى التأنيثين قد ذهب لفظه. وقيل: جاز لاختلاف التأنيثين كما قالوا: إحدى عَشْرَة ولم يقولوا ثلاثة عشرة. وأما ما لا علامة فيه، فإنك تزيد فيه الألف والتاء فقط نحو: زَيْنَبات وهِنْدَات. وإذا كان المؤنث الثلاثي ساكن الوسط مفتوح الفاء وجمعته حركت الثاني وإن كان اسماً نحو: جَفَنات ودَعَدات. وإن كان صفة تركت الثاني على سكونه نحو: خَدْلات وضَخْمات، فإن كانت الفاء مضمومة جاز في العين ثلاثة أوجه:

الضم: نحو، غُرُفَات وجُمُلات.

والفتح: نحو، غُرَفَات وجُمَلات.

والإسكان: نحو، غُرْفات وجُمْلات.

وإن كانت مكسورة، جاز لك ثلاثة أوجه أيضاً، الكسر نحو: كِسِرات وهِنِدات. والفتح، نحو: كِسَرات وهِنَدات والإسكان نحو: كِسْرات وهِنْدات.

مسألة

ويقال : بِكَمْ من شيء يختص هذا الجمع؟

والجواب : إنه يختص بأربعة أشياء:

أحدها: المؤنث وقد تقدم ذكره.

والثاني: الجمع إذا جمع نحو: طُرُقات وبُيُوتَات.

والثالث: المجموع المصغّر إذا لم يكن له أدنى عدد نحو: دُرَيْهمات ودُنَيْنِيْرات.

والرابع: أسماء كثرت حروفها أو كان فيها تضعيف نحو: سُرَادِقات وحَمَّامَات. وقد قالوا: بَوَان وبَوَانَات، وهو شاذ.

مسـألة

ويقـال : ما الفرق بين مسلماتٍ وأبياتٍ؟

والجواب : إن تاء مسلمات زائدة، وتاء أبيات أصلية. فالأُولى: لا يدخلها إلا الرفع والجر. والثانية: يدخلها النصب والرفع والجر لأنها هي التاء التي كانت في بيت، ومنزلتها منزلة اللام من رجل، والميم (١٠/ب) من غلام.

مسـألة

ويقـال : لِمَ لَمْ يدخل الجر والتنوين فيما لا ينصرف؟

والجواب : إنّه امتنع من ذلك لأنه أشبه الفعل من جهتين فمنع مما منع منه الفعل، وهو الجر والتنوين. فإن دخلتْ عليه الألف واللام، أو أُضيفَ، آنجرَّ في موضع الجر، لأن شبه الفعل قد زال عنه من حيث كان الفعل لا يضاف، ولا يدخل عليه الألف واللام.

مسـألة

ويقـال : لِمَ لَمْ يدخل المقصور الإعراب؟

والجواب : إنّه امتنع منه لأن في آخره ألفاً. والألف لا تتحرك إلا أن تنقلب همزة. فإن قيل: فلِمَ قِيْلَ له مقصور؟ قيل: لأنه قُصِرَ عن

الإعراب، أي مُنع. والقصر، المنع، ومنه «حُورٌ مَقْصُوراتٌ في الخِيَام»[1]. أي ممنوعات.

مسألة

ويقال : على كم من قسم تنقسم هذه الألف؟

والجواب : إنها تنقسم قسمين:

أحدهما: أن تكون زائدة.

والثاني: أن تكون منقلبة.

فالزائدة تكون للتأنيث نحو: حُبْلَى وسَكْرَى، والمنقلبة تكون منقلبة عن أصل وعن زائد. فالمنقلبة عن الأصل لا تخلو أن تكون منقلبة عن واو نحو: عصا ورحا ومَنا[2] وقَفَا، لأنك تقول: عَصَوان ورَحَوان ومَنَوان وقَفَوان. أو منقلبة عن ياء نحو: فتى ورحى وهدى لأنك تقول: فَتيان ورَحيان وهُدَيان. وإن كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف، كانت منقلبة عن ياء لا غير نحو: مُثَنّى ومُعَلّى ومُشْتَرى ومُفْتَرى. وأما المنقلبة عن الزائد نحو: ألف تَتْرَى ومِعْزَى، في مذهب من صرف لأنها للإلحاق ببناء جَعْفَر ودِرْهَم.

---

(١) سورة الرحمن/ آية ٧٢.

(٢) المنا: الكيل أو الميزان الذي يوزن أو يكال به السمن بفتح الميم، مقصور، يكتب بالألف وتثنيته منوان ومنيان والجمع: أمناء (لسان العرب «منى» ٢٠/١٦٧).

مسألة

ويقال : ما حكم قَاضٍ وعَمٍ؟

والجواب : حكمه أن يكون في حال الرفع والجر مكسور الآخر نحو: هذا قَاضٍ وذَاك عمٍ. ومررت بقاض وعم. فإذا صرت إلى النصب أجريته مجرى الصحيح نحو: رأيت قاضياً وعمياً. والأصل: هذا قاضي ومررت بقاضي. إلا أنهم كرهوا الضم والكسر على الياء فأسكنت الياء والتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكانت (١١/أ) الياء أولى بالحذف لأن ما قبلها يدل عليها، وليس قبل التنوين ما يدل عليه. ولأن التنوين دخل لمعنى، فلو حُذف لذهب المعنى الذي دخل من أجله. فإذا أدخلت الألف واللام، سقط التنوين ورجعت الياء، لأنها إنما حذفت من أجله. والإضافة في هذا تجري مجرى الألف واللام، تقول: هذا القاضي. وهذا قاضيك. ومررت بالقاضي وبقاضيك. ورأيت القاضي وقاضك.

مسألة

ويقال : ما حكم يَغْزو ويَرْمي ويَرْضى؟

والجواب : إن «يغزو» و«يرمي» إذا كانتا في موضع رفع أثبتت الواو والياء فيهما ساكنتين استثقالاً للحركة. وإذا كانتا في موضع نصب فُتِحَتا لخفة الفتحة نحو: لَنْ يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ. وأما «يرضى» فإنها تكون في حال الرفع والنصب على حال واحدة لأن الألف لا تتحرك. فإن صرت إلى الجزم حذفت الواو والياء والألف فقلت: لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَرْضَ. فإن قيل: فلم حذفت هذه الأشياء؟ قيل:

حذفت لأن الجازم دخل ولم يجد حركة يحذفها ووجد حروفاً شبه الحركات فحذفها، كما كان يحذف الحركات لو وجدها. وربما اضطر الشاعر فأثبت هذه الحروف كما قال[1]:

٢ ـ هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُم جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبّانَ، لِمْ تَهْجُو وَلِمْ تَدَعُ

وقال آخر[2]:

٣ ـ أَلَمْ يَـأْتِيْـكَ والأَنْبَـاءُ تَنْـمِي بِمـا لاقَتْ لَبُـونُ بَنِي زِيَـادِ

ومثل ذلك قول الآخر[3]:

٤ ـ إذا العَجُـوزُ غَضِبَـتْ فَـطَلِّقِ
ولا تَـرَضَّـاهـا ولا تَـمَـلَّقِ

وقد أجروا المَبْنِى الموقوف، مجرى المجزوم في الحذف نحو: أرمِ وأغزُ وأخشَ. وقد أثبت الشاعر الياء ضرورة فقال[4]:

٥ ـ ثُمَّ نَـادِي إذَا دَخَلْت دِمَشْقـاً يا يَزيدُ بنُ خَالدِ بنِ يَزيـدِ[4]

□ □ □

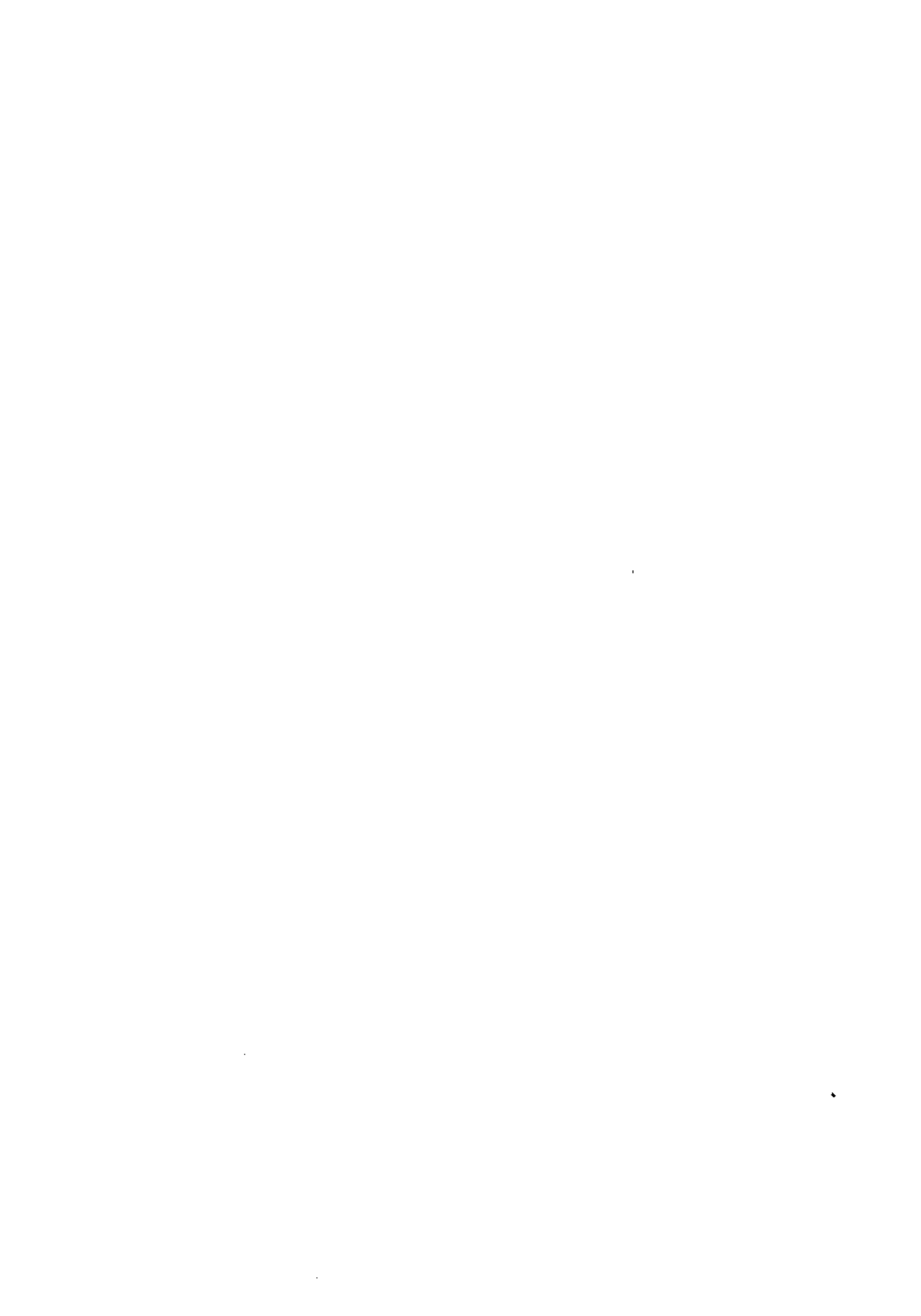
---

(١) الشاهد لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء ص ٢٤. ومن غير نسبة في المنصف ٢/١١٥؛ وأمالي ابن الشجري ١/٨٥؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٤. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٥١٦).

(٢) الشاهد لقيس بن زهير في الخزانة ٣/٥٣٤؛ وأمالي ابن الشجري ١/٨٤. ومن غير نسبة في سيبويه ٢/٥٩؛ ومعاني القرآن ٢/١٨٨. انظر معجم شواهد النحو (رقم ٧٥٥).

(٣) الشاهد لروبة بن العجاج في ملحق ديوانه ص ١٧٩؛ والخزانة ٣/٥٣٣. ومن غير نسبة. في الخصائص ١/٣٠٧؛ وأمالي ابن الشجري ١/٨٦. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٤٩٢).

(٤) من غير نسبة في ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٤، ٦٢. وقال محقق الكتاب: هو لموسى شهوات في ديوانه بتحقيق: فاغنر ص ١٣٢.



باب جملة الإعراب

قال صاحب الكتاب: الرفع في الاسم من ستة أوجه وهي:

الفاعل: قام زَيدٌ.

وما لم يسم فاعله: أُكرم زَيدٌ.

(١١/ب) والمبتدأ وخبره: زيدٌ قائمٌ.

واسم كان مثل: كان زيدٌ قائماً.

وخبر إن مثل: إنّ زيداً قائمٌ[١].

والنصب من اثني عشر وجهاً:

كالمفعول به، وشبّه به اسم «إن» وخبر «كان».

ومفعولا ظننت مثل: أظن زيداً خارجاً.

والمصدر: قمتُ قياماً.

والزمان: قمتُ اليومَ.

والمكان: قمتُ عندك.

والحال: قمتُ ضاحكاً.

---

(١) ومن المرفوعات أيضاً: اسم ما ولا ولات وإن المشبهات بـ«ليس». وتُعَدُّ في رأيٍ من باب اسم كان.

والغرض: قمتُ طلبَ زيدٍ[1].

والتميز: تَفَقَّأْتُ شحماً.

والاستثناء: قُمنا إلا زيداً.

والمفعول معه: ما زلت وزيداً حتى فعل[2].

والجر من وجهين: (بالإضافة: مثل)[3] دار زيد. وبحروف مثل: بزيدٍ ولزيدٍ[4].

ورفع الفعل بالزوائد الأربع. الألف: أَذْهَبُ. والنون: نَذْهَبُ. والتاء: أنتَ تَذهبُ. والياء: هو يَذْهبُ.

ونواصبه أربعة: أَنْ ولَنْ وإذاً وكي.

وجوازمه أربعة: لام الأمر، ولا في النهي، ولَمْ في النفي، وإنْ في الجزاء.

وتوابع الاسم في الإعراب ستة: التكرير والتوكيد وعطف البيان والنعت والبدل والنسق.

وما لا ينصرف نوعان: نوع لا ينصرف على كل حال مثل: أحمر. ونوع ينصرف في النكرة ويمتنع من الصرف في المعرفة. مثل: أحمد وعمر وإبراهيم، ولا بد من تفصيل هذه الجمل وجهاً وجهاً وهذا موضعها.

* * *

---

(١)) ويسمّى المفعول لأجله.

(٢)) ومن المنصوبات أيضاً: المنادى والاشتغال والتحذير والإغراء. وتعد في رأي من باب المفعول به. ثم المنصوب بـ«لا» النافية للجنس، ويعد من باب اسم «إن». ثم خبر ما ولا ولات وإن المشبهات بـ«ليس». ويعد من باب خبر «كان». ولم يذكر المصنف إلا أحد عشر وجهاً وليس إثني عشر كما قال في البداية.

(٣) ما بين قوسين إضافة يقتضيها السياق.

(٤) والجر بالتبعية نحو: كتاب الطالب المجتهد.

مسائل هذا البـاب

يقـال : هذا الذي ذكره في أول الكتاب أقسمةٌ أم عِدَّةٌ؟

والجواب : إنه على مذهب الخليل عِدة، لأنه لا يرتفع عنده إلا الفاعل وما شُبِّه بالفاعل. فعلى مذهبه تكون الأسماء المرفوعة قسمين: فاعلاً ومُشَبَّهاً به.

وقال غيره: هي قسمة لأن كل واحد من هذه الأشياء يرتفع من غير هذه الجهة التي ارتفع منها الآخر. والذي نذهب إليه، أن الأسماء المرفوعة ثلاثة: فاعل ومُشَبَّه بالفاعل ومُشَبَّه بالمُشَبَّه. فالفاعل: قامَ زيدٌ، والمشَبَّه به: المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ قائمٌ. وما لم يُسَمَّ فاعله، نحو: ضُربَ زَيدٌ. وآسم كان نحو: كان زيدٌ قائماً. وخبر إنّ نحو: إنّ زيداً قائمٌ. والمُشَبَّه بالمشَبَّه آسم «ما» وخبر «لا».

مسئـلة

ويقـال : قوله في النصب من آثني عشر وجهاً، أَقِسْمَةٌ هي أَمْ عِدَّةٌ؟

والجواب : (١٢/أ) إنّها عِدة على جميع المذاهب لأنها متداخلة، ولا يصح التداخل في القسمة. وإنّما تصح القسمة إذا سلمت من الزيادة والنقصان والتداخل والتنافر، كقولك في الزيادة: لا تخلو الذات الواحدة أن تكون قديمة أو حادثة. أو لا قليلة ولا حادثة. فقولك: لا قديمة ولا حادثة، زيادة في القسمة، لأنها لا تحتملها. وأما

النقصان، فكقولك في الجملة: لا تخلو أن تكون قديمة أو حادثة. أو منها ما هو قديم ومنها ما هو حادث. فقولك: منها ما هو قديم، ومنها ما هو حادث، تمام القسمة، ولو حذفته لبقيت القسمة ناقصة. وأما التداخل فنحو قولك: لا يخلو العَالَم أن يكون متفقاً أو مختلفاً أو متضاداً. فقولك: متضاد، يدخل تحت المختلف، لأن كل متضاد مختلف. وليس كل مختلف متضاداً.

وأما التنافر، فنحو قولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقاً أو مخبراً على خِلاف ما هو به، وهذه القسمة متنافرة، لألك قابلت جملة بمفرد. فإنما يجب أن تقابل مفرداً بمفرد، كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقاً أو كذباً. أو تقابل جملة بجملة، كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون مخبر على ما هو به أو على خلاف ما هو به.

والأسماء المنصوبة كلها، لا تخلو أن تكون مفعولة أو مشبهة بالمفعول على مذهب الخليل وآبن السّراج. فقال هي على ضربين:

أحدها: كل آسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وله في الكلام دليل عليه.

والضرب الثاني: كل آسم تذكره لفائدة بعد آسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة (... ...)[1] بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه.

والأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه بالمفعول. والمفعول ينقسم خمسة أقسام: مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه.

---

(١) فراغ في الأصل بمقدار كلمتين.

والضرب الثاني ينقسم قسمين: الأول منهما ما يكون المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى (١٢/ب) وهو على ثلاثة أضرب:

* منه، ما العامل فيه فِعْل، يعني: الحال والتمييز.

* ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفِعل ويتصرف تصرفه، يعني: خبر كان.

* ومنه ما العامل فيه حرف جامد، يعني: آسم إن.

والثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ فيه، غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع يعني: المستثنى. وأوجز من هذا أن يقال: الأسماء المنصوبة ثلاثة: مفعول ومشبه بالمفعول ومشبه بالمشبه. فالمفعول على ضربين: مطلق ومقيد. فالمطلق المصدر. والمقيد على أربعة أضرب:

مقيد بـ «الباء» ومقيد بـ «في» ومقيد بـ «اللام» ومقيد بـ «مع». والمشبه بالمفعول على ضربين:

أحدهما: ما الثاني فيه غير الأول.

والآخر: ما كان الثاني فيه هو الأول.

والمشبه بالمشبه، وهو آسم «لا» وخبر «ما».

مسألة

ويقال: مِنْ كَمْ وجه الجر؟

والجواب: إنه من وجهين:

أحدهما: ما جُرّ بحرف نحو: مِن زيدٍ وإلى عمرو.

والثاني: ما كان بالإضافة.

والإضافة على ضَربين: معنوية ولفظية.

فالمعنوية على ضربين:

إضافة بمعنى اللام نحو: دَار زيدٍ. وإضافة بمعنى من نحو: ثوبُ خَزٍّ.

واللفظية على أربعة أضرب[1]:

إضافة آسم الفاعل إذا كان لمعنى الحال والاستقبال نحو: ضَاربُ زيدٍ اليوم أو غداً.

وإضافة الصفة المشبهة بالمشبهة نحو: أَفْضَلُ القومِ.

وإضافة الشيء إلى ما كان يجب أن تكون صفته نحو: صلاةُ الأُولى.

مسئلــة

ويقــال: ما معنى قوله: ورفع الفعل بالزوائد الأربع، الألف والنون والتاء والياء.

والجواب: إنه أراد أن الفعل إذا كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يدخل عليه ناصب ولا جازم، كان مرفوعاً. وهذه العبارة متسامح فيها، لأن الزوائد الأربع لا ترفع الفعل، لأنها موجودة مع النصب والجزم نحو: مَنْ يَذْهبْ، ولَمْ يَذْهَبْ. وإنما يرفع الفعل عند سيبويه وأصحابه بوقوعه موقع الأسماء، ووقوعه هنالك معنى، فأشبه المبتدأ فرفُع كما رُفع المبتدأ. فهذه عِلَّة رفعه (١٣/أ) وأَمَّا عِلَّةُ إعرابه، فنذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

---

(١) ذكر المصنف ثلاثة أضرب ولم يذكر الضرب الرابع، وهو إضافة اسم المفعول. نحو: مزكوم الأنف ومحمود السيرة.

مسئلـــة

ويقـــال : ما أصل نواصب الفعل؟

والجواب : إن الخليل قال: الأصل «أنْ». وأصل «لَنْ» لا أن. وأن بعد إذن وكي مضمرة. وخالفه في ذلك سيبويه فقال: أَنْ ولَنْ وإذنْ وكي هي النواصب وسنشرح أحكام هذه الحروف في موضعها، إن شاء الله تعالى.

مسئلـــة

ويقـــال : ما الأصل في جوازم الفعل؟

والجواب : أربعة، وهي: «لَمْ» وتزاد عليها ما. فَـ«لَمْ» جواب فعل، و«لَمَّا» جواب قد فعل. و«لام الأمر»، مختصة بالغائب وقد يؤمر بها المخاطب، و«لا» إذا كانت نَهْياً ونُهي بها المخاطب والغائب. و«إنْ» إذا كانت شرطاً فلم تدخل على لفظ المستقبل فتنقل معناه إلى المضي. و«اللام» و«لا»، تدخلان على المستقبل خاصة، لفظاً ومعنى. و«إنْ» تدخل على المستقبل وعلى الماضي، إلا أنها تنقل معناه إلى الاستقبال.

مسئلـــة

ويقـــال : ما ترتيب التوابع؟

والجواب : إن التكرير أولها، لأن الاسم الأول في اللفظ والمعنى. ثم التوكيد لأن الأول في المعنى. ثم عطف البيان لأنه مبين عن الأول بغير لفظه. ثم النعت لأنه متمم للاسم الأول. ثم البدل لأنه قد يكون الأول في المعنى، وقد يكون بعضه وقد يكون غيره. ثم النسق لأنه غير الأول على كل حال. وهذا كله يُشرح في مواضعه، إن شاء الله تعالى.

مسئلـــة

ويقــال : ما الذي لا ينصرف على كل حال؟ وما الذي لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة؟

والجواب : إن كل ما كانت إحدى علتيه التعريف ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة. وما عدا ذلك لا ينصرف البتة إلا في ضرورة الشعر.

□ □ □

بــاب الفــاعل

قال صاحب الكتاب: قَامَ زَيدٌ، ارتفع زيد لأنه فاعل. وكذا يقوم زيدٌ، وما قامَ زيد، وهل قام زيدٌ، وسيقومُ زيد، وليقومَنَّ زيدٌ، ترفعه في النفي والاستخبار وما لم يقع بعد. وكذلك سائر الأفعال اللازمة مثل: قـام زيد (١٣/ب) والمتعدية مثل ضَرَب وأَكَل. تقول: ضَرب زيدٌ وأَنْ يَضْربَ زيد وسيضربُ زيدٌ ولنْ يَضْربَ زيدٌ.

وتقول: نِعْمَ الرَّجلُ فترفع لأنه فاعل «نِعْمَ». وكذلك بِئْسَ البلَدُ. ثم تذكر المذموم فتقول: بلدُ كذا. وتذكر الممدوح بعد «نعم» فتقول: زيدٌ، فترفع لأنه مبتدأ وما قبله خبره. أو لأنه خبر ابتداء محذوف، وتقديره: هو زيدٌ وهو بلدُ كذا. ولا تنصرف نعم وبئس. لا يقال منهما فاعل ولا يفعل. ويجوز أن تضمر ما فيه الألف واللام فيهما وتفسره بنكرة منصوبة ثم تذكر الممدوح والمذموم فتقول: نِعْمَ رجلاً وبِئْسَ بَلداً. ثم تقول: بلد كذا وتقول: زيد يرتفع من الوجهين المتقدم ذكرهما.

وتقول: حَبَّذا زَيدٌ. فيرتفع زيد من هذين الوجهين، إما أن تجعله مبتدأ وحَبَّذا خبر متقدم. وإما أن تجعله خبر ابتداء محذوف تقديره: هو زيد، وقد ركِّب «حَبّ» و «ذَا» فجعلا شيئاً واحداً بدليل أنه لا تؤنث «ذَا» ها هنا ولا تثنى ولا تجمع.

وتقول: حَبَّذا زيد، وحَبَّذا هند، وحَبَّذا أَخُوك، وحَبَّذا قوْمُك.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقـال : بِمَ ارتفع الفاعل؟

والجواب : إنه ارتفع بإسناد الفعل إليه. وكذلك يرتفع مع النفي والاستفهام. لا لأنه فعل شيئاً في الحقيقة ولكنك لما أسندت الفعل إليه ورفعته كما يرتفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه.

مسألـــة

ويقـال : لِـمَ اختير له الرفع؟

والجواب : إنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفاعل والمفعول. **فإن قيل**: فلم كان الفـاعل أولى بـالرفـع؟ **قيل**: لقلتـه وذلك أن الفـاعل واحـد والمفعولات كثيرة. فأرادوا تكثيره فأعطوه الضمة.

وجواب ثانٍ: وهو أن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة، فأعطوا الضمة الفاعل لِيَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون، وأعطوا المفعول الفتحة، ليَكْثُرَ في كلامهم ما يستخفون.

وجواب ثالث: وهو أن الفاعل يشبه المبتدأ من حيث كان كل واحد منهما معتمد البيان، فأُعطي الضمة كما أُعطيها المبتدأ.

مسألـــة

ويقــال : على كم من وجه يكون الفاعل؟

والجواب : (١٤/أ) إن الفاعل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون فاعلاً في اللفظ والمعنى نحو قولك: قَام زَيدٌ.

والثاني: أن يكون فاعلاً في اللفظ دون المعنى، نحو قولك: مَاتَ زيدٌ وَمَرض عَمرو.

والثالث: أن يكون فاعلاً في المعنى دون اللفظ نحو قوله[١]: ﴿وكَفَى باللَّـهِ حَسِيْباً﴾ فآسم الله في موضع رفع لأنه فاعل. والدليل على ذلك أنه لوحذفت الباء لرفعت فقلت: كَفَى اللَّـهُ، كما قال العبد[٢]:

٦ ـ عُمَيْـرَةَ ودِّع إنْ تَجهَّزتَ غَازِيا ... كَفَى الشَّيبُ والإسْلامُ للمرءِ نَاهِيا

مسألـــة

ويقــال : على كم من وجه تكون الأفعال في اللزوم والتعدي؟

والجواب : إنها على وجهين: لازم ومتعد.

فاللازم لا يخلو أَنْ يكون غريزة أو كالغريزة نحو: سَرُع وبَطُوء. وفعلاً للنفس نحو: كَرُم وشَرُف. أوحركة للجسم غير مماسة نحو: قَام وقَعد. وما أشبه ذلك.

---

(١) سورة النساء/ آية ٦.

(٢) الشاهد لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦؛ وسيبويه ٢/٣٠٨؛ والخزانة ١/١٢٩؛ والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٣١٨٨).

والمتعدي لا يخلو أن يكون متعدياً إلى مفعول، أو متعدياً إلى مفعولين، أو متعدياً إلى ثلاثة.

فالمتعدي إلى مفعول على ثلاثة أضرب:

متعد بنفسه، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

ومتعد بحرف نحو: مَرَرْتُ بزيدٌ.

ومتعد مرة بحرف، ومرة بغير حرف. نحو: شَكرته، وشَكَرتُ له. ونَصَحْته، ونَصَحْت له.

وأما المتعدي إلى مفعولين، فعلى ضربين:

متعد إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما.

ومتعد إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما.

فالذي يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما تعدى بصيغته الثلاثية نحو: كَسوتُ زيداً ثوباً.

والثاني: ما تعدى بالنقل نحو: أَعْطَيتُ زيداً درهماً.

والثالث: ما كان متعدياً إلى الثاني بحرف جر فحذف الجر فوصل الفعل نحو: اخترتُ الرجالَ زيداً. وفي التنزيل[1]: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾.

وأما ما لا يجوز فيه الاقتصار، فنحو: الظن. وله باب يشرح فيه.

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة، فأربعة أفعال: أَعْلَمَ وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وأَرَى. وقد يضيفون إليها: أَخْبَر وخَبَّر وحَدَّث. وجَعَلَ، إذا كانت لمعنى صَيَّر. وسَمَّى تعدت إلى مفعولين.

---

(١) سورة الأعراف/ آية ١٥٥.

مسئلـــة

ويقـال : (١٤/ب) ما الأصل في نِعْم وبِئْس وكم من لغة فيهما؟

والجواب : إن الأصل فيهما نَعِمَ وبَئِسَ على وزن شَهِدَ ولَعِبَ، إلا أنهم أسكنوا الثاني استخفافاً. وفيهما أربع لغات:

نَعِمَ وبَئِسَ: وهذه اللغة الفصحى.

نَعْمَ وبَئْسَ: وهذا مخفف من نَعِم وبَئِس. كما تقول في عَلِم عَلْمَ.

ونِعْم وبِئْس: بكسر النون والباء إتباعاً لحرف الحلق.

ونعم وبئس: وهذا هو الأصل.

وكل فعل على «فَعِل» مما ثانيه حرف من حروف الحلق، يجوز فيه هذه الأوجه الأربعة.

وحروف الحلق ستة وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

مسئلـــة

ويقـال : ما حكم نِعْمَ وبِئْسَ؟

والجواب : إنَّهما يرفعان ما فيه الألف واللام على طريق الجنس ولا يعملان في المضمرات ولا في الأعلام ولا في أسماء الإشارة ولا فيما كان مُعرَّفاً تعريف العهد. وإذا أُضْمِرَ فيهما كان الضمير على شريطة التفسير. ولا بد من اسم نكرة منصوبة يفسر ذلك الضمير وذلك نحو قولك: نِعْم الرَّجُل، وبِئْس الغُلامُ. وما أضيف إلى ما فيه الألف واللام على طريق الجنس يجري هذا المجرى نحو

قولك: نِعْم صَاحِبَ القوم زَيدٌ، وبِئْسَ صَاحبُ القوم عَمْرو. وتقول: نِعم رَجلاً وبئسَ غلاماً. والمعنى نِعْم الرَّجلُ رجلاً. وبئسَ الغلامُ غلاماً، إلا أنك حذفت. وبعض النحويين يجيز الجمع بين المُفَسِّر والمُفَسَّر، وبعضهم لا يجيز ذلك. وهو مذهب سيبويه، والأول مذهب أبـي العباس.

مسألــة

ويقــال : لِـمَ آختصا بالألف واللام على طريق الجنس؟

والجواب : إنهما وصفا للمدح والذم وقصرا على الجنس إشعاراً بأن في الممدوح والمذموم بهما مثل ما في جميع الجنس من المناقب أو المثالب. ولهذا قُصرا على الماضي لأن الإنسـان لا يمدح ولا يذم إلا بما كان منه دون ما سيكون.

مسألــة

ويقــال : لِـمَ ارتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم بعدهما؟

والجواب : إنه يرتفع عند البصريين من وجهين:

أحدهما: أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف، كأَنَّ قائلاً قال: مَنْ هذا الممدوح أو المذموم؟ فقيل: هو فلان.

(١٥/أ) **والثاني**: أنه مبتدأ، وما قبله خبر عنه. فإن قيل: فما العائد من الخبر على المبتدأ؟ قيل: ما دل عليه الكلام، لأن المعنى زيدٌ محمودٌ في الرجال، أو مذمومٌ في الرجال.

وقال الكوفيون: يرتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع بِنِعْم وبِئْس. وهذا لا يجوز عند أصحابنا لأن نِعْم

وبِئْس لا تعملان في الأعلام. وحق البدل أن يقع موقع المبدل منه فيلزمهم أن يقولوا: نِعْمَ زيدٌ وبئسَ عمرو. وهذا لا يجوز.

مسئلـــة

ويقــال : ما الأصل في حَبَّذا؟

والجواب : إن أصل حبّ، حَبَبَ، فاسكنت الباء الأولى وأدغمت في الثانية، فقيل حَبّ وركب مع «ذا» حتى صار بمنزلة الشيء الواحد. ولهذا لم يثن «ذا»، ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه قد صار بمنزلة الباء من ضرب.

مسئلـــة

ويقــال : فِيْمَ تعمل حَبَّذا؟

والجواب : إنها تعمل في المعرفة والنكرة نحو قولك: حَبَّذا زيدٌ، وحبَّذا رَجلٌ عندنا. قال جرير[1]:

٧ ــ يَا حَبَّذَا جَبلُ الريّان مِنْ جَبَلٍ   وحَبَّذا سَاكنُ الـرَّيانِ مَنْ كَـانا
وحَبَّــذا نَفَحـاتٌ مِنْ يَمَــانِيَـةٍ   تَأْتيكَ مِنْ قِبـلَ الرَّيّـان أَحْيَانَـا

فإن قيل: بِـمَ يرتفع الاسم بعدها؟ قيل:

اختلف النحويون في ذلك، فقال بعضهم: يرتفع بالابتداء، وحبَّذا خبره. وقال آخرون: يرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو فلان. وقيل: حَبَّذا مبتدأ وما بعده خبره، لأنه قد زال عنه حكم

---

(١) البيتان لجرير في ديوانه ص ١٦٥؛ والدرر ٢/١١٥، ١١٦؛ والمقرب ١/٧٠؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٢٩٤١).

الفعلية بالتركيب. وقيل: ما بعد حَبَّذا بدل من «ذا». وقيـل: هو رفع بحبذا لأن حب رفع ذا، وحب مع ذا جميعاً رَفَعا زيداً وما جرى مجراه لأن ذا صارت بمنزلة الباء من ضرب، وصار حبذا بمنزلة ضرب في أنه لا اعتداد بـ «ذا» فيه.

□ □ □

باب ما لم يسم فاعله[1]

قال صاحب الكتاب: تقول ضُرِبَ زَيْدٌ. ترفعه لأنه لم يُسَمّ فَاعِلُه. وكذا يُضْرَبُ زيدٌ. ويُثنى، ضُربَ الزيدان. ويجمع، ضُرِبَ الزَّيدون. توحد الفعل لأنه قبل الاسم الذي هوله. وتقول: أُعْطي زيدٌ درهماً. ارتفع زيد لأنه لم يسم فاعله، وانتصب الدرهم لأنه (١٥/ب) مفعول ما لم يُسم فاعله. ويجوز رفع الدرهم ونصب زيد فتقول: أُعْطِي الدّرهمُ زيداً، والأول أَجْوَد.

فأما أُعطي زيداً عمراً، فلا يجوز إلا رفع القابض ونصب المأخوذ أيهما كان. وكذلك أُعطيتُ عمراً، إذا أخذته. وأُعطيني زيد، إذا أخذك. وتقول: رُفع إلى زيدٌ درهمٌ. ارتفع درهم لأن زيداً منعه حرف الجر أن يقوم مقام الفاعل ويسد مسده فارتفع ما بعده. وتقول: سيرَ بزيدٍ يومان، ترفع الزمان وتقيمه مقام الفاعل. وكذلك سِيْر بزيدٍ سيرٌ طويلٌ. ترفع المصدر وتقيمه مقام اسم الفاعل. وكذلك سِيْر بزيدٍ فرسخان. ترفع المكان وتقيمه مقام الفاعل. فإن جمعت ثلاثة: المكان والزمان والمصدر، فإنك ترفع أيهما شئت فتقيمه مقام الفاعل، وتنصب الأخرين. فإن كان مع الثلاثة مفعول به مثل: أُكْرِمَ زيدٌ إكْراماً حسناً اليوم المكان الذي هو به فإنه يرفع المفعول ويقام مقام الفاعل. تنصب هذه الثلاثة لأنها مفعولات وفضلات فإنما يقوم أحد هذه الثلاثة مقام الفاعل عند عدم المفعول.

* * *

(١) ويسمى المبني للمجهول.

مسائل هذا الباب

يقـال : لم ضُمَّ أول الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله؟

والجواب : إنَّه ضُمَّ ليفرق بين ما سُمِّي فاعله، وبين ما لم يُسَم فاعله. فإن قيل: فلم عُدل إلى الضم فيما لم يُسم فاعله دون ما سُمِّي فاعله؟ قيل: لأنه فرع. فاعطي أثقل الحركات، وأعطي الأثقل أخف الحركات، لأنه أسبق فسبق إلى أخف الحركات.

وقال الفرَّاء: ضُم لأنه يدل على معنيين: معنى الفاعل ومعنى المفعول فقوي بالضمة لأنها أقوى الحركات.

مسئلــة

ويقـال : لِـمَ كُسر أول «قِيْلَ» و«بِيْعَ»؟

والجواب : إنَّ الأصل كان «قوِل» و«بيع» فكرهوا الكسرة على الواو والياء فنقلوها إلى القاف والباء بعد أن سلبا حركتيهما فسكنت الياء وانقلبت الواو ياء لسكونها وأنكسار ما قبلها فصار قيل وبيع. ومن العرب من يَشِم الضَّم، ومنهم من يَرِدّ ذوات الياء إلى الواو، ويضم الأول حرصاً على البيان. فيقول: قُوْلَ وبُوْعَ. وهذه اللغة لم تأت في القرآن، لقِلَّتِها وشُذُوْذِها.

(١٦/أ) مسئلــة

ويقــال : لِـمَ رُفع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله؟

والجواب : إنّ سيبويه قال: أُسْنِد الفعل إليه كما أُسْنِدَ إلى الفاعل، وليس هو منقولاً عن غيره. وآستدل على ذلك بأن العرب قد بنت أفعالاً للمفعول لم تنطق لها بفاعل نحو قولك: جُنّ زيدٌ، وسُلّ عمرو، وزُهي الرجل، وعقمتْ المرأة، وما أشبه ذلك.

وأما أبو الحسن[١] فقال: رُفع لأنه لما حُذف الفاعل أقيم مقامه. فعلى مذهبه يرتفع على التشبيه بالفاعل. وقول سيبويه أجري على كلام العرب. وقول أبي الحسن أجري على الأصول، من حيث لا فعل إلا وله فاعل.

مسئلــة

ويقــال : ما الوجه في قولهم: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهماً؟

والجواب : إن الوجه رَفْعُ زيدٌ ونَصْبُ درهمٍ، لأن زيداً هو الآخذُ على كل حال، والدرهمُ مأخوذ. فإن قيل: فَلِـمَ جاز رفعُ الدرهم ونصبُ زيد؟ قيل: جاز ذلك لأن اللَّبسَ قد أُمِنْ. فإن خيف اللّبس لم يَجُزْ ذلك، نحو قولك: أُعطي زيدٌ عمراً. لأنك لو رفعت عمراً ونصبت زيداً، لانقلب المعنى، وصار عمرو آخذاً وزيد مأخوذاً.

مسئلــة

ويقــال : لِـمَ آرتفعَ دِرْهمٌ في قولك: رُفع إلى زيد درهم؟

---

(١) يعني الأخفش.

والجواب : إنّه آرتفع لأنه قد آشتغل زيدٌ بحرف الجر فلم يقم مقام الفاعل. ورُفع الدرهم لأنه قد كان يجوز رَفْعه في قولك: أُعْطي زيداً درهم، ولا مانع لرفع زيد. وإذا جاز المانع كان ذلك أَجْوَز.

مسئلـــة

ويقـــال : كَمْ مِنْ وَجْهٍ يَجُوز في قولهم: سِيْر بزيدٍ يَوْمانِ فَرْسَخين سَيرٌ شديدٌ؟

والجواب : إنّه يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: أن ترفع اليومين بـ «سير» وتنصب الفرسخين على الظرفية أوعلى التشبيه بالمفعول به.

والثاني: أن ترفع الفرسخين وتنصب اليومين على الظرف أوعلى التشبيه بالمفعول به.

والثالث: أن تنصبهما جميعاً على الظرف أوعلى التشبيه بالمفعول به. وإن شئت نصبتَ أحدهما على الظرف، والآخر على التشبيه بالمفعول به. وترفع المصدر على ما لَمْ يُسَمَّ فاعله.

والرابع: أن تنصب الجميع على ما فسّرت، وتقيم «بزيد» مقام الفاعل (١٦/ب) ولا ينكر أن يقع الجار والمجرور في موضع رفع. قال الله تعالى[1]: ﴿وَكَفى باللّه شَهِيداً﴾ أي: كفى الله. وقال[2]: ﴿مَا لَكُم مِنْ إله غَيْرُه﴾ أي مَا لكم إله. ورفع المصدر إذا وصف هو الاختيار لأنه يقرب من الأسماء. وإذا لم يوصف لم يصلح رفعه لأن فائدته كفائدة الفعل، والفعل لا يقام مقام الفاعل.

---

(١) سورة النساء/ آية ٧٩.

(٢) سورة الأعراف/ آية ٥٩.

باب الابتداء والخبر

قال صاحب الكتاب: زَيدٌ قَائِمٌ. يرتفع الاسمان على الابتداء والخبر. ويجوز: زَيدٌ القائمُ. يكون الخبر مرة معرفة ومرة نكرة. ويجوز تقديم الخبر قائمٌ زيدٌ، والقائمُ زيدٌ. ويجوز أن تخبر بظرف المكان فتقول: زَيدٌ خَلْفَكَ. بنصب الخلف لأنه ظرف، وتقدمه فتقول: خَلْفَكَ زَيْدٌ. يرتفع زيد بالابتداء، أو الظرف خبره مقدماً ومؤخراً.

وتقول: الخروجُ اليوم فتجعل ظرف الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان مصدراً. وتخبر عن المبتدأ بالحال، إذا كان مصدراً. فتقول: أكلي متكئاً، وعهدي به قديماً، وعهدي به ذا مال. وتقول: زَيدٌ قَامَ، وزيدٌ يقومُ. يرتفع زيدٌ بالابتداء. وفي قَامَ ويقومُ ضميرٌ مِنْ زيدٍ هو الفاعل. وتثنيه وتجمعه فتقول: الزّيدان قاما. والزّيدون قاموا. وإذا تقدم الفعل وُحّد ولم يُثَنَّ ولم يُجمع نحو قولك: قام الزيدان وقام الزيدون. وتقول: زَيدٌ أبوه قائمٌ يرتفع زيد بالابتداء وأبوه ابتداء ثَانٍ. ويرتفع قائم لأنه خبر الأب والأب وخبره، خبر عن زيد. لأن الهاء لزيد، فإن قلت: زيد عمرو قائم، لم يَجُزْ. لأنه ليس في قولك عمرو قائم ذكر لزيد، وإن قلت إليه أو معه أو في داره، صلح، وتقول: هل زيدٌ قائم؟ ولا يتغير الإعراب لأن «هل» حرف لا يعمل إعراباً فيما بعده رفع بالابتداء أو الخبر. وكذلك إنما زيد منطلق ولا زيد قائم، ولا عمرو خارج. الرفع بعد «لا» بالابتداء.

* * *

مسائل هذا البـاب

ويقـال : ما الرافع للمبتدأ؟

والجواب: إن الرافع للمبتدأ هو الابتداء وذلك أن المعاني هي العاملة وإنّما جعلت الألفاظ دلالة عليها. فإن قيل: لم ترك الابتداء بغير لفظ دال عليه؟ قيل: جُعل ترك العلامة، علامة له ودلالة عليه، منزلة ثوبين صَبَغْتَ طرف أحدهما، وتركت الآخر (١٧/أ) غير مصبوغ الطرف، فيكون كل واحد منهما معروفاً عندك. هذا بالصبّغ وهذا بخلوه من الصّبغ. وكذلك الابتداء لمّا تُرك بلاعلامة، وجعل لغيره علامة، كان معروفاً بذلك كما يعرف غيره بالعلامة.

مسئــلة

ويقــال : فَلِمَ رُفع؟

والجواب : إنّ فيه قولين:

أحدهما: أنه أول، فأعى أول الحركات وهي الضمة.

والثاني: أنه أشبه الفاعل من حيث كان كل واحد منهما مع ما أسند إليه، جملة يحسن عليها السكوت، فرُفع كما رُفع الفاعل. وهذا قول أبي العباس المبرد.

مسئــلة

ويقــال : بم آرتفع الخبر؟

والجواب : إن العلماء اختلفوا في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن الابتداء رَفَعَ المبتدأ والخبر جميعاً. وذهب آخرون إلى أن الابتداء رفع المبتدأ. والابتداء والمبتدأ جميعاً رَفَعا الخبر. وهذا الظاهر من مذهب سيبويه.

والثالث: إن الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر.

وقال الكوفيون: المبتدأ يَرفعُ الخبر، والخبرُ رَفَع المبتدأ ويسمونهما المترافعين. وأجود هذه الأقوال، القول الأول لأننا رأينا الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر تنصب الاسمين جميعاً وهي بمنزلة الابتداء لأنها تعاقبه نحو: ظننت زيداً قائماً. فكما أن ظننتُ عملت في الاسمين جميعاً فكذلك ما حل محله يعمل فيهما جميعاً.

مسألة

ويقال : فَلِم رُفِع الخبر؟

والجواب : إنّه أشبه النعت من حيث كان الأول في المعنى، وأن العامل فيه معنى غير لفظ فجعل إعرابه كإعراب المبتدأ كما جعل إعراب النعت كإعراب المنعوت. فإن قيل: فيلزم مثل هذا في خبر «كان» وخبر «إن» لأنّ الثاني فيه هو الأول في المعنى، قيل: قد احترزنا من هذا. وذلك أنّ العامل في هذين الموضعين لفظ، والعامل هناك معنى. كما أنّ العامل في النعت معنى وكان أَشْبَه به وَأَوْلى بالحَمْل عليه.

مسألة

ويقال : على كم من وجه يكون الخبر في المعرفة والنكرة؟

والجواب : إنه على أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون المبتدأ معرفةً والخبر نكرة. وهذا هو الأصل لأن الفائدة إنما تقع بالنكرة دون المعرفة. والفائدة في الخبر.

والثاني: (١٧/ب) أن يكونا معرفتين، نحو قولك: زَيدٌ القَائِمُ. كأن المخاطب يعرف زيداً بالسماع ولا يعرف أنّه القائم. أو يعرف القائم، ولا يعرف أنّه زيد.

والثالث: أن يكونا نكرتين. ولا بُدّ أن يكون في الأول بعض التخصيص. نحو قولك: رجل من بني تَميم خارج. وأَفْضلُ من زيدٍ قائم. ولو قلت: رجل قائم. لم يَجُزْ، لأنه لا فائدة فيه. وحيث كانت الأرض لا تخلو أَنْ يكون فيها رجل قائم.

والرابع: أَنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة. وهذا عكس ما وضع عليه الكلام، ولا يأتي مثله إلا في ضرورة الشعر.

مسألة

ويقال : بِكَم من شيء يُخْبَر عن المبتدأ؟

والجواب : إنه يخبر عنه بشيئين: اسم مفرد وجملة. فالاسم المفرد على ضربين:

أحدهما: ما لم يحتمل ضميراً، نحو قولك: زيدٌ غلامك.

والثاني: ما احتمل الضمير، نحو قولك: زيدٌ قائمٌ.

وقد يحذف هذا الذي يحتمل الضمير ويقام مقامه شيئان: الظرف والجار والمجرور. فإذا كان المبتدأ جثة، كان الظرف ظرف مكان، نحو قولك: زيد خلفك، وعمرو أمامك. وإن كان حدثاً،

جاز أن يكون الظرف زمانياً ومكانياً، نحو قولك: البيعُ اليوم. والقتالُ أَمَامك. وأما الجار والمجرور. فنحو قولك: زيد من الكرام، وعمرو من اللئام. والعامل في الظرف والجار والمجرور محذوف. والتقدير: زيد مستقر أمامك أو خلفك. والبيع مستقر اليوم، أو كائن. وكذلك عمرو كائن من الكرام. إلا أنك حذفت آسم الفاعل وأقمت معموله مقامه، وأفضى الضمير الذي كان في آسم الفاعل إلى الغائب عنه فاستتر فيه.

وأما الجملة فعلى ضربين:

جملة من مبتدأ وخبر، ولا بُدّ أن يكون فيها ذكر من الأول نحو قولك: زيد أَبوه قَائم. ولو قلت: زَيد عمرو قائم، لم يَجزْ. فإن قلت إليه أو بسببه أو معه أو في حاجته جاز.

وجملة من فعل وفاعل نحو قولك: زَيدٌ قَامَ أبوه، وعبدالله خرج. ففي خرج ضمير من عبدالله وهو فاعل خرج، وذلك الضمير جملة وهي خبر عن عبدالله. فإن قيل: ما أنكرت أن يكون عبدالله مرفوعاً بخرج وليس في خرج ضمير منه (١٨/أ). قيل: أنكرنا ذلك لثلاثة أوجه:

أحدها: إن الضمير يظهر في التثنية والجمع نحو قولك: عبداالله خرجا، وعبدوالله خرجوا.

والثاني: إنه يجوز عبدالله خرج أبوه. فلو كان عبدالله يرتفع بخرج، ما جاز أن يرتفع به الأب.

والثالث: إننا نقول عبدالله هل خرج؟ فلو ارتفع عبدالله بـ «خرج» لم يتقدم على «هل» لأن «هل» استفهام ولا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله.

وقد تتركب الجملتان وتنعقدان بحرف الشرط وتكونان خبراً عن المبتدأ نحو قولك: زَيدٌ إنْ تُكْرِمُه يُكْرِمْك.

مسألة

ويقال : على كم وجه يكون خبر المبتدأ في التقديم والتأخير؟

والجواب : إنه على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما لا يكون إلا مقدماً وذلك إذا كان استفهاماً نحو: أَين زيدٌ؟ وكيف عمرو؟ ومتى الخروجُ؟

والثاني: ما لا يكون إلا مؤخراً وذلك إذا كان فعلاً نحو: زَيد قام وعبدالله خرج. فإن قدمت، بطل الابتداء وارتفع الاسم بالفعل.

والثالث: ما جاز تقديمه وتأخيره. وهو ما عدا ما ذكرناه نحو: زَيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ. وعبدالله أبوه مُنْطلق، وأبوه منطلق عبدالله. وزيدٌ في الدار وفي الدار زيدٌ. هذا مذهب سيبويه.

وقال الأخفش: إذا قلت: في الدار زيدٌ. ارتفع «زيد» بالظرف. وهذا القول يفسده: إنّ في الدار زيداً.

مسألة

ويقال : بِمَ ينتصب «مُتَّكِئاً» في قولك: أَكْلِي مُتَّكِئاً وما جرى مجراه؟ وأين خبر المبتدأ؟

والجواب : إنه ينتصب على الحال، والعامل في الحال، الخبر المحذوف. والتقدير: أَكْلي إذَا كنتُ مُتَّكِئاً. إلا أنك حذفت «إذَا كُنْتُ» وهو خبر المبتدأ، وأقمتَ الحال مقامه.

وجاز أن يكون «إذا» خبراً عن «أكلي» لأن «إذا» ظرف زمان وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث. و «أكلي» حدث.
والقول على: عهدي به قديماً، وعهدي به ذا مال، كالقول على أكلي متكئاً. وكذلك: ضَرْبي زيداً قائماً. ومن ذلك: أكثر أكلي التفاح نضيجاً، وأكثر شربي السويق ملتوياً، وأخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً، لأن «أفعل» لا تضاف إلا إلى ما هو بعضه. وقد أضفته ها هنا إلى (١٨/ب) المصدر فصار مصدراً.

مسألة

ويقال : ما الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء؟

والجواب : إنّها: «إنّما» و «لعلّما» و «ليْتَما» و «كأنّما» و «لكنّما» و «هَل».

وكان أصل إنما، «إنّ» إلا أن «مَا» دخلت عليها فكفتها عن العمل. وبعض العرب ينصب ولا يعتد بـ «ما». وأكثر ما جاء ذلك في «ليْتَما». قال النابغة[1]:

٨ ــ **قَالتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمَامُ لنا ... إلى حَمَامتِنا أوْ نِصْفه فَقَدِ**

ينشد: ألا ليتما هذا الحَمَامُ. وألا ليتما هَذا الحَمَامَ. بالرفع والنصب جميعاً.

وأما «هل» فتكون على ضربين:

أحدها: أن تكون آستفهاماً عن حقيقة خبر. نحو قولك: هَل زيدٌ قَائِمٌ؟

---

(١) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦؛ وسيبويه ٢٨٢/١؛ وشرح المفصل ٥٨/٨؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٧٨٥).

والثاني: أن تكون بمعنى «قَد» نحو قوله تعالى[1]: ﴿هَلْ أَتَى على الإنسان حِيْنٌ﴾ ولا تدخل في هذا الوجه إلا على فعل.

وأما في الوجه الأول، فإنّه يجوز أَنْ تدخل على الاسم والفعل جميعاً.

□ □ □

(١) سورة الدهر/ آية ١.

باب كان وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وما دام وما زال وما في لغة أهل الحجاز وما آنفكّ وما برح وما فتيء وليس

قال صاحب الكتاب: هذه أفعال تدخل على جملة الابتداء فيرتفع المبتدأ لأنه فاعل، وينتصب الخبر لأنه مفعول. تقول: كَان زيدٌ عالماً، وكان عالماً زيدٌ. يتوسط الخبر ويتقدم كما يتأخر. وتقول: كانَ زيدٌ عَلمَ أمرنا. وكان زيد يعلم حديثنا. فتخبر عن «كان» بالفعل الماضي والمضارع. وكانَ زيدٌ عندك. تخبر عنه بالظرف. وكان زَيدٌ قائماً أبوه، تنصب قائماً لأنه خبرُ كان. ويرتفع الأب لأنه فاعل القيام. وتقول: أكانَ زيدٌ عالماً؟ فلا يتغير الإعراب بزيادة حرف الاستخبار. وكذلك ما كانَ زيدٌ أخاكَ. لا يتغير الإعراب بزيادة حرف النفي. وكذلك ما كان زيد إلا أخاك. لم يتغير الإعراب بزيادة «إلا». فأما قولك ما زال زيدٌ عالماً فلا تزد فيه «إلا» لأن «ما زال» إثبات ليست بنفي فلا يدخل الإثبات على الإثبات، إنما يدخل على النفي. وتقول: ليس زيد خارجاً، وليس خارجاً زيد. ولا يجوز خارجاً ليس زيد. يتوسط خبرها ويتأخر ولا يتقدم عليها.

* * *

مسائل هذا البـاب

ويقـال : كم كان وأخواتها؟ (١٩/أ)

والجواب : إنها عشرة وهي: كان وأصبح وأمسى وظل وأضحى وصار وبات وما زال وما دام وليس.

فأصبح وأمسى متواخيان لأنهما للنهار خاصة.

وصار وبات متواخيان لاشتراكهما في اعتلال العين.

وما دام وما زال متواخيان لانعقاد معناهما بـ «ما» وإن كانت «ما» في «ما زال» نفياً وفي «ما دام» ظرفية.

وكان وليس، مفردتان.

وتأتي ما آنفك وما فتيء وما برح، في معنى زال. وراح في معنى أمسى. وغدا في معنى أصبح. وما في معنى ليس.

مسئـلة

ويقـال : لِمَ رَفعتْ هذه الأفعالُ الأسماءَ ونصبتْ الأخبارَ وليست أفْعـالاً حقيقية؟

والجواب : إنّها تصرفت تصرف الأفعال فعملت عملها، ورُفع الاسم على الشبه بالفاعل ونُصب الخبر على التشبيه بالمفعول. ومما يدلك أنها ليست أفعالاً حقيقية، أن اسم الفاعل والمفعول فيها كشيء

واحد. تقول: كان زيد أخاك. فالأخ زيد في المعنى. وإذا قلت ضرب زيد أخاك. كان زيد غير الأخ. وتقول: ضرب زيد عمراً. فيقال لك: ما فعل زيد؟ فتقول: الضرب.

ولو قلت: كان زيد أخاك. فقيل لك: ما فعل زيد؟ أيجوز أن تقول الكون؟

واختلفوا في «ليس» فذهب الجمهور من النحويين إلى أنها فِعْلٌ. واستدل على ذلك باتصال الضمير بها وإسكان ما قبله وحذف الياء من قولك: لَسْتُ ولَسْتَ ولَسْتِ ولَسْنا ولَسْتُما ولَسْتُم ولَسْتُنَّ. وذهب آخرون إلى أنها حرف. وكان أبو بكر بن السراج يقول: كنت أقول «ليس» فعل منذ أربعين سنة تقليداً. والأظهر في ليس أنها فعل.

مسـألة

ويقـال : كم من وجه يجوز في تقديم هذه الأفعال وتوسيطها وتأخيرها؟

والجواب : إنّ هذه الأفعال على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما يجوز فيه التقديم والتأخير والتوسيط. وذلك كان وأصبح وأمسى وظل وأضحى وصار وبات.

والثاني: ما اختلف النحويون فيه، فأجاز بعضهم تقديم الخبر عليه ومنع منه آخرون وأجمعوا على جواز التوسيط وذلك ما زال (١٩/ب) وما انفك وما فتىء وما برح وليس. فمن أجاز التقديم، اعتل بأن الكلام إثبات. ومن منع، اعتل بأن ما نفي ولا يتقدم عليه ما حكمه أن يكون بعده. واعتل الأولون في «ليس» بأنها فعل، مثل «كان» فيتقدم خبرها عليها، كما يتقدم خبر كان. واعتل الآخرون بأنها لا تنصرف فلم يتصرف معمولها.

والثالث: ما أجمعوا على امتناع تقديم خبره عليه، وذلك «ما دام» لأن «ما» ها هنا موصولة، وما بعدها في صلتها. ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول.

مسئلة

ويقال : كيف جاز وقوع الفعل الماضي خبراً عن كان؟

والجواب : إنه كان على إضمار «قَدْ» وذلك أَنّ «قَدْ» يقرر الماضي من الحال، وخبر كان يشبه الحال. ومن ها هنا يذهب الكوفيون إلى أنه حال وقد جاء الماضي خبراً عن كان في التنزيل. قال الله تعالى[1]: ﴿إنْ كانَ قَمِيْصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾. أي قَدْ قُدَّ وقال النابغة[2]:

٩ ــ أمْست خَلاءً وأمسى أَهْلُها آحْتَملوا ... أَخنى عَليها الذي أَخْنى عَلى لبدِ

أي: قد احتملوا.

مسئله

ويقال : لِمَ لَمْ يغير الاستفهام والنفي الكلام عن حاله؟

والجواب : إنهما دخلا على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيرا لأنهما غير مؤثرين في الإعراب. وإنما يدخلان لِنَقْل الخَبر إلى الاستخبار والموجب إلى المنفي.

---

(١) سورة يوسف/ آية ٢٧.

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥؛ والخزانة ٢/٧٦؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٧٩٣).

مسألة

ويقال : لِمَ جاز أن تدخل «إلا» على خبر «ما كان»، ولم يجز أنْ تدخل على خبر «ما زال» وأخواتها؟

والجواب : إن «ما كان» نفي و«ما زال» إثبات، و«إلا» إثبات. ولا يجوز أنْ يدخل الإثبات على الإثبات. ويجوز إدخال الإثبات على النفي.
فأمّا قول ذي الرمة[1]:

١٠ـ حَراجِيْجُ مَا تَنْفَكُّ إلاّ مُنَاخَةً على الخَسْفِ أوْ نَرْمِي بِها بَلَداً قَفْرَا

ففيه ثلاثة أقوال:

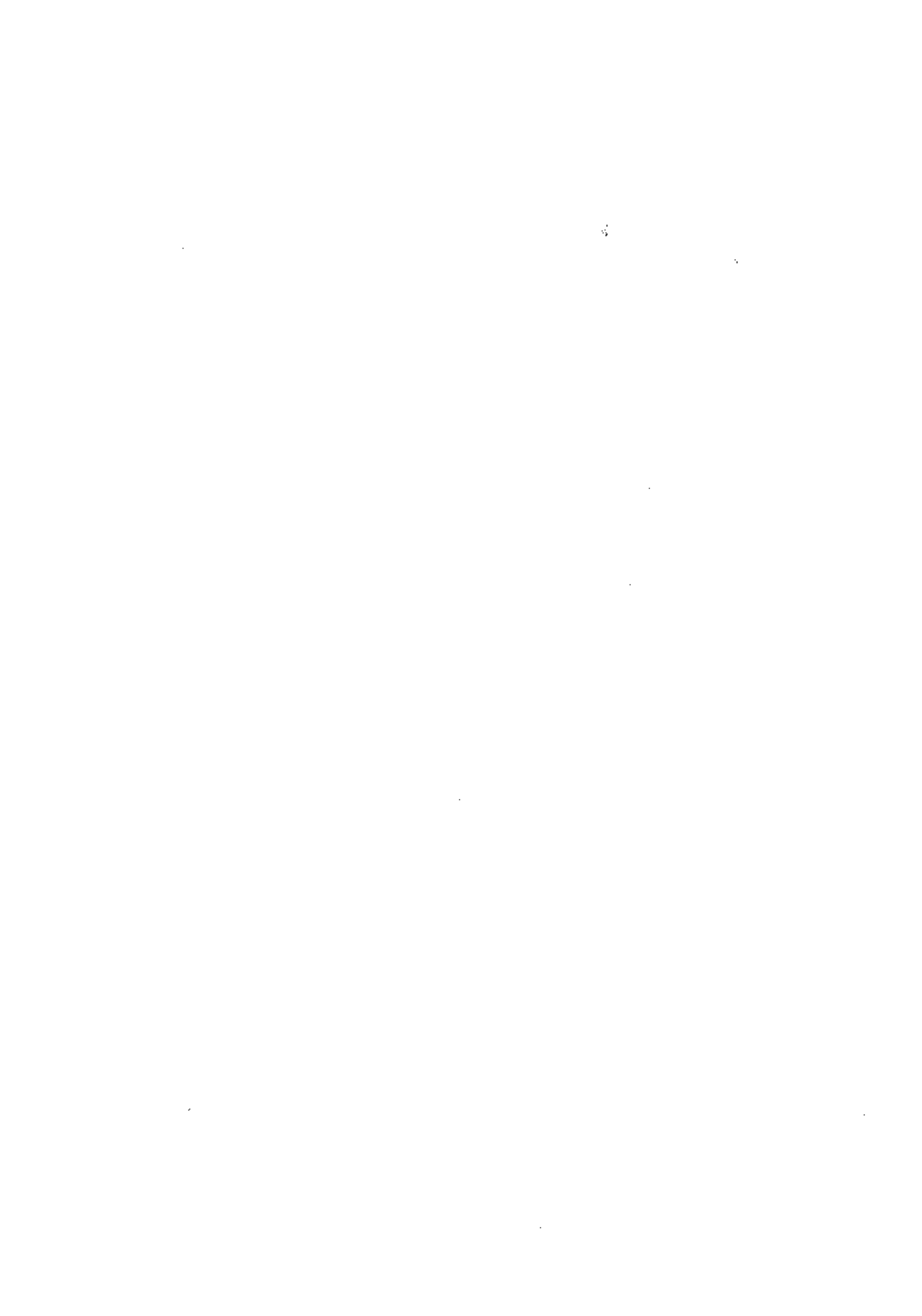
أحدها: إن «مُنَاخة» تنتصب على الحال وليس خبراً لـ «ما انفك». وخبر «ما آنفك»، على الخسف.

والثاني: إن «ما آنفك» من الانفكاك وهو التفرق. نحو قوله تعالى[2]: ﴿مُنْفَكّين حَتّى تَأْتِيْهم البَيّنَة﴾ أي متفرقين. وليست التي تحتاج إلى خبر.

والثالث: إن ذا الرُّمّة غلط فآستعملها آستعمال «ما كان».

□ □ □

(١) الشاهد لذي الرُّمّة في ديوانه ص١٧٣؛ وسيبويه ٤٢٨/١؛ والخزانة ٤٩/٤؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ١١٧٠).
(٢) سورة البينة/ آية ١.



باب ما

قال صاحب الكتاب: مَا زيدٌ خارجاً، تنصب الخبر. (٢٠/أ) فإن قدمته رفعته. مَا خَارِجٌ زَيْدٌ. وكذلك إنْ زيدت بين الاسم والخبر «لا» آرتفع الخبر. تقول: ما زيد إلا قائم. قال تعالى[١]: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إلا وَاحِدَةٌ﴾ فرفع. وقال فيما لم تزد فيه «إلا»[٢]: ﴿مَا هذا بَشَراً﴾ فنصب. وتقول: ما زيد بقائم، فتزيد الباء فإن قلت: ما قائم زيد، فقدمت الخبر لم تزد الباء، وكذلك، ما زيد إلا قائم. إذا زدت «إلا» فلا تزد الباء، إنما تزيد «ما» في موضع النصب فقط، لا في موضع الرفع. فأمَّا ليس زيد بقائم، وليس بقائم زيد، فتزيد «الباء» لأنك تقول: ليس قائماً زيدٌ، فتنصب الخبر في ليس مع تقديمه على الاسم. وتقول: ما زيدٌ قام ويقوم. وما زيدٌ عندك. وما زيدٌ منطلقاً أبوه، وما زيدٌ أخوه منطلق. ترفع الأب بالابتداء، وترفع منطلقاً لأنه خبر الابتداء وتجعل الجملة خبر «ما»، كما فعلت في باب «كان».

* * *

(١) سورة القمر/ آية ٥٠.

(٢) سورة يوسف/ آية ٣١.

مسائل هذا الباب

ويقـال : مَا محمل مَا؟

والجواب : إنَّ العرب اختلفتْ في ذلك وأهل الحجاز يجرونها مجرى ليس، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر لأنها نفي، كما أن «ليس» نفي، وأنها داخلة على المبتدأ والخبر، كما أن «ليس» كذلك، فلما أشبهت ليس من هذين الوجهين أعملوها عملها، وما أشبه شيئاً من وجهين، أُعْطِي حُكْمُه. كباب ما لا ينصرف، لما أشبه الفعل من وجهين منع الجر والتنوين كما يمنع الفعل.

أما بَنو تميم، فإنهم رَأوا «ما» تدخل على الاسم والفعل، كَهَلْ وبَلْ وما أشبه ذلك. وكل حرف يدخل على القبيلين، فإنه غير عامل في واحد منهما فلم يعملوها لذلك. ورفعوا ما بعدها بالابتداء والخبر. وهذا المذهب أقيس. ومذهب أهل الحجاز أكثر في الاستعمال وبه جاء القرآن. قال الله تعالى[1]: ﴿مَا هَذا بشراً﴾. وقال[2]: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهاتِهم﴾.

مسئلــة

ويقـال : كَمْ مسائل ما؟

---

(1) سورة يوسف/ آية ٣١.

(2) سورة المجادلة/ آية ٢.

والجواب: ستٌّ.

مسألتان جائزتان بلا خلاف بين العرب، وهما: مَا قائم زيد، وما زيد إلا قائم. هكذا يقول الحجازي والتميمي.

ومسألتان جائزتان وفيهما خلاف بين العرب وهما: ما زيد قائماً على لغة أهل الحجاز، وما زيد قائم على لغة بني تميم.

ومسألتان: غير جائزتين بإجماع وهما: ما قَائماً زيدٌ، وما زيدٌ إلا قائماً، فأمَّا قول الفرزدق[1]:

(٢٠/ب)

١١ـ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّـهُ نِعْمَتَهُمْ   إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: إنه أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز وهو تميمي فظن أنهم يعملون «ما» في الخبر مقدماً، فغلط.

والثاني: إنه شاذ كشذوذ ملحفة جديدة. قال سيبويه: ورب شيء كذا.

والثالث: إن «مثلهم» ينتصب على الحال، وخبر المبتدأ محذوف، أي، وإِذْ ما في الأرض مثلهم بشر، وكان «مثلهم» وصفاً لبشر. فلما قدم نصب كما قال[2]:

١٢ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ   يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

---

(١) الشاهد للفرزدق في ديوانه ١/١٨٥؛ وسيبويه ١/٢٩؛ والخزانة ٢/١٣٠؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٩٠٢).

(٢) الشاهد لكثير عزّة في ديوانه ص ٥٠٦؛ وسيبويه ١/٢٧٦؛ والخزانة ١/٥٣٣؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ١٩٢٦).

وإنَّما لَمْ تعمل «مَا» مع تقديم الخبر، لانتقاضِ ترتيبِ الابتداء ولم تعمل مع دخول «إلا» لانتقاض معنى النفي.

مسئلـــة

ويقــال : لِـمَ زيدتْ الباءُ في خبر ما؟

والجواب : إن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: إنَّ الخبر قد تباعد عن النفي فربطوه بالباء.

والثاني: إن الكلام قد يطول ويُنْسَى أوله، فجاءوا بالباء ليشعروا أن في صدر الكلام نفياً.

والثالث: إن هذا جواب من قال: إن زيداً لقائم، فتقول أنت: ما زيد لقائم. فتجعل الباء بإزاء اللام، و«ما» بإزاء «إن». فإن قال: إنَّ زيداً قائمٌ، قلت: ما زَيْدٌ قَائِماً.

مسئلـــة

ويقــال : لِـمَ لَـمْ يَجز دخول الباء على خبر «ما» إذا كان مقدماً، وتدخل على خبر «ليس» مقدماً ومؤخراً؟

والجواب : إن «ما» لا تعمل إذا تقدم خبرها. والباء لا تدخل إلا على خبر المبتدأ في أصح القولين، وليس كذلك «ليس» لأنها تنصب الخبر مقدماً، كما تنصبه مؤخراً. وقد أجاز الفَرَّاءُ وآبن الورَّاق[1] دخول الباء مع تقديم الخبر.

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس المعروف بآبن الورّاق. من أئمة العربية، قرأ على آبن مقسم وروى عنه. وتتلمذ عليه أبو علي الأهوازي. له من التصانيف: علل النحو، وشرح مختصر الجرمي. توفي سنة ٣٨١هـ. (انظر ترجمته في: بغية الوعاة ١/١٢٩ ـــ ١٣٠؛ والأعلام ٧/٩٨).

باب إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليْتَ و «لَعَلَّ»[1]

قال صاحب الكتاب: هذه حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر مثل: إنّ زيداً قائمٌ. ولا يتقدم الخبر إلا أن يكون ظرفاً مثل: إن زيداً عِنْدَك، وإنّ عِنْدَك زيداً. وتقول: إنّ زيداً قائمٌ أبوه، ترفع قائماً لأنه خبره. وترفع الأب لأنه فاعل القيام. فإن قلت: إنّ زيداً أَبوه قائم. ارتفع الأب بالابتداء وآرتفع قائم بخبر الابتداء والجملة خبر «إنّ». وتقول: إنّ زيداً قَام. وإنّ زيداً يقومُ، فتخبر بالفعل الماضي والمضارع كما فعلت في باب الابتداء، وباب كان.

وتزيد اللام في خبر إنّ (٢١/أ) فتقول: إنّ زيداً لقائمٌ، وإنّ زيداً لخلفك، وإنّ زيداً ليقوم. بدخول[2] اللام على الاسم والظرف والمضارع. ولا تدخل على الفعل الماضي. لا تقل: إنّ زيداً لقام. وإذا قَدَّمت الظرف، وأخّرت الاسم، دخل عليه اللام لأنه وقع موقع الخبر كقولك: إنّ في الدار لزيداً. وإنّ عندك لعمراً. قال تعالى[3]: ﴿إنّ في ذلك لآية﴾ و﴿إنّ في ذلك لَعِبْرة﴾[4]. وإذا دخلت «ما» على هذا الباب، آرتفع ما بعدها بالابتداء مثل: إنّما زَيْدٌ خارجٌ، وكأنما زيدٌ إلا سَيِّدٌ. ولعلما أنت قادم. وليتما نحن خارجون. وإذا خُفِّفتْ هذه الحروف، رفعت أيضاً فقلت: إنْ زيدٌ لخارجٌ.

---

(١) لم يذكرها المصنف.

(٢) في الأصل: بدخل.

(٣) سورة البقرة/ آية ٢٤٨.

(٤) سورة آل عمران/ آية ١٣؛ وسورة النور/ آية ٤٤؛ وسورة النازعات/ آية ٢٦.

ولا بد من اللام لتفرق بين هذه المثبتة وبين النافية مثل قول الله تعالى[1]: ﴿إنْ الكافرون إلا في غُرور﴾ فإن نصبت قلت: إن زيداً خارج. وإن شئت زدت اللام وإن شئت لم تزد. وتقول: إن زيداً عندك قائم بالرفع. وإن شئت، قائماً بالنصب على الحال. وكذلك، إن عندك زيداً قائم وقائماً. فأما قولك: إنّ زيداً قائم عندك، فالرفع لا غير إذا قدرت قائماً على الظرف. وتقول: إنّ زيداً عندك معرض، بالرفع لا غير، لأن الظرف ناقص لا يحسن السكوت عليه.

* * *

(١) سورة الملك/ آية ٢٠.

مسائل هذا الباب

يقــال : لِـمَ عملتْ هذه الحروف؟

والجواب : إنّها أشبهتْ الأفعال من أَربعة أوجه:

أحدها: إنّ معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والاستدراك والتمنّي والترجّي.

والثاني: إن أواخرها مفتوحةً كأواخر الفعل الماضي.

والثالث: إن ضمائر النصب تتصل بها على حد اتصالها بالأفعال نحو قولك: إنّي وإنَّك وإنَّه. كما تقول: ضَرَبني وضَرَبك وضَرَبه.

والرابع: إنها تطلب أسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي فنصبوا اسمها وشبهوه بالمفعول، ورفعوا خبرها وشبهوه بالفاعل.

مسئلــة

ويقــال : فَلِم قدَّموا المنصوب منها على المرفوع؟

والجواب : إنهم أرادوا أَنْ يُفرقوا بينَ ما يعمل بحق الأصل، وما يعمل بحق الشبه، فكرهوا أن يقدموا مرفوعها على منصوبها فيتوهم أنَّها أفعال. فإن قيل: فقد قدموا مرفوع «ما» على منصوبها وهي مشبهة بالفعل، قيل: أشبهت الفعل معنى، ولم تشبهه لفظاً. وإنّ أشبهته

لفظاً (٢١/ب) ومعنى فلو قدم مرفوعها على منصوبها لتوهم أنها أفعال.

مسئلــة

ويقــال : ما معنى هذه الحروف؟

والجواب : إنّ معانيها مختلفة، فإنها:

إما أنْ تكون توكيداً أو تلقياً للقسم، نحو قولك: إنّ زيداً قائم، وإنّ أَخاك منطلق.

وتكون جواباً بمعنى أَجَلْ، كما قال[1]:

١٣ـ وَلاَ أُقيمُ بِـدَار الهُونِ إنّ وَلاَ آتِي إلى الغَدْر أَخْشى دونَه الخَمجَا

ويروى أنّ رجلاً قال لعبدالله بن الـزبير[2]: لَعَن اللّـهُ رَاحلةً حَمَلتْنِي إلَيْك. فقال: إنّ ورَاكبَها. أَيْ أَجَلْ.

وأَمَّا «أَنَّ»، فإنَّها تكون مع الفعل في تأويل المصدر، يحكم على موضعها بالرفع والنصب والجر.

وأما «كأنَّ»، فمعناها التشبيه.

وأما «لكنَّ»، فمعناها الاستدراك بعد الجحد.

و «ليتَ»، معناها التمني.

---

(١) الشاهد لساعدة بن جوّية الهذلي في ديوان الهذليين ٢/٢١٠.

(٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير القرشي الأسدي، فارس قريش في زمنه وأول مولود في المدينة بعد الهجرة. بويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ فحكم مصر والعراق واليمن وأكثر الشام وكانت له مع الأمويين وقائدهم الحجاج وقائع كثيرة. توفي في مكة سنة ٧٣هـ. (انظر في ترجمته: تهذيب ابن عساكر ٧/٣٩٩؛ والأعلام ٤/٢١٨).

و «لعلَّ»، معناها الترجي والتوقع. والفرق بين الترجي والتوقع، أنّ الترجي يكون في الخير والتوقع يكون في الخير والشر.

مسئلــة

ويقــال : لِـمَ جاز تقديم خبرها على آسمها إذا كان ظرفاً؟

والجواب : إن العرب اتسعت في الظروف فأجازت فيها مـا لا تجيزه في غيرها، من قِبل أَنَّ جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام، وإنْ لم تذكر، لأنه لا يصح وقوع فعل، إلا في زمان ومكان. فلما كان معناها موجوداً في الكلام أجـازوا تقديمهـا والفصل بها بين «إنّ» وآسمها.

مسئلــة

ويقــال : لِـمَ أدخلت اللام على خبر «إنّ» من بين سائر أخواتها؟

والجواب : إنّ «إنّ» لم تغير معنى الابتداء كما غيّرته أخواتها. وهذه اللام لام الابتداء إلا أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي التوكيد فأخروا اللام إلى الخبر لتؤكده كما وكدت «إنّ» الجملة. وكانت اللام أولى بالتأخير لأنها غير عاملة. و «إنّ» عاملة. وتقديم العامل أولى. هذا مذهب أصحابنا.

وقال الكوفيون: إنما دخلت اللام، لأن هذا الكلام جواب من قال: ما زيد بقائم. فتقول أنت: إن زيداً لقائم، فتجعل اللام بإزاء الباء و «إنّ» بإزاء «ما».

مسألـــة

ويقـال : ما حكم هذه الحروف إذا زيدت عليها «ما»؟

والجواب : إنها تُلْغَى من العمل لأن «ما» كفّتها وحالت بينها وبين معمولها. ويليها الاسم والفعل لأن «ما» هيَّأَتْ لها ذلك. ومن العرب (٢٢/أ) من لا يعتد بـ «ما» وينصب بها. وأكثر ما جاء ذلك عنهم في «لَيْتَما».

مسألـــة

ويقـال : ما حكم «إنَّ وأَنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ» إذا خُفِّفْنَ؟

والجواب : حكمهن أن لا يعملن شيئاً، لأن بناء الفعل قد نقص، فنقص الشبه فرجعن إلى الأصل وهو ألا يعملن شيئاً. وبعض العرب يُعمل إنَّ وأخواتها مخففات، لأن الفعل قد يعمل وهو محذوف نحو: لم يَكُ زيدٌ قائماً، وبذلك قرأ أهل المدينة[١]: «وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم»(٢). واللام تلزم «إنّ» إذا خففت للفرق بين «إنّ» إذا كانت مخففة من الثقيلة وبينها إذا كانت نافية. وأهل الكوفة يجعلون «إنّ» بمعنى «مـا» واللام بمعنى «إلا». وهـذه دعوى لا برهان عليها.

□ □ □

---

(١) ونافع وابن كثير وأبو بكر معهم. (تفسير القرطبي ٩/١٠٤).
(٢) سورة هود/ آية ١١١.

باب كسر إنَّ

قال صاحب الكتاب: تكسر إنَّ في ثلاثة مواضع:

مبتدأة مثل: إنِّي خارج.

وبعد القول مثل: قلت: إنّ زيداً ذاهبٌ.

وإذا جاءت اللام في خبرها مثل: علمت إنّ زيداً لمنطلقٌ.

وتفتح في غير هذه المواضع الثلاثة:

إذا وقعت فاعلة: بلغني أنّك خارج.

أو مفعولة مثل: عرفت أنّك مقيم.

أو مجرورة مثل: عجبت من أنّك ذاهب.

* * *

مسائل هذا الباب

يقــال : ما الأصل في كسر «إنّ» من هذه المواضع؟

والجواب : إن الأصل الابتداء، وما بعد القول مبتدأ، فقد رجع إلى معنى الابتداء. وكذلك اللام إنّما هي لام الابتداء أُخِّرتْ إلى الخبر فقد رجع الجميع إلى معنى الابتداء.

مسئلــة

ويقــال : ما حكم «إنّ» بعد القسم؟

والجواب : إنّ العرب تختلف في ذلك، فمنهم من يكسر ومنهم من يفتح، والكسر أكثر وأقيس، لأنه يرجع إلى معنى الابتداء لأن ما بعد القسم جملة مبتدأة. ألا ترى أنك تقول: واللّه لزيدٌ قائمٌ. كما تقول: واللّه إنّ زيداً لقائِمٌ.

مسئلــة

ويقــال : أيُّ الأفعال تُلغى مع دخول اللام؟

والجواب : إنّ الأفعال التي تلغى هي أفعال العلم والشك نحو: عَلِمْت ورَأيتُ وشهدتُ وظَننتُ وحَسِبتُ وما أشبه ذلك. قال الله تعالى[1]: ﴿واللّهُ يَعْلَمُ إنَّكَ لرَسُولُه واللّه يشهدُ إنَّ المُنَافِقين

---

(١) سورة المنافقون/ آية ١.

لكَاذِبُون﴾. ولو حُذفت اللام لفتحت إنّ ولا يجوز أن تدخل اللام على خبرها إذا كانت مع غير هذه الأفعال، ولا إذا وقعت (٢٢/ب) فاعلة أو في موضع جر لئلا يبقى الفعل بلا فاعل ويتعلق الحرف فيبقى بلا عمل.

□ □ □



بـــاب لا

قال صاحب الكتاب: إذا وقعت «لا» على نكرة، فإما أن ترفع وتنون. وإما أن تنصب بلا تنوين. مثل: لا مالٌ لك. ولا مالَ لك. وكذلك لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله بالوجهين جميعاً. وكذلك: ﴿فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدَالَ﴾[1] بالوجهين. ولك أنْ تحذف الخبر كقولك: لا بأسَ، تريد: لا بأسَ عليك. وإذا فصلت بين «لا» وبين النكرة، لم يجز إلا الرفع مثل: لا فيها غَوْلٌ، ولا عندك رجلٌ. ولا يجوز النصب. وإذا قلت: لا رجلٌ ظريفٍ في الدار، نصبت «رجل» بلا تنوين ورفعت مع التنوين. وإنْ زِدْت نعتاً آخر فقلت: لا رجلَ ظريفٍ في الدار عاقل. ففي ظريف الأوجه الثلاثة. وليس في عاقل إلا وجهان: الرفع والنصب مع التنوين فيها. وكذلك إن كررت فقلت: لا ماء بارد. ففي بارد الرفع والنصب مع التنوين فيها. وفي ماء الثاني، هذان الوجهان وفيه النصب أيضاً بلا تنوين. وإن وقع بعد «لا» معرفة مثل: لا زيدٌ لك. فليس إلا الرفع، إلا أن تقدر المعرفة تقدير النكرة وتجعلها عامة فيجوز النصب مع حذف التنوين كما قال[2]:

١٤ـ لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلمَطِيّ ....

---

(١) سورة البقرة/ آية ١٩٧.

(٢) الشاهد من غير نسبة في: سيبويه ١/٣٥٤؛ والمقتضب ٤/٣٦٢؛ والخزانة ٢/٩٨؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٣٧٤٥).

وإذا زدت الألف على «لا» فقلت: أَلا، فهو آستفهام جاز في النكرة بعدها وفي نعتها جميع الوجوه التي قدمتها من الرفع مع التنوين والنصب بلا تنوين. وفي النعوت والتكرير النصب بلا تنوين والرفع والنصب مع التنوين. فإن جعلت «ألا» يميناً نصبت النكرة بها مثل: ألا رجلَ يدلنا على الطريق عارفاً، فإنك تنصب النعت ولا ترفعه. وتقول: ألا درهمَ ولو زائفاً. تريد ولو كان زائفاً. وألا رجل ولو عبداً كذلك.

قد مرت وجوه الرفع، وهذا آبتداءُ وجوه النصب الاثني عشر.

* * *

مسائل هذا الباب

يقـال : ما الفرق بين «لا» إذا آرتفع ما بعدها. وبينها إذا آنتصب ما بعد؟

والجواب : إنّك إذا رفعت، كانت جواب «هل». وإذا نصبت، كانت جواب «هل من». وذلك أنْ يقول القائل: هل مِن رجل عندك؟ فتقول: (٢٣/أ) لا رجلَ عندي. تبني رجل مع «لا» وتجعلهما بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر. وإنما وجب البناء، لأن الكلام تضمن معنى «من». وكل ما تضمن معنى الحرف فهو مبني، وكان الأصل أن يكون الجواب: لا من رجل. إلا أنهم حذفوا «من» استخفافاً، فوجب البناء واختير الفتح لأجل التركيب، لأن التركيب ينقل الاسم، فعدلوا إلى أخف الحركات وهي الفتحة، كما فعلوا مع خَمْسَةَ عَشَر.

مسـألة

ويقـال : ما عمل «لا»؟

والجواب : إنّ عملها عمل «إنّ» تنصب الاسم، وترفع الخبر. والدليل على ذلك ما حكى يونس[1] عن العرب أنهم يقولون: لا رجلَ أفضلُ منك. وذلك أن «لا» نقيضة «إنّ» لأنها نفي وإنّ إثبات النقيض

(١) هو يونس بن حبيب البصري، من أئمة النحويين، اخذ علومه عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر وتتلمذ عليه كثيرون من أشهرهم سيبويه. توفي سنة ١٥٢هـ وقيل ١٨٢هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٤٩ ـ ٥١؛ وإنباه الرواة ٤/٦٨ ـ ٧٢).

يقاس على النقيض، كما يقاس النظير على النظير. ولأنها تحتاج إلى آسمين، كما تحتاج إليهما «إنَّ» فحملت عليها فعملت عملها فنصبت ورفعت، فهي مشبهة بـ «إنّ»، وإنّ مشبَّهةٌ بالفعل.

مسـألـة

ويقـال : لِمَ جاز حذف الخبر مع «لا»؟

والجواب : إنه حذف لدلالة الكلام عليه. والعرب تحذف إذا كان فيما أُبْقِي دليل على ما أُلْقِي. والتقدير في لا بأس عليك، أي: لا بأْسَ موجود عليك. فـ «على» متعلق بـ «موجود»، إلا أنك حذفت لما أعلمتك.

مسـألـة

ويقـال : لِمَ لَمْ يجز أَنْ تفصل بين «لا» وما بُنِيَتْ معه؟

والجواب : إنّ ما بعدها بمنزلة جزءٍ منها. ولا يصح أَنْ تفصل بينهما كما لا يُفْصَل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها. ولا يصح أيضاً، أن تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد.

مسـألـة

ويقـال : ما حكم الصفة والموصوف إذا وقعا بعد «لا»؟

والجواب : إنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد في موضع نصب بـ «لا» وإذا فعلت ذلك لم تبق واحداً منهما لأنهما صارا بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر.

والثاني: أن تبني الموصوف مع «لا» وتجعلهما بمنزلة شيء

واحد، وتنون الصفة ولا يجوز حذف التنوين لأن الصفة ليست مبنية مع ما قبلها من حيث لا تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد. ويجوز أَنْ ترفع الصفة في هذا الوجه، وذلك قولك على الوجه الأول: لا رجلٌ (٢٣/ب) ظريفَ عندك.

وعلى الوجه الثاني: لا رجلَ ظريفاً عندك. وإن رفعت قلت: لا رجلَ ظريفٌ عندك. فإن جئت بوصف ثان نونته ليس إلا، لئلا تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد.

ويجوز الرفع في الوصف الثاني على الموضع، والنصب على اللفظ.

مسألة

ويقال : ما حكم المعرفة إذا وقعت بعد «لا»؟

والجواب : حكمها أَنْ ترفع وتكرر، نحو قولك: لا زيدٌ عندك ولا عمرو. ولا عبدالله في الدار ولا أخوك. إلا أن تجريها مجرى النكرة فإنك تنصبها نحو قوله[1]:

١٥ـ لا هَيْثَمَ اللَّيلَةَ لِلمَطِيِّ ....

قُدِّر على عموم الهَيَاثم، ثم نفى واحداً منها. وقد قيل: تقديره، لا مثل هيثم الليلة. وعلى هذا قالوا: قضية ولا أبو حسن. أي ولا مثل. وقد حمل على الوجه الأول.

مسألة

ويقال : ما حكم «لا» إذا دخلت عليها الهمزة؟

والجواب : إنها تجري مجراها قبل دخول الهمزة عليها. ويجوز بعدها في الموصوف جميع ما جاز فيه قبل دخول الهمزة وذلك إذا أردت

---

(١) سبق تخريجه ص

التحضيض، نحو قولك: ألا رجل عاقلٌ. وإن شئت. ألا رجلاً عاقلاً. قال حسان[1]:

١٦ــ ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عَادِيَةً إلّا تَجَشُّؤُكم عِنْد التَّنانيرِ

فإنْ كان «ألا» تمنياً، نصبت النعت على مذهب الخليل وسيبويه ليس إلا. وأجاز المازني[2] الرفع وذلك قولهم: ألا درهمٌ جيدٌ. ولا تنون ما بعد «إلا». فأما قول الشاعر[3]:

١٧ــ ألا رجلاً جَزَاه اللّه خَيْراً يدُلّ على مُحَصِّلةٍ تَبِيْتُ

فزعم الخليل أنّ المعنى: ألا ترونني رجلاً. وأما يونس فقال: نوّن ضرورة. وتقول ألا درهمٌ ولو زائفاً. على معنى ولو كان زائفاً. ولا يجوز ألا درهمٌ ولو جيداً. لأن التمني عند الضرورة لا يكون للأعلى وإنّما يكون للأدنى.

□ □ □

(١) الشاهد في ديوانه ص١٧٦؛ وسيبويه ١/٣٥٨؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٦٢ وهو لخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه ٢/١٠. وقال البغدادي في خزانة الأدب ٢/١٠٧: كون البيت الشاهد لحسان هو ما رواه السكري وغيره إلا ابن السيرافي والزمخشري فإنه رواه من قصيدة لخداش بن زهير. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٢٢٧).

(٢) هو أبو عثمان بكر بن بقية المازني، من أعلام العربية في البصرة. أخذ علومه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي. وتتلمذ عليه المبرد واليزيدي وفي تاريخ وفاته خلاف. فقيل: توفي سنة ٢٤٩هـ وقيل ٢٣٦هـ. ومن أشهر تصانيفه كتاب التصريف. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ١٨٢ ــ ١٨٦؛ وإنباه الرواة ١/٢٤٦).

(٣) الشاهد لعمرو بن قعناس من تائيته المشهورة كما في الطرائف الأدبية ص٧٣؛ والخزانة ١/٤٦١، ٢/١١٢، ٤/٤٧٧. وهو من غير نسبة في شرح المفصل ٢/١٠١؛ والأشموني ٢/١٦. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٩٢).

باب المفعول بـه

قال صاحب الكتاب: وهو نصب كقولك: أكلتُ خبزاً وشربت ماءً ولبست ثوباً وركبت دابةً. وكذلك ما تعدى إلى مفعولين مثل: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوت عمراً حلةً. وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة مثل: أعلمتُ زيداً عمراً أخاك. وأنبأتُ عمراً محمداً صاحبَك. وأريتُ زيداً أخاك خَيْرَ النَّاسِ. و«التاء» في جميع ذلك هي الفاعل. ولك في المفعول التأخير عن الفعل (٢٤/أ) مثل ضَرب زيدٌ عمراً. أو التقديم على الفعل مثل: عمراً ضرب زيدٌ. والتوسيط بين الفعل والفاعل مثل ضَرب عمراً زيدٌ. وكذلك ما يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة. لك في جميع ذلك وفيما بينت منه، هذه المواقع الثلاثة الطرفان والوسط فلا تهيب شيئاً من ذلك إلا أن يكون الإعراب لا يدخله مثل: ضرب موسى عيسى، وضربت الكبرى الصغرى. فإن هذا لا بد من تقديم الفاعل فيه، وتأخير المفعول. ولا يجوز أن يتوسط المفعول، ولا أن تقدمه لئلا يلتبس المفعول بالفاعل. وكذلك، أعطيتُ زيداً عمراً لا بد في المفعولين أن تقدم الذي له شركة في الفعل ويتأخر المفعول المحض وهو المأخوذ ولا يجوز فيه إلا ذلك وإلا التبس الآخذ بالمأخوذ. فأما أعطيتُ زيداً درهماً. ودرهماً أعطيت زيداً. وزيداً أعطيت درهماً. ودرهماً زيداً أعطيت. فكله جائز لأنه لا يلتبس فيه أن المأخوذ هو الدرهم، وأنّ زيداً هو الآخذ. على كل حال.

* * *

مسائل هذا البـاب

ويقـال : لم قُيّد المفعول به بالباء، وأطلق المصدر نحو: ضَرب ضَرْباً؟

والجواب : إنّ المصدر مفعول حقيقي لك، لأنّك أنت الذي تُحْدثه وتُوجده بعد أن لم يكن. وليس كذلك زيد وما جرى مجراه، لأنه ليس مفعولاً لك وإنّما هو مفعول لله عز وجل، إلا أنك أحدثت فعلاً وأوقعته به، فلهذا قيّد بالباء.

مسـألة

ويقـال : لِمَ نُصب المفعول به؟

والجواب : إنّهم نصبوه للفرق بينه وبين الفاعل وكان هو أولى بالفتح لكثرة المفعولات فاختاروا لها أخف الحركات ليكثر في كلامهم ما يستخفون، وأعطوا الفاعل الضمة لأنه واحد، ليقل في كلامهم ما يستثقلون لأن الضمة ثقيلة من قبل أنها عمل بعضوين هما الشفتان، وليس كذلك الفتحة.

مسـألة

ويقـال : ما العامل في المفعول به؟

والجواب : إنّ العلماء اختلفوا في ذلك. فذهب سيبويه إلى أَنّ الفعل رفع الفاعل ونصب المفعول. وقال الفَرَّاء: الفعل رفع الفاعل. والفعل

والفاعل جميعاً نصبا المفعول. وقال هشام[1]: الفعل رفع الفاعل. والفاعل نصب المفعول. فهذا أضعف الأقوال لأن الفاعل لا يقوم بنفسه. وأصحها، القول الأول لأنّ العمل قد صح للفعل فلا يشترك بينه وبين غيره في نصب المفعول. وحيث كان هو الرافع للفاعل بلا خوف.

(٢٤/ب) مسألة

ويقال : ما قِسْمَة الفعل في التعدي؟

والجواب : إن الأفعال ثلاثة:

فعل يتعدى إلى مفعول واحد.

وفعل يتعدى إلى مفعولين.

وفعل يتعدى إلى ثلاثة.

فالذي يتعدى إلى مفعول واحد، على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدى بوسيطة حرف الجر نحو: مَررتُ بزيدٍ وركبتُ إلى عمرو.

والثاني: ما يتعدى بغير وسيطة وذلك نحو قولك: ضربتُ زيداً وأكلت خبزاً. وكذلك جميع أفْعال الحواسِ، نحو: رأيتُ زيداً، وسمعت حديثه، ولمستُ ثوبَه، وذقتُ طعامَه، ودستُ أرضه.

والثالث: ما يتعدى مرة بوسيطة ومرة بغير وسيطة نحو قولك:

---

(١) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير. من علماء النحو واللغة. أخذ علومه عن الكسائي وله من تصانيف كتاب المختصر وكتاب القياس. توفي سنة ٢٠٩هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٣/٣٦٤ ـ ٣٦٥؛ ونزهة الألباء ص ١٦٤).

شكرت لزيدٍ وشكرتُ زيداً. ونصحتُ لعمرو ونصحت عمراً. وكذلك كلته وكلت له، ووزنتُه ووزنتُ له. وفي التنزيل[1]: ﴿أَنْ آشْكُـرْ لِي﴾ وفيـه: ﴿إنْ أردتُ أنْ أنصـحَ لكم﴾[2]. قـال الشاعر[3]:

١٨ــ هُمُ جَمعوا بُـؤْسى ونُعْمَي عليكم   فهلاّ شَكرت القومَ إذْ لَمْ تُقَاتِلِ

وقال النابغة[4]:

١٩ــ نَصحتُ بَني عَبْـسٍ فَلَمْ يَتَقبَّلوا   رَسولي ولَمْ تَنْجح لَديْهم وَسَائِلي

وقال تعالى[5]: ﴿وإذَا كَالُوْهُم أَوْ وَزَنُوهم﴾ أي: كَالوا لَهم ووزنوا لهم. وحذف اللام ها هنا أفصح، وإثباتها مع «شكر» و«نصح» أفصح. وبذلك جاء القرآن وأما قولهم: دخلتُ البيت، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: انه على حذف الحرف. أي دخلت في البيت أو إلى البيت. هذا مذهب سيبويه. وأنشد[6]:

٢٠ــ لَـدْنٌ بِهَزّ الـرمح يَعْسِـلُ مَتْنَـهُ   فيه كما عَسَل الطريقَ الأرنبُ

---

(١) سورة لقمان/ آية ١٤.

(٢) سورة هود/ آية ٣٤.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) الشاهد في ديوانه ص ٦٧؛ والمقتضب ٤/٢٣٨؛ وأمالي ابن الشجري ١/٣٦٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٢٦٧).

(٥) سورة المطففين/ آية ٣.

(٦) الشاهد لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١/١٩٠؛ وسيبويه ١/١٦، ١٠٩؛ والخزانة ١/٤٧٤؛ والرواية: الطريق الثعلب وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٨٠).

أي في الطريق. وقال المتلمس[1]:

آليتُ حَبَّ العِراق الدّهرَ آكلُه　　　والحَبُّ يَأْكُلُه في القَرْيَةِ السُّوسُ

أي على حب العراق.

وقال أبو عمر الجرمي: دَخَلْتُ، متعدٍ. ودخلتُ البيت كقولك: هدمتُ البيت. وقال أبو العباس: هو مما يتعدى مرة بحرف ومرة بغير حرف. والقول، قول سيبويه لأن نظيره لا يتعدى نحو: غِبْتُ وعُـدْتُ. وكذلـك نقيضـه وهـو خَـرجت. ويقـوّي ذلـك أنهم لا يقولون: دخلت حديثهم وإنما يقولون: دخلت في حديثهم لأن هذا لم يكثر استعماله كما كثر آستعمال دخلت البيت.

وأمّا ما يتعدى إلى مفعولين، فعلى ضربين:

أحدهما: ما لا يجوز فيه الإقتصار على أحد مفعوليه، وله باب.

والثاني: ما يجوز فيه الاقتصار وذلك على ثلاثة أوجه:

أحدها: ما يتعدى بنفسه، نحو كَسوتُ زيداً ثوباً.

(٢٥/أ) **والثاني**: ما يتعدى بالنقل، نحو قولك: عَطا زيدٌ درهماً. فتعديه إلى مفعول واحد. ثم تنقله بالهمزة فتعديه إلى مفعولين. نحو قولك: أعطيتُ زيداً درهماً. قال آمروء القيس[2]:

٢٢ـ وَتَعْطو بِرَخْصٍ غَيرِ شَثْنٍ كأنَّه　　　أساريعُ ظَبْيٍ أَوْ مَساويكُ إِسْحِلِ

وهذه الهمزة، إذا دخلت على فعل لازم عَدّته إلى مفعول واحد،

---

(١) الشاهد في سيبويه ١٧/١؛ وأمالي آبن الشجري ٣٦٥/١؛ والمقاصد النحوية ٥٤٨/٢. وآنظر شواهد النحو (رقم ١٤٢٠).

(٢) ديوانه ص ١٧.

نحو: عَطا زيدٌ درهماً، وأَعطيتُ زيداً درهماً. وضَرَب زيدٌ عمراً، وأَضْربتُ زيداً عمراً. وإنْ كان يتعدى إلى مفعولين، عدّته إلى ثلاثة نحو: عَلم زيدٌ عمراً خيرَ الناس. وأَعْلَمْت زيداً عمراً خيرَ الناس. وعكس هذا رد الفعل إلى ما لم يُسم فاعله وذلك أنه كان يتعدى إلى ثلاثة، صار يتعدى إلى آثنين. وإنْ كان يتعدى إلى آثنين صار يتعدى إلى واحد. وإنْ كان يتعدى إلى واحد صار لازماً.

والثالث: ما كان يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر فحذف الحرف نحو قولك: اخترتُ الرجالَ زيداً، وآخترتُ من الرجال زيداً. وأَمرتُك الخيرَ، وأمرتك بالخير. وكنّيته زيداً، وكنّيته بزيدٍ. قال الله تعالى[1]: ﴿وآخْتَار مُوسى قَوْمَه سَبْعينَ رجلًا﴾. قال الفرزدق[2]:

٢٣ـ مِنّا الّذي آختيرَ الرّجالَ سَمَاحةً   وَجُوداً إذا هَبَّ الرّياحُ الزَّعَازِعُ

أي من الرجال.

وقال عمرو بن معدي كرب[3]:

---

(١) سورة الأعراف/ آية ١٥٥.

(٢) الشاهد في ديوانه ص ٤١٨/١؛ وسيبويه ١٨/١؛ والخزانة ٦٧٢/٣ ومن غير نسبة في المقتضب ٣٣٠/٤؛ والهمع ١٦٢/١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٥٣٥).

(٣) اختلف الرواة في نسبة هذا الشاهد، فنسبوه إلى عمرو بن معد يكرب ولخفاف بن ندبة وللعباس بن مرداس ولأعشى طرود ولزرعة بن السائب. فهو في ديوان عمرو بن معد يكرب ص ٣٥؛ وديوان خفاف ص ١٢٦؛ وديوان العباس ص ٣١؛ وهو في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ والكامل ٢١/١؛ وفرحة الأديب ص ٦٢، لأعشى طرود. وهو لواحد من المذكورين في الخزانة ١٦٤/١ وهو لعمرو بن معد يكرب في سيبويه ١٧/١؛ وأمالي ابن الشجري ٢٤٠/٢. وانظر تفصيل هذه النسب ومزيداً من مصادر الشاهد في معجم شواهد النحو (رقم ٣٧٦).

٢٤ــ أَمَرْتُكَ الخَيرَ فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَركتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فهو منقول مما يتعدى إلى مَفْعُوْلَيْن لا يجوز الاقتصار على أحدهما بالهمزة أو التضعيف نحو: أَعْلمتُ ونَبّأتُ وما أشبه ذلك. والمفعول الأول منهما هو الذي كان فاعلاً قبل النقل. واختلف العلماء في الاقتصار على بعض المفعولات وأجازه قوم، ومنع منه آخرون. والوجه أنه لا يجوز أنْ يحذف الثاني دون الثالث، ولا الثالث دون الثاني. ويجوز أَنْ يُحذفا معاً لأنه يصير بمنزلة «عَلِمْتُ» إذا لم يعدّ، وهذا جائز بلا خلاف. ويجوز أن تحذف الأول وتدع الثاني والثالث لأنه يصير بمنزلة أَعْطيتُ دِرْهَماً.

مسألة

ويقال : لِمَ جاز تقديم المفعول به وتأخيره وتوسيطه؟

والجواب : إنهم أرادوا أن يتوسعوا في الكلام بالتقديم والتأخير لأنهم يحتاجون إلى ذلك في الشعر والسجع. فلو لم يجيزوا ذلك لضاق عليهم الأمر، ولم يخافوا لبساً لأن رفع الفاعل ونصب المفعول، يفرق بين المعنيين. ألا ترى أنهم متى خافوا (٢٥/ب) اللبس لم يجيزوا إلا الترتيب، نحو: ضَرَب موسى عيسى. وضَربتْ الكبرى الصغرى. فإن ثَنّوا أو جَمَعوا أو عَطَفوا على أحدهما ما يظهر فيه الإعراب، أجازوا التقديم والتأخير نحو قولك: ضرب المُوسيان العِيْسَيَيْن. وضرب المُوسون العِيْسَيِيْنَ. وضرب العِيْسَيَيْنِ الموسيان، وضرب العِيْسَيِيْنَ المُوسونَ. وضرب عيسى وزيداً موسى. وضرب عيسى موسى وزيدٌ. كل ذلك

جائز. وكذلك ما لا يكون إلا فاعلاً يجوز فيه التقديم والتأخير كقولك: أَدارتْ ليلى الرحا. وأدارت الرحا ليلى. لأن ليلى لا تكون إلا فاعلة ها هنا لأنها هي المديرة الرحا.

□ □ □

باب ما شبِّه بالمفعول به

قال صاحب الكتاب: وهي ثلاثة أنواع. أسم باب إنّ، وقد ذكرته في المرفوعات. وخبر باب كان، وقد ذكرته أيضاً فيها. ومفعولا باب ظَنَنْتُ وهذا موضع ذكرها.

□ □ □

باب أفعال الهواجس

وهي: ظَننتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ ورَأَيْتُ، تريد رؤية القلب. وحَدَّثَ تريد العلم وعَلِمْتُ وأَنْبَأْتُ ونَبَّأْتُ وأَخْبَرْتُ وأَريتُ وتَوهَّمتُ وزَعمْتُ وما هو في معناهن مما هو عبارة عن علم أو شك. جميع هذا، يدخل على المبتدأ والخبر فينصبهما. تقول: زيد عالم. ثم تقول: ظننت زيداً عالماً. فتنصبهما وأحدهما اسم الظن والآخر خبره. ويجوز التقديم والتوسيط فتقول: ظننتُ عالماً زيداً، وزيداً عالماً ظننتُ، وعالماً زيداً ظننتُ. وزيداً ظننتُ عالماً، وعالماً ظننتُ زيداً. وإذا قدَّمت الظن لم يجز إلا إعماله. وإذا أخَّرته أو وسَّطته فلك الاعمال فيه كما ذكرت. ولك فيه الإلغاء. تقول: زيدٌ عالمٌ ظننت، ترفعهما. وكذا زيدٌ ظننتُ عالمٌ، وعالمٌ ظننتُ زيدٌ. ترفع الجميع وتلغي الظن. وإن شئت نصبت فلم تلغه. وإن شئت زدت الهاء على المقدم فقلت: زيدٌ ظننتُه عالماً. رفعت زيداً بالابتداء، ونصبت الهاء وعالماً، على أنّهما مفعولا الظن. فإن لم تجعل الهاء لزيد وجعلتها مصدراً، فإنك ترفع «زيداً» و «عالماً» فتقول: زيد ظننته عالم. تريد، ظننت ظني أو ظناً أو الظن. وتقول: أظنه زيد عالم. والهاء ضمير المجهول وتمنع هذا الباب من العمل وتستأنف فيما بعده في الرفع على الابتداء والخبر. وتقول: ظننتُ زيداً هو العالم. وهذا الضمير يسميه الكوفيون: «العماد»، ويسميه البصريون: «الفصل». وهو مما يكون في باب «كان» فتلغي الضمير وتنصب العالم لأنه خبر الظن، وإنْ لم تلغ الضمير جعلته مبتدأ ورفعتَ العالم لأنه خبره. وجعلت الجملة خبر

الظن. ولا بد أن يكون ما بعد الظن فيه الألف واللام أو على لفظ «أفعل منك» مثل: ظننتُ زيداً هو أَعْرَفُ مِنْك، وأَعْرفَ مِنْك. وفي القرآن[1]: ﴿تَجِدُوه عِنْد اللّه هُوخَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً﴾ بالنصب. وقال قيس بن ذريح[2]:

٢٥ــ (٢٦/أ) تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها وكُنتَ عَلَيْهَا بالمَلاَ أَنْتَ أَقْدَرُ

والقوافي مرفوعة. وتقول: أَظنّ زيداً قامَ، وأَظنّ زيداً يقومُ، وأظنّ زيداً في الدار، وأظنّ زيداً أَبوه منطلقٌ. ترفع «الأب» بالابتداء، وترفع «منطلقاً» لأنه خبر الابتداء، ثم تجعل الجملة في موضع خبر الظنَ. وتقول: أظن زيداً منطلقاً أبوه. فترفع «الأب» بفعله، وفعله الانطلاق وقد جعلته خبراً عن زيد، كما فَعلتَ في باب «كَان» وباب «إِنّ» وباب الابتداء، لأنّ هذه الأبواب الأربعة كالباب الواحد فيما يصح ويمتنع. فما جاز أَنْ تخبر به عن أحدها، فجائز أَنْ تخبرَ به عن جميعها. وما آمتنع أَنْ تخبرَ به عن أحدها، فهو ممتنع أن تخبر به عن غيرها منها.

* * *

(١) سورة المزمل/ آية ٢٠.

(٢) الشاهد في سيبويه ٣٩٥/١؛ والمقتضب ١٠٥/٤؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٨٩٢).

مسائل هذا البـاب

ويقـال : كَمْ أَصْلُ هذه الأفعال؟

والجواب : إن أصلَها سبعة: ثلاثة منها متواخيات وهي: ظَننتُ وحَسِبتُ وخِلْت، لأنهن جمع للشك. وثلاثة أخر لمتواخيات أيضاً وهي: علمتُ ورأيتُ ووجدتُ، لأنهن جمع للعلم. وواحد مفرد وهو: زعمتُ لأنه محتمل للعلم والشك. وتوهمتُ، راجع إلى معنى «ظننت» وليس بأصل في هذا الباب. وأما نَبّيت وأنْبيت وأخْبرتُ وأدَّيتُ فمن باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيـل، إلا أنها لما بُنيت للمفعول صارت تتعدى إلى مَفْعُوْلَيْن. فلذلك ذكرها من جملة هذه الأفعال. وليست منها في الحقيقة.

مسئـــلة

ويقـال : لِم نَصَبْتْ هذه الأفعال مَفْعُوْلَيْن؟

والجواب : إنها دخلت على المبتدأ والخبر فنصبتهما جميعاً ولم يجز فيها الاقتصار على أحد المَفْعولَين كما لا يجوز الاقتصار في باب المبتدأ والخبر. والفائدة إنّما هي في المفعول الثاني، وإنما جئت بالأول ليسندوا إليه ما آستقرّ له عندك من الحديث.

مسـألة

ويقـال : لِمَ جاز في هذا الباب التقديم والتوسيط؟

والجواب : إنّ العامل إذا كان متصرفاً تصرف المعمول، جاز فيه التقديم والتوسيط والتأخير إشعاراً بتصرف الفعل وقوته. وإذا كان العامل غير متصرف، لم يتصرف المعمول ولم يجز تقديمه على العامل. ألا ترى أنك تقول: نِعْم الرجلُ زيدٌ، ولا يجوز نِعْم زيدٌ الرجلُ، ولا الرجلُ نِعْم زَيدٌ. وكذلك، إنّ زيداً قائمٌ. ولا يجوز إنّ قائمٌ زيداً، ولا زيداً إنّ قَائمٌ، ولا قائمٌ إنّ زيداً. وهذا حكم كل عامل لا يتصرف.

مسـألة

ويقـال : لِمَ آمتنعَ إلغَاءُ الظّن إذا تقدم؟

والجواب : إنك لما قدمته، آذنت بالشك وآعتمدت عليه. وكذلك العلم، إذا قدمته فقد آذنت باليقين واعتمدت عليه. ولما اعتمدت على الفعل وجب إعماله ولأنك إذا ألغيتَ ترفع بالابتداء ولا يصح أن يعمل الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه. فلما امتنع ذلك عملت هذه الأفعال على ما يجب فيها، لأن أصل جميع الأفعال العمل. والإلغاء عارض فيها. ويقال: فما الوجه إذا توسطت أو تأخرت؟ أإعمالها أو إلْغاؤها؟

والجواب : إنها إذا توسطت كان الإعمال الوجه لقربها من أول الكلام. وإذا تأخرت كان الإلغاء الوجه لبعدها من أول الكلام (٢٦/ب) لأن الكلام مبني على اليقين، وإنما عرض الشك بعد ذلك. ونظير ظننت إذا ابتدأت بها «إمّا» في الشرط، ونظيرها إذا وسطتها «أو».

تقول: رأيت إمّا زيداً وإمّا عمراً. فقد ابتدأت بالشك كما ابتدأت في قولك: ظننتُ زيداً قائماً. وتقول: رأيتُ زيـداً أَوْ عمراً. فالشك إنّما بَدا لك بعد أنْ مر صدر كلامك على اليقين كما كان كذلك في قولك: زيدٌ ظننتُ قائمَاً. ونظير هذه الأفعـال في الإعمال والإلغاء «إذا» من عوامل الأفعال. وسنذكرها في بابها.

مسـألة

ويقـال : ما حكم «الهاء» إذا اشتغل الفعل بها وهو متوسط؟

والجواب : إنّ الهاء يجوز أنْ تكون للمصـدر، ويجوز أنْ تكـون للاسم المتقدم. فإن كانت للمصدر، نصبتُ الاسمين نحو قولك: زيداً ظننتُه قائماً. تريد ظننتُ الظّن. أو ظننتُ ظَنّي أو ظننتُ ظناً. وإنْ شئت رفعت فقلت: زيدٌ ظننتُه عـالمٌ. والنصب أجود لتـوكيد المصدر. ويجوز أنْ تقول: زيدٌ ظننتـه عالمٌ. على إضمار الظنة، وإضمار المذكر أحسن. وتقول: هندٌ ظننتها قائمةٌ. على إضمار الظنة. ويجوز هند ظننتُه قائمةٌ على إضمار الظن. وإن كانت للاسم المتقدم، رفعت الاسم الأول ونصبت الباقي، نحو قولك: زيدٌ ظننته قائماً. فزيد مبتدأ، وظننته فعل وفاعل، والهاء مفعول أول وقائم مفعول ثانٍ، والجملة خبر المبتدأ. فإن ثّنيت على هذا الـوجه قلت: الـزيدان ظننتُهمـا عَالِمَيْنِ. وإنْ جمعت قلت: الزيدون ظننتهم عَالِمِينَ. وعلى المذهب الأول تقول: الزّيدانِ ظَننتُه عَالِمانِ. والزّيدون ظننتُه عَالِمُونَ. توحد الضمير لأنه يرجع إلى المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع. وكذلك إنْ نصبت وأنتَ تريد المصْدر، وَحّدت.

مسألة

ويقال : ما حُكم الفعل إذا آشتغل بالهاء وهو متقدم؟

والجواب : إنّ الهاء إنْ جعلت للمصدر، نصب الاسمان. تقول: ظننتُه زيداً عالماً. أي ظننتُ ظني زيداً عالماً. وإنْ جُعلت للمجهول ارتفع الاسمان نحو قولك: ظننتُه زيدٌ عالمٌ. فالهاء مفعول أول، وزيد عالم مبتدأ وخبر، في موضع المفعول الثاني. والتقدير. ظننتُ الحديثَ زيدٌ عالمٌ. فالهاء للحديث وهي ضمير على شريطة التفسير. والكوفيون يسمونه المجهول. ومنه قوله تعالى[1]: ﴿إِنَّه مَنْ يَأْتِ رَبَّه مُجْرِماً فَإِنَّ لَه جَهَنَّمَ﴾. أي أن الحديث. فإن ثّنيت أو جَمَعت وحَّدَت الهاء. وَسَواء أردت المصدر أوْ المجهول.

مسألة

ويقال : ما حكم الفصل الذي يسميه الكوفيون العماد؟

والجواب : إن حكمه أنْ يقع بين معرفتين لا تستغني إحداهما عن الأخرى. أو بَيْن معرفة ونكرة تقارب المعرفة. ولا يجوز أنْ تقع بين نكرتين، ولا بَيْن معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة، نحو قولك: ظننتُ رجلاً هو قائماً. وظننت زيداً هو قائماً. كل هذا لا يجوز. والجائز ظننتُ زيداً هو القائمُ. وظننتُ عمراً هو خيراً منكَ. وفي التنزيل[2]: ﴿تَجِدوه عِنْد اللّهِ هُو خَيْراً وَأَعْظَمَ أَجْراً﴾. ولا يعمل الفصل من العامل أنْ يعمل فيما بعده، ودخوله كخروجه. ويجوز أنْ تقول: ظننتُ زيداً هو القائمُ. ترفع «هو» بالابتداء وما بعده خبره.

---

(١) سورة طه/ آية ٧٤.

(٢) سورة المزمل/ آية ٢٠.

(٢٧/أ) والجملة في موضع المفعول الثاني. وكذلك ظننتُ زيداً هو خيرٌ منك. وكذلك ما جرى هذا المجرى.

مسألة

ويقال : لِمَ دَخَل الفَصْلُ الكلام؟

والجواب : دخل لفَصْلِ النعت عن الخبر. ألا ترى أنك إذا قلت: ظننتُ زيداً القائمُ، توهم السامع أنّ القائمَ نعتٌ لزيد وبقي ينتظر الخبر. وإذا قلت: ظننتُ زيداً هو القائمُ، زال هذا التوهم.

وقيل: دخل ليشعر أنّ الخبر معرفة أَوْ يقارب المعرفة.

وأمّا الكوفيون فسموه عماداً لأن الخبر يعتمد عليه.

مسألة

ويقال : ما الضّمائر التي يجوز أنْ تكون فصلاً؟

والجواب : إنّ ضمائر الرفع المنفصلة، يجوز أنْ تكون جميعها فصلاً وهي: أَنا ونَحنُ وأَنتَ وأَنتِ وأَنْتُما وأَنْتُنَّ وهُو وهي وهُما وهُمْ وهُنَّ. كل هذا مجراه في الفصل واحد، ولا موضع للفصل من الإعراب. ويجوز أنْ تجعل هذه الأشياء توكيداً لما قبلها إذا كان مضمراً نحو قوله تعالى[1]: ﴿إِنْ تَرَنِي أنا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلداً﴾ يجوز أنْ يكون «أنا» فصلاً، ويجوز أنْ يكون توكيداً. وكذلك: ﴿إِنَّكَ أَنتَ العزيزُ الحكيمُ[2]﴾ وهذا قياس جميع هذا الباب.

---

(١) سورة الكهف/ آية ٣٩.

(٢) سورة البقرة/ آية ١٢٩؛ وسورة المائدة/ آية ١١٨؛ وسورة الممتحنة/ آية ٥.

مسـألة

ويقـال : كم مواضع الفصل؟

والجواب : أربعة: المبتدأ والخبر، وكَان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، والظن وأخواته. نحو قولك: زَيدٌ هو القَائمُ، وإنّ زيداً هو القائمُ، وكانَ زيدٌ هو القائمُ، وظننتُ زيداً هو القائمُ. ويجوز أَنْ تجعل هذه الضمائر في هذه المواضع مبتدآت، وما بعدها حديث عنها. وقَد قَرأَتْ القُرَّاءُ[1]: ﴿فَلمّا تَوَفَّيْتَنِي كنتَ أَنْتَ الرقيبَ عليهم﴾، ﴿وكُنْتَ أنتَ الرَّقيبُ﴾. ومثله[2]: ﴿إنّ هَذا هو الحقُّ من عندك﴾. وهو الحقُّ. وكذلك: ﴿ولَكنْ كَانُوا هم الظَّالِمِيْن﴾[3]. وَهُم الظَّالِمُونَ. على ما فسّرت لك. ومما جاء فيه الرفع قول قيس بن ذريح[4]:

٢٦ـ تَبْكي عَلى لُبْنَى وأَنْتَ تَرَكْتَها ... وكُنْتَ عَليها بالمـلأ أَنْت أَقْدَرُ
فَإنْ تَكن الدُّنيا بِلُبْنَى تَغَيَّرتْ ... فللدّهـر والدّنيا بُطونٌ وأَظْهُـرُ

□ □ □

---

(١) سورة المائدة/ آية ١١٧.
(٢) سورة الأنفال/ آية ٣٢.
(٣) سورة الزخرف/ آية ٧٦.
(٤) سبق تخريجه ص

باب المفعول فيه

قال صاحب الكتاب. المفعول فيه ثلاثة: الزمان والمكان والحال. فجميع أسماء الزمان مثل: اليوم والليلة وما هو آسم لأخواتهما مثل: الساعة والعَشِيّة والعَتْمَة وغُدْوَة وغَدَاة وسَحَر وبَكَر وبُكْرة وضُحى وضُحْوة وضَحَاء. إذا نتح أوله مد. وظُهْر وعَصْر وصُبْح وظَلام ومَساء ووَهْن ومَوْهِن. وكذلك تضاعيف اليوم والليلة مثل جمعة وشهر وسنة وعام وحول ومدة وحقب وقِرَآن وبُرْهَة، وسائر أسماء الزمان، جميع ذلك يكون ظروفاً لجميع الأفعال منتصب لأنه مفعول فيه كقولك: خرجت اليوم، وقمت الساعة، وأنا أجيء العشية. وإذا كان المبتدأ مصدراً، فظرف الزمان يصلح أَنْ يكون خبراً عنه مثل: الاجتماعُ يومَ الجمعة. ويجوز رفع الظرف على التوسع فتقول: (الاجتماع)[1] اليومَ، واليومُ، بالرفع والنصب. واليومُ الجمعة واليومَ الجمعة بالرفع والنصب في اليوم. وكذلك اليومُ السبتُ واليومَ السبتُ. (٢٧/ب) لأن السَّبت فعل وهو سكون الأمة فيه والجميع «فُعْل». فأما اليومُ الأحد، واليومُ الثلاثاء فالرفع فيهما لا غير لأنه ليس في معنى «فُعل». وكذلك اليومُ الاثنان إلى قولك اليومُ الخميس. جميع ذلك بالرفع لأن معناه اليومُ الثاني والثالث والرابع والخامس.

* * *

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

مسائل هذا الباب

ويقـال : ما معنى الظرف؟

والجواب : إنّ أصل الظرف الوعاء. ومنه يقال ظَرْفُ الزّيت وظَرْف الماء. ومنه رجل ظَريف كأنه وعاءٌ لكل ما يُسْتَحسن فلما كانت الأزمنة والأمكنة أبداً مشتملة على ما تقع فيها، سُميتْ ظروفاً. وتعين بحرف الظرف وهو «في». فما حسن معه فهو ظرف. تقول: قمتُ اليومَ، وقمتُ في اليوم. ومعنى «في» موجود، وإنْ لم تَذْكرها. ويدلك على ذلك أنك إذا قلت: قمتُ اليوم، ثم كَنّيتَ عن اليوم، قلت: اليومَ قمت فيه. ثم قد يتسع فيقال اليومَ قمتُه. وعلى ذلك قوله تعالى[1]: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُم الشَّهر فَلْيَصمْه﴾. ومنه قول الشاعر[2]:

٢٧ـ وَيَـوْمٍ شَهِدْنَـاهُ سُلَيْماً وعَـامرا   قَليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوَافِلُهْ

مسـألة

ويقـال : فما يصلح من هذه الأسماء أنْ يكون ظَرْفاً زمانياً؟

---

(١) سورة البقرة/ آية ١٨٥.

(٢) لرجل من بني عامر في سيبويه ١/ ٩٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٤٦ ومن غير نسبة في المقتضب ٣/ ١٠٥؛ وأمالي ابن الشجري ١/ ٦، ١٨٦؛ والمقرّب ١/ ١٤٧. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٠٥٥).

والجواب : ما صلح أَنْ يكون جواباً لـ «مَتَى». ألا ترى أنك إذا قلت: متى قمت؟ كان الجواب، يوم الخميس أَوْ ليلةَ الجمعة. ومـا أشبه ذلك. وكذلك «كَمْ» لأنها سـؤال عن عدد. والأوقات مما تعد، وذلك قولك: كم سِرْتَ؟ فالجواب: يوماً أو يومين أو سنة أو سنتين أو ساعة أو ساعتين، إلا أَنّ «كَمْ» لا يُستفهم بها إلا عن نكرة. و «مَتَى» يستفهم بها عن المعرفة أَوْ ما قارب المعرفة. تقول: كم سرت؟ فيقول المجيب شهـراً. ولا يجوز الشهـر الذي تعلم. وتقول: متى سرت؟ فتقول الشهر الذي تعلم أو شهراً من شوال وذي الحجة. وإذا كان جواباً لـ «متى» جاز أَنْ يكون العمل في جميعه وفي بعضه نحو: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة فيجوز أن يكون السير في جميع اليوم، ويجوز أن يكون في بعضه. وإذا كان بـ «كَمْ» كان العمل في جميعه نحو قولـك: كم سـرت؟ والجواب يوماً. وهذا إخبار بأَنّك قد سرت في جميع اليوم.

مسـألة

ويقـال : ما حكم «سَحَر»؟

والجواب : حكمه إذا كان نكرة أَنْ يتصرف، وذلك إذا لم تُرِدْه من يوم بعينه كقولك: جئتُ سحراً يا فتى. وكنتُ عنده بسَحَر. وإذَا كان معرفة لم يتعرف وذلك أن تريده من يوم بعينه نحو قولك: جئتك يوم الجمعة سَحر. فاعلم.

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يتصرف في المعرفة؟ قيل: امتنع من الصرف للتعريف والعدل. وذلك أنه كان حقه أن يستعمل بالألف واللام، فعدل عن ذلك كما عدل عمر عن عامر، وزفر عن زافر. فأمنع من

الصرف هذا وللتعريف. فإن قيل: فما حكمه إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف. قيل: حكمه أنْ يُحَرَّك بوجوه الإعراب تقول: السحرُ أطيبُ من غيره. وكانَ سحرُنَا طيباً، وجئتُك سحرَ يَوْمنا يا فتى.

مسـألة

ويقـال : فما حكم غُدْوة؟

والجواب : حكمها الامتناع (٢٨/أ) من الصرف إذا أردتها من يوم بعينه لأنهما معرفتان مؤنثتان، والتعريف والتأنيث إذا اجتمعا مَنَعا من الصرف. فإن نكّرتهما ولم تردهما من يوم بعينه صرفتهما. تقول: جئتك يوم الجمعة غُدوةً. ويوم الخميس بكرة. فهاتان معرفتان غير مصروفتين. وتقول: جئتك غدوةً من الغَدوات وبُكرةً من البُكَر فتصرف لأنهما نكرتان.

مسـألة

ويقـال : لم جاز أن يكون ظرف الزمان حديثاً عن المبتدأ إذا كان مصدراً، ولم يجز أنْ يكون حديثاً عنه إذا كان جثة؟

والجواب : إن الفائدة تقع مع المصدر لأن المصدر حدث، والحدث قد يختص به زمان دون زمان. وليس كذلك الجثث لأنها لا تختص بزمان دون زمان. ألا ترى أنك إذا قلت: القتال اليوم. أعلمت بأمر يجوز أَنْ لا يكون على هذه الصفة، لأنه قد يكون اليوم وقد لا يكون فالفائدة حاصلة.

وأنتَ لو قلت: زيدٌ غداً، كان محالاً، لأن زيداً لا يخلو منه الغد

حياً كان أو ميتاً. فإن قيل: فإننا نقول: الليلة الهلال. قيل: إنما جاز هذا لأن الهلال متوقع فجاز على الإضمار كأنك قلت: الليلة طلوع الهلال. ومما يدلك على أنه إنما جاز من جهة التوقع أنه لا يجوز، الليلة القمر، واليوم الشمس. لأنه لا بد لهما أن يكونا على كل حال وليسا بمنزلة الهلال لأنه يجوز أَنْ يطلع تلك الليلة ويجوز أَنْ لا يطلع. ولو كان زيدٌ متوقعاً، لجاز زيد اليوم، على تقدير قدوم زيد اليوم قياساً على ما تقدم. فإن قيل: فهل يجوز أَنْ يقال: الليلةُ الهلال بالرفع؟ قيل: يجوز على تقدير الليلةُ ليلةُ الهلال. غير أن المضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه. ونظيره قوله تعالى[1]: ﴿الحَجُّ أَشْهرٌ مَعْلوماتٌ﴾.

مسألة

ويقال: لِمَ جاز النصب والرفع في نحو اليومَ الجمعة واليومُ الجمعة؟

فالجواب: إن النصب على أن العمل في الظرف وليس الثاني هو الأول وأما الرفع، فعلى أنك جعلت الثاني هو الأول. فإن قيل: فما حكم اليوم الأحد واليوم الإثنان إلى الخميس، قيل: الحكم في ذلك الرفع لأن هذه كلها أسماء للأيام، ولا يكون هذا عملاً فيها كما كان في قولك: اليومَ الجمعة واليومَ السبت لأن الجمعة لمعنى الاجتماع والسبت لمعنى القطع. هذا مذهب سيبويه.

أمّا أبو العباس فيجيز مع الأحد والإثنين، النصب. قال: لأن فيه معنى الإفراد والازدواج. والوجه ما بدأنا به لأن هذا الذي ذهب إليه حمل على التأويل. ومراعاة اللفظ أولى.

---

(١) سورة البقرة/ آية ١٩٧



باب ظرف المكان

قال صاحب الكتاب: وهو نوعان:

محدود: مثل البلد والقرية والدار والبيت والحانوت والمسجد والحَمَّام والسوق والخيمة والقداح والبستان فجميع ذلك لا يكون ظرفاً لشيء من الأفعال إلا بـ «في». تقول: قمت في البيت. وقعدت في الدار. واجتمعنا في المسجد.

والنوع الثاني: أسماء الأمكنة التي لا حدود لها، يوقف عندها كأسماء الجهات الست: خلف ووراء وقدّام (٢٨/ب) وأمام وفوق وأعلى وتحت وأسفل ويمين وشمال. وكذلك المبهمة في الجهات نحو: حذاء وإزاء وتلقاء وتجاه وحيال ومقابلة وقبالة وقريباً من كذا. وعند ولدى ولدن ومكان وكذا وما أشبه ذلك. فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظروفاً لجميع الأفعال من غير أنْ تلحق معها «في». تقول: جلست عند فلان. وقمت خلف كذا وقعدت أمام كذا. واجتمعنا ناحية من كذا وقريباً من كذا وموضع كذا.

ويخبر بظروف المكان عن كل شيء مصدراً كان أو غير مصدر. مثل قولك: زيد عندك، وإنّ زيداً عندك، وكان زيدٌ عندك، وظننت زيداً عندك. فأما ظروف الزمان فيخبر بها عما يحدث فقط. وهو المصدر على ما ذكرت.

* * *

مسائل هذا الباب

يقــال : لم كان تعدي الفعل إلى الزمان، أقوى من تعديه إلى المكان؟

والجواب : إنه أشبه بالمصدر من قبل أنه غير شخص كما كان المصدر كذلك لأنه حركة للفلك كما أن الفعل حركة الفَاعِلين. ولأن الفعل لا يخلو من الزمان، كما أنه لا بد له من مصدر، وليس المكان كذلك وإنما الغالب أن الحادث لا يخلو من مكان. ويؤكد عندك مضارعة الزمان للمصدر، إنه مقسوم بأقسامه وأنه لا يبقى كما لا يبقى الحدث. ولهذا رتَّب سيبويه الأفعال في التعدي على أن أقوى تعديها إلى المصدر، ثم إلى الزمان، ثم إلى المكان، لأجل الغلبة. ثم إلى الحال لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، والفاعل لا بد له من حال يكون عليها، ثم إلى المفعول له لأن الفعل لا يقع من الخلق إلا لعلة توجبه.

مسئلـــة

ويقــال : ما الفرق بين ظروف الزمان وظروف المكان؟

والجواب : إن الفرق بينهما، أنَّ ظروف الزمان ليست بصور تشاهد. وظروف المكان أشخاص لها صور تعرف بها وتشاهد، كالدار والمسجد والجبل والوادي وما أشبه ذلك، فصار من هذه الجهة بالأناسي أشبه منها بالأزمنة. وإنما الظروف منها ما لا يتعدى إليه الفعل

الذي لا يتعدى فما هو مبهم ليست له حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من جميع أقطاره وذلك ما دلت عليه الجهات الست وهي: فوق وتحت وقدام ووراء ويمنة ويسرة. ألا ترى أنك إذا قلت: قمت قدام زيد، لم يكن لذلك القدام نهاية تقف عندها. وكذلك إذا قلت: جلست وراء عمرو، لم يكن لذلك الوراء نهاية تنتهي إليها. فهذا وما جرى مجراه هو الذي يسميه النحويون «ظرفاً». ويسميه الفَرَّاءُ: «محلاً»، ويسميه الكسائي[1]: «صفة». فأما مكة والمدينة والمسجد والدار والجبل والوادي وما أشبه ذلك، فلا يجوز أن يكون شيء منها ظرفاً لأن له أقطاراً محددة وحدوداً معلومة.

مسألة

ويقال : كم من وجه يجوز في قول القائل: هو قريباً منك؟

والجواب : إنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: النصب على الظرف والعامل فيه محذوف.

(٢٩/أ) **والثاني:** الرفع على الخبر والأول هو الثاني في المعنى.

وقد حكى الوجهين جميعاً سيبويه. وتقدير النصب: هو مكاناً قريباً منك. إلا أنك حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه.

---

(١) هو علي بن حمزة الكسائي من مشاهير مدرسة الكوفة في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين. أخذ علومه عن الخليل بن أحمد وطوّف في بوادي الجزيرة يكتب اللغة والشعر والأخبار. لم يصل إلينا من مصنفاته إلا رسالة صغيرة في لحن العامة. توفي بالرّي في حدود ١٨٩هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٦٧ ــ ٧٥؛ وإنباه الرواة ٢/٢٥٦ ــ ٢٧٤).

وتقدير المرفوع، تقدير قولك: هو كريم وهو حسيب. فإن قلت: هو قربك، نصبت على الظرف لأنه بمنزلة هو عندك. ولا يجوز هو بعدك لخروجه عن معنى الظرف وليس هو بمنزلة «قربك» لأن هذا بمنزلة هو عندك لدلالته على القرب كدلالة «عند». وليس «البعد» كذلك لأنه لا نهاية له.

مسئلة

ويقال : لِـمَ دخل «قربك» في ظروف المكان دون ظروف الزمان؟

والجواب : إنه دخل من قبل أن ظروف المكان تشاهد فهي أظهر. ولأنه يفرق بالرؤية بين المكان القريب والمكان البعيد. وليس كذلك الوقت القريب والوقت البعيد. فلما قوي معنى المكان لهذه العلة صلح أن يخرج إليه القرب، ولم يصح أن يخرج إلى ظروف الزمان. فعلى ما قدمناه، لا يجوز هو قربك، على معنى قرب وقتك من وقته.

□ □ □

بـــاب الحـــال

قال صاحب الكتاب: تقول: جاء زيدٌ راكباً. ارتفع «زيد» لأنه فاعل وانتصب «راكب» لأنه مفعول فيه. تريد في حال ركوب. وأصله: جاء زيد الراكب. والراكب نعت لزيد. فلما آختُزِلتْ منه الألف واللام، وصار نكرة لم يجز أن ينعت به زيد وهو معرفة فانتصب على الحال.

وتقول: جاء راكباً زيدٌ، وراكباً جاء زيد. ويجوز في الحال التوسيط والتقديم لأن العامل فعل كما جاز في ظروف الزمان والمكان. جاء زيد اليوم. وجاء اليوم زيد، واليوم جاء زيد. وكذلك جاء زيد خلف عمرو، وجاء خلف عمرو زيد، وخلف عمرو جاء زيد. وقد ذكرت جواز تقديم المفعول به. وخبر «كان» ومفعولي «ظننت» وجواز التوسيط في جميع ذلك، فإنْ لم يعمل في الحال فعل متصرف ظاهر، ولكن عمل فيها معنى الفعل لم يجز تقديمها عليه كقولك: هذا زيدٌ واقفاً. وهذا واقفاً زيدٌ. ولا يجوز واقفاً هذا زيد، لأن العامل فيها حرف التنبيه وهو «ها» وليس بفعل، وإنما هو في معنى الفعل بالإشارة كأنه قال: أُنَبِّهُ له واقفاً، وأُشيرُ إليه واقفاً. وكذلك الظرف إذا عمل في الحال لم يتقدم عليه، كقولك: في الدار زيدٌ واقفاً، وفي الدار واقفاً زيدٌ. ولا يجوز واقفاً في الدار زيدٌ، لأن الظرف ليس بفعل فيتقدم عليه الحال، إنما منه معنى الاستقرار. وهو العامل في الحال. وقد ذكرت هذا في باب «الابتداء» وباب «كان» وباب «الظن» وكله على قياس واحد. فإذا كانت الحال بعد الظرف جاز، وإذا تقدمت الحال، لم يجز وذلك أن الحال في هذه

الأبواب إنما هي مع الظرف التام الذي يصلح أن يكون خبراً عن الاسم، مثل ما قدمت. وأما الظرف الناقص مثل زيد عنك معرض، وزيد إليك قاصدٌ، ولك محبٌ، وفيك راغبٌ. فلا يجوز في الاسم إلا الرفع لأنه خبر الابتداء لأن هذا الظرف الناقص لا يتم به الكلام إذا جعل خبراً عن الاسم في الأبواب الأربعة.

* * *

(٢٩/ب) مسائل هذا الباب

يقـال : ما أصل الحال؟

والجواب : إنّ أصل الحال ما دل على آنقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من الأفعال، مما يصلح أن يكون صفة لنكرة. واشتقاقها، من حال الشيء يحول، إذا انقلب عما كان عليه. ولهذا قيل للحمأة حال، لأنها طين آنقلب عما كان عليه.

مسئلـــة

ويقـال : ما صفة الحال؟

والجواب : إن صفتها أن تكون نكرة بعد معرفة قد تم الكلام دونها، وذلك نحو قولك: جاء زيد راكباً. فـ «راكب» نكرة جاء بعد معرفة وهي «زيد» وقد تم الكلام دون «راكب» لأنك لو قلت: جاء زيـد وسَكَتَّ، لكان كلاماً تاماً وهي جواب «كيف». ألا ترى أنك إذا قلت: كيف رأيت زيداً؟ كان الجواب قائماً أو قاعداً أو صالحاً أو سقيماً وما أشبه ذلك. فإن قيل: فلم جاز أن تُجْعَل مفعولاً فيه؟ قيل: لشبهها بالظرفين من قبل اشتمالها على ذي الحال كاشتمال الظرفين على ما يقع فيهما من الحوادث. ألا ترى أنه يحسن أن يقال: جاء في هذه الحال. كما تقول: جاء في هذا اليوم. وجاء في هذه الناحية.

مسألـــة

ويقـــال : لم شُبِّهتْ الحال بالتمييز؟

والجواب : إنّ لاحتمال الفعل أنواعاً كاحتمال المميز. ألا ترى أنك إذا قلت: أقبل زيد، جاز أنْ يُقْبِلَ على أحوال كثيرة. فإذا قلت: راكباً أو ماشياً أو ضاحكاً أو عابساً، بيَّنتَ الحال التي أقبل فيها. وكذلك إذا قلت: امتلأ الإناء. جاز أن يمتلىء من أصناف كثيرة. فإذا قلت: ماءً أو زيتاً أو لبناً أو عسلاً أو ما أشبه ذلك، بيّنت كما بيّنت بالحال حين ذكرتهما. فإن قيل: فما الفرق بين الحال والتمييز؟ قيل: الفرق بينهما أن الحال زيادة في الفائدة. وتصلح أن تكون صفة للنكرة، وليس كذلك التمييز لأنه إنما يميز بأسماء الجنس. فالحال صفة والتمييز جنس. ألا ترى أنك تقول: هذه عشرون درهماً فتأتي بالجنس. وتقول مررت بزيدٍ راكباً. فتكون صفة للنكرة ووقعت حالاً من المعرفة. فهذا أصل كل واحد منهما.

مسألـــة

ويقـــال : لِـمَ لَـمْ يجز أَنْ يكون العامل في الحال إلا فعلاً أَوْ معنى فعل؟

والجواب : أَنْ يقال: إنما كان كذلك من قبل أَنَّ الحال ما دل على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من أفعاله، وهذه حقيقتها على ما قدمناه قبل. فإنْ خَرجتْ عن هذا، بطل المعنى الذي يوجب الحال. وقد يمكن أَنْ يخرج إلى معنى الخبر وإلى معنى المفعول به ولا يكون حالاً إذ من حقيقتها أن تنعقد في وقت كون المذكور عليها بفعل وهذا يقتضي أن يعمل فيها فعل، فإن عدم، فمعنى فعل ومعنى الفعل على ضربين:

أحدهما: ما تضمنه التنبيه والإشارة في نحو قوله تعالى[1]: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ و﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهم خَاوِيَةً﴾[2]. والمعنى، أُنَبِّه إليه شيخاً وأُشيرُ إليها خاويةً.

والثاني: ما دل عليه الظرف من الاستقرار نحو قولك: فيها زيدٌ قائماً. وفيها قائماً زيد. ولو قلت: قائماً فيها زيد (٣٠/أ) أو زيد قائماً فيها، لم يَجزْ. فإنْ قيل: فلِمَ لَمْ يجز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى؟ قيل: لأنه إذا كان معنى، كان غير متصرف، وإذا لم يتصرف، لم يتصرف معموله ليكون المعمول مشاكلاً للعامل. وقد تقدم لهذا نظائر.

مسألـــة

ويقـال : هل يجوز أنْ يكون الظرف الناقص خبراً يقع بعده الحال؟

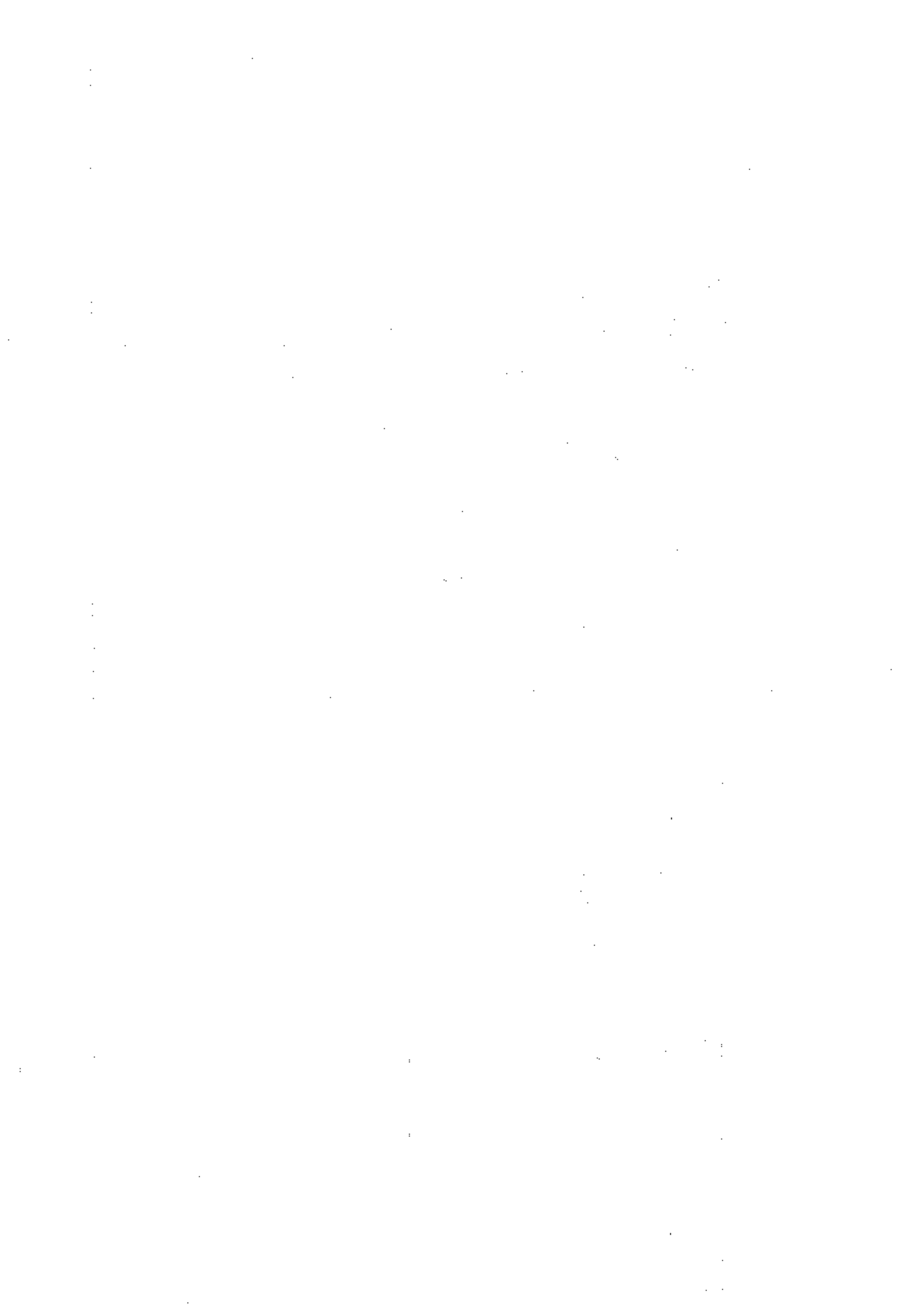
والجواب : إنّه لا يجوز لأنه إنما ينتصب الحال بعد تمام الكلام، ولا ينتصب قبل تمامه. والظرف الناقص لا يتم به الكلام. ألا ترى أنك لو قلت: فيك زيد، وأنت تخاطب رجلاً، لكان غير متلثب لأنه لم يقع به فائدة. فإن قلت: عبدالله علينا أميراً، جاز لأن الفائدة قد وقعت بـ «علينا» وكذلك إن أردت أنه فوق سقف يعلو علينا. ويجوز الرفع إذا ألغيت الظرف وجعلتَ الفائدة في أميرٍ. ونحوه.

□ □ □

---

(١) سورة هود/ آية ٧٢.

(٢) سورة النمل/ آية ٥٢.



بـاب التمييـز

قال صاحب الكتاب: تقول تَفقّأت شحماً، وتصبّبتُ عرقاً، وطبتُ به نفساً، وضاق زيد بامره ذَرعاً، وآشتعل الراس شيباً، وكَبُرَتْ كلمةً، وساء سبيلاً، وساء مثلاً القوم، ونعم رجلاً زيدٌ، وبئس فتًى زيدٌ، وامتلأ ماءً. فالتمييز مفعول منه، كما أن الزمان والمكان والحال مفعول فيه. والتمييز لا يكون إلا نكرةً كما أنّ الحال لا يكون إلا نكرة. وقد يقع التمييز بعد أحد عشر درهماً إلى تسعة وتسعين، منصوباً. ويقع بعد «أفعل منك» منصوباً، مثل أَكرمُ من زيد أباً، وأوسعُ منه داراً، وكذلك: لله دَرُّه رجلاً، وأكرمْ به فارساً، وحسبُك به شجاعاً، ورُبّه رجلاً. تنصب ذلك كلّه على التمييز.

* * *

مسائل هذا الباب

يقــال : ما التمييز؟

والجواب : إنّه ما ميَّزْتَ به الأجناس المحتملة للمعاني الكثيرة. ألا ترى أنك إذا قلت: امتلأ الإناءُ. احتمل أن يكون امتلاؤه بأشياء كثيرة. فإذا قلت: ماءً أو دهناً أو سمناً أو ما أشبه ذلك، مَيَّزتَ ما كان مُبْهماً محتملاً لغير ذلك. ويسمى التمييز تفسيراً وتبييناً وبياناً. وهذه الألفاظ وإنْ اختلفت عباراتها فمرجوعها في المعنى إلى شيء واحد. ألا ترى أنك إذا مَيَّزْتَ الشيء فقد فسرته وقد بيَّنْتَه. فهذا معنى واحد كما قدمناه.

مسئلــة

ويقــال : على كم من وجه ينقسم التمييز؟

والجواب : إنه ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: ما نُقل عنه الفعل وقد كان فاعلاً.

والثاني: ما جُعل دلالة على ما أُضمر إضماراً على شريطة التفسير.

والثالث: ما وقع بعد المقادير.

والرابع: ما كان مشبهاً بذلك.

فالأول على ضربين:

أحدهما: ما عمل فيه الفعل نحو: تَفَقَّأَ زيدٌ شحماً، وتصببتُ عرقاً، وطبت به نفساً، وما جرى هذا المجرى.

والثاني: ما عمل فيه معنى فعل وذلك نحو قولهم: زيدٌ أكرمُهم أباً، وأحسنُهم وجهاً، وأنظفُهم ثوباً، وأخدمُهم عبداً.

والثاني من القسمة الأولى: نحو نعم رجلاً زيدٌ. وكان الأصل، نعمَ الرجلُ زيدٌ. إلا أنك (٣٠/ب) حذفت الرجل وأضمرته، وآشترطت تفسيره، فجعلت رجلاً دلالة عليه. وكذلك: بئس ثوباً ثوبُك. وعليه قوله تعالى[١]: ﴿كَبُرَتْ كَلِمةً﴾ والتقدير: كبرتْ الكلمةُ كلمةً. وتلك الكلمة، مقالتُهم آتخذ اللّهُ ولداً. وكذلك[٢]: ﴿وسَاء سبيلاً﴾ أي وساء السبيلُ سبيلاً. فأما قوله تعالى[٣]: ﴿ساءَ مثلاً القومُ﴾ فعلى حذف. والتقدير: ساء المثلُ مثلاً القومُ. إلا أنه حذف «المثل» وجعل «مثلاً» تفسيراً له ودلالة عليه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار: ساء مثلاً القوم.

والثالث: ما وقع بعد المقادير، وهو على أربعة أضرب: ممسوح ومكيل وموزون ومعدود. فالممسوح نحو قولك: ما في السماء وضعُ راحةٍ سحاباً. وعلى التمرةِ مثلها زُبْداً، وما في الأرض قَدْرَ درهمٍ ظلاً.

---

(١) سورة الكهف/ آية ٥.

(٢) سورة النساء/ آية ٢٢. وسورة الإسراء/ آية ٣٢.

(٣) سورة الأعراف/ آية ١٧٧.

وأما المعدود، فنحو: أحدَ عشرَ رجلًا، وإحدى عشرةَ امرأةً، وتسعةَ عشرَ ثوباً، وتسعَ عشرةَ حبةً، وعشرين غلاماً، وعشرين جاريةً. وكذلك إلى تسعةٍ وتسعين. وفي التنزيل[1]: ﴿لَهُ تِسْعٌ وتِسْعون نَعْجةً﴾. وكذلك ما نُوِّن ضرورة، وأثبتت فيه النون نحو قولك: عندي عشرةٌ أثوابٍ. وعندي مايتانِ رجلًا. قال الربيع بن ضبع الفزاري[2]:

٢٨ـ إذَا عاشَ الفتى مَائتين عاماً   فَقَد ذَهب المَسرَّةُ والفَتَاءُ

ومما يجري هذا المجرى، ما يقع بعد «كم» إذا كانت استفهاماً. نحو قولك: كَمْ رجلًا عندك؟ والمكيل، نحو قولك: عندي قَفِيْزان بُرّاً وثلاثة أقفزة شعيراً. والموزون نحو قولك: عندي خمسةُ أرطالٍ زيتاً، وعشرةُ أَمْناءٍ عسلًا.

والرابع: ما شُبِّه بالمقادير وذلك نحو قولك: للّه دَرُّه رجلاً. ولي مثله غلاماً، وحسبُك به شجاعاً. وقد يجوز أن يكون نصب هذا على الحال. فإن أردت إخلاصه للتمييز أدخلت عليه «مِنْ» فقلت: لله دَرُّه مِنْ رجلٍ. وحسبُك به مِنْ شجاعٍ.

مسألة

ويقال : لِمَ نُصبَ التمييز؟

والجواب : إنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول كما أشبهته الحال، فنصب كما نصب المفعول، وكما نصبت الحال. وكل ما جاء بعد

---

(١) سورة ص/ آية ٢٣.

(٢) الشاهد في سيبويه ١٠٦/١؛ والمقاصد النحوية ٤٨١/٤؛ والخزانة ٣٠٦/٣؛ ومن غير نسبة في المخصص ٣٨/١، ١٣٢/١٥؛ والمقتضب ١٦٩/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٥).

تمام الكلام أو بعد تمام الاسم، فهو منصوب لأنه مفعول أو مشبه به. فمما جاء بعد تمام الكلام، الحال والتمييز المنقول. ومما جاء بعد تمام الاسم، التمييز الواقع بعد المقادير.

مسألـــة

ويقـال : لِـمَ كان الاسم المميز نكرة؟

والجواب : لأنه أشبه الحال. وما يقع بعد المقادير منه، يخرج مخرج ما يكون زيادة في الفائدة، فنصب كما نصبت الحال. ولأنه يدل على ما هو أكثر منه. ولو كان معرفة، لما دل إلا على نفسه فقط، ولم يدل على ما هو أكثر منه كما تدل النكرة على أكثر مما في لفظها.

مسألـــة

ويقـال : هل يجوز تقديم المُمَيَّز على المُمَيِّز؟

والجواب : إن ما وقع بعد المقادير لا يجوز تقديمه بإجماع. فأما المنقول فيجيزه المازني ولا يجيزه سيبويه. ومن حجة سيبويه، إن عمل العامل في الشيء على جهة التمييز ضعيف. وإنْ كان فعلاً، لأنه في النقل كالشاذ لقلته. (٣١/أ) وليس بمنزلة الحال. وإن كان فعله متصرفاً كتصرف فعلها لأنه يعمل في الحال على وجه الاطّراد وهو وجه قوي يعمل في التمييز على طريق الشذوذ، وهو وجه ضعيف فلم يكن المقياس على الحال عنده وجه لهذه العلة. ويوضح وجه التمييز، أنه لا يتعدى أفعالاً معلومة إلى غيرها، كما تأتي الحال مع جميع الأفعال.

□ □ □



باب المفعول له

قال صاحب الكتاب: هو غرض للفعل. وجواب لِـمَ فعلت؟ كقولك: خرجت طَلَبَ كذا، والتماسَ عمرو، وخوفَ بكر، ورجاءَ خالد، وأجلَ كذا. تريد في جميع ذلك للطلب والالتماس. فلما حُذفت اللام، وصل الفعل فعمل. قال حاتم(١):

٢٩ــ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَـرِيمِ ٱدِّخَارَه وَأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما

أراد: للادخار وللتكريم، فنصب لحذف اللام لأنه الغرض الذي من أجله فعل الفعل. ولا يكون إلا مصدراً من غير لفظ الفعل الأول. ألا ترى أن «الطلب» من غير لفظ «خرجت».

* * *

(١) الشاهد في ديوانه ص ٢٢؛ وسيبويه ١/١٨٤، ٤٦٤؛ وشرح المفصل ٢/٥٤؛ والمقاصد النحوية ٣/٧٥. ومن غير نسبة في المقتضب ٦/٣٤٨. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٥٧٨).

مسائل هذا الباب

يقـال : لم دخل المفعول له الكلام؟

والجواب : إنه دخل لِيُبيِّن العلة التي من أجلها وقع الفعل، والغرض الذي كان سببه ولأن معناه موجود في الكلام وإنْ لم يظهر من حيث لا يصح فعل من أحد من البشر إلا لعلةٍ أوجبته ولغرض. فإذا لم يذكر فلدلالة الحال عليه. وإذا ذُكر فلإبانة الغرض المقصود والمراد المصمود.

مسئلـــة

ويقـال : لِـمَ جاز حذف اللام من المفعول له. ولم يجز حذف الواو من المفعول معه؟

والجواب : أن يقال: جاز ذلك من قبل أَنَّ الفعل إنما يقع لغـرض من الأغراض. إذ كل فعل مقصود، فلا بد من أن يقع لأمر ما على ما قدمناه. وليس كذلك سبيل الفعل مع المفعول معه، إذ أن الفعل المقصود لا يقتضي مصاحبةً كما يقتضي غرضاً. وأيضاً فإن الواو في باب المفعول معه، نقلت من باب العطف إلى باب «مع» فلم يحتمل النقل والحذف لأن في ذلك إجحافاً ففارقتْ اللام من هذه الجهة.

مسئلـــة

ويقـال : لِـمَ لَـمْ يَجز أنْ يكون المفعول له غير مصـدر؟

والجواب : إنه لم يجز ذلك من قبل أن الفعل لا يقتضي أن يقع إلا لمعنى مَصدرٍ فيه عذر. كما أنه لا يقتضي أن يقع إلا في زمان أو مكان. فإن عرض فيه أن يقع فيما ليس بزمان أومكان، فلا بد من ذكر الحرف كقولك: في زيدٍ خِصْلةٌ جَمِيْلةٌ. ولو قلت: خصلةٌ جميلةٌ اليومَ، لم يمتنع وآستغني عن الحرف. فهكذا سبيل المفعول له في الاستغناء عن الحرف والحاجة إليه. ومثل هذا إنما يصح في المصدر لشبهه بالظروف من الجهات التي تقدم ذكرها.

مسألـــة

ويقــال : أين الشاهد في قول حَاتم: «وأَغْفِرُ عَوْراءَ» البيت؟

والجواب : إن الشاهد في موضعين من البيت.

أحدهما: قوله: ادّخارَه.

والثاني: قوله: تكرماً. والمعنى (٣١/ب) إنّي أَغفرُ عوراءَ الكريم لادخاره. وأُعرض عن ذنبِ اللئيم للتَّكرُّم. أي أدَّخر هذا وأتكرم على هذا. يفتخر بتفضله وتطوله على اللئيم وبآقتنائه وآصطفائه للكريم.

□ □ □



باب المصدر المؤكد للفعل وهو من لفظه

قال صاحب الكتاب: خرجت خروجاً والخروجَ وخرجةً واحدةً. وكذلك قمتُ قياماً طويلاً. ويجوز فيه التقديم والتوسيط والتأخير، كما جاز ذلك في سائرِ المفعولات. لذلك الغرض يتقدم نحو قولك: طلبَ الخيرِ خرجَ زيدٌ، وخرجَ طلبَ الخيرِ زيدٌ. وتقول: ضرَب زيدٌ عمراً ضربةً واحدةً وضَربتين وثلاثَ ضَرْباتٍ. وضَربه عشراً ومائةً وألفاً. وضَربه شديداً وخفيفاً تحذف المصدر وتقيم نعته مقامه. وتقول: أنا أدعُه تركاً شديداً. لأن معنى أَدعُه وأَتْرُكه واحدٌ. فتَحمِلُ لفظ أحد الفعلين على مصدر الآخر. وكذلك كسرتُه آنكساراً. وكذلك انكسر تكسيراً وكذلك انكسر تكسّراً وتكسّر آنكساراً لأن معنى كسر وآنكسر وتكسر واحد. فتحمل مصدر ما شئت منها على ما شئت من الأفعال التي هي في معناها. وهذا كثير في القرآن والشعر. قال الله تعالى[1]: ﴿وتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيْلاً﴾ و﴿طريقُه تبتلاً﴾ وكذلك: ﴿واللّـهُ أَنْبَتَكم مِن الأرضِ نَبَاتاً﴾[2] ولم يقل: «إِنْبَاتاً» لأن معنى نبته وأَنْبَته الله، واحد.

* * *

(١) سورة المزمل/ آية ٨.

(٢) سورة نوح/ آية ١٧.

مسائل هذا الباب

يقـال : ما المصدر؟

والجواب : ما صدر عنه الفعل، وكان أصلاً له. من صَدَرت الإبل إذا رجعت بعد أن شربت. والإبل صادرة. والموضع الذي رجعت عنه، مَصْدَر لها، كما كان حين وردت إليه، مورداً لها. فإن قيل: ما أنكرتَ أن يكون «مصدر» في معنى مفعول، كما قالوا: مَرْكبٌ حسن أي مَرْكوبٌ حسن ومَشْربٌ عذب أي مَشْروبٌ عذب. أنشد أحمد بن يحيى[1]:

٣٠ـ وقَد عَاد عَذبُ الماءِ بَحْراً فزادَني ... على مَرضي أنْ أبحر المَشْربُ العذبُ

قيل: لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو أن يكون من «صدر» أو من «أصدر». فلا يجوز أن يكون من صدر لأن «صدر» لازم. وإذا كان كذلك لم يجز أنْ يُبْنى للمفعول. فإن قيل: فلعله عُدِّي بحرف جر، قيل: وهذا أيضاً لا يجوز لأنه لوعُدِّي بالحرف لاحتمل أن يكون صدر عنه أومنه أوبه أوإليه أوعليه. والعرب

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام الكوفيين في زمانه في النحو واللغة. ولد سنة ٢٠٠هـ وأخذ علومه عن ابن الاعرابي والزبيربن بكار. وتتلمذ عليه جماعة من أشهرهم: أبوالحسن الأخفش وابن الأنباري. من أشهر مصنفاته: فصيح ثعلب والمجالس. توفي سنة ٢٩١هـ. (انظر ترجمته في: نزهة الألباء ص ٢٢٨ ــ ٢٣٢؛ وإنباه الرواة ١/١٣٨ ــ ١٥١). ولم أعثر على قائل الشاهد.

لا تترك ما التبس من أن تقيده بما يبين معناه. وأيضاً، فإننا لو أطلقنا لفظ «مصدور» لم يفهم منه إلا معنى سقيم الصدر. فأما قولهم للدَّابة: مَرْكِب، فلأن الدابة موضعُ الركوب وليس على وضع «المفعل» موضع «المفعول». وكذلك مشرب عذب. إنما معناه موضع الشرب إلا أنه وصف بعذب للمجاورة من حيث كان إذا عَذب موضع الماء، عَذُب الماء. ولا يمتنع أنْ يكون المركب والمشرب في معنى المركوب والمشروب، لأنه قد أمن اللبس فيهما بخلاف المصدر. ولا يجوز أن يكون من «أصدر» لأنه لو كان كذلك (٣٢/أ) لقيل: مُصدر بضم الميم، لأن كل ما كان أكثر من ثلاثة أحرف، وأردت منه المفعول أو آسم الزمان أو آسم المكان، كان مضموم الأول نحو: مُكرم ومُدخل ومُخرج. فإجماعهم على فتح الميم، يدل على أنه من فعل ثلاثي. وإذا كان كذلك لم يسغ لأحد أن يدعي فيه ذلك.

مسألــة

ويقــال : لم زعمتم أن الفعل مشتق من المصدر، وما أنكرتم أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل؟

والجواب : إننا ذهبنا إلى أن الفعل مشتق من المصدر لأشياء منها:

* أن المصدر آسم والاسم قبل الفعل.

* ومنها: أننا نجد لفظ المصدر دائراً في الفعل. ولسنا نجد لفظ الفعل دائراً في المصدر. ألا ترى أننا نقول: الضرب فنجد الضاد والراء والباء في ضرب ونضرب واضطرب ويضطرب واستضرب ويستضرب وآنضرب وينضرب وضرّب ويضرّب ونضرّب ويتضرّب

وضارب ويضارب وتضارب ونتضارب. ولا نجد هذه الصيغ والزوائد دائرة في «الضرب». فأشبه ذلك المذهب الذي يصاغ منه الخلخال والسوار والدملج والتاج والأصل في جميع ذلك الذهب.

* ومنها: أن الفعل مختلف والمصدر واحد. ورد المختلف إلى المتفق، أولى من رد المتفق إلى المختلف، لأنه ليس جميعها ولا واحد منها لأنه ليس أحق ببعضها من بعض. فلما رأينا ذلك، علمنا أن الفعل مشتق من المصدر. فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل؟ ويستدل على ذلك بأشياء.

* منها: أن يكون توكيداً للفعل. والمؤكِّد قبل المؤكَّد.

* ومنها: أن الفعل يعمل فيه. والعامل قبل المعمول فيه.

* ومنها: أن من الأفعال ما لا مصدر له. فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لما وجد لهذه الأفعال أصل تشتق منه.

* ومنها: أن المصدر يعتل لاعتلال الفعل. فلولا أن الفعل أصله، لما تبعه في الاعتلال. قيل: هذا الاستدلال فاسد لا شيء تحته. أما قولك يكون توكيداً للفعل والمؤكد قبل المؤكد. فليس كما زعمت. ولو كان توكيداً، لما جاز أَنْ يتقدم على الفعل نحو: ضرباً ضربتُ. وخروجاً خرجتُ لأن التوكيد لا يكون إلا بعد المؤكد نحو: قامَ القومِ أجمعون. ولو قلت: قام أجمعون القوم، لم يجز. وهذا إجماع.

وإنّما سَمَّى النحويون المصدر إذا جاء بعد فصله توكيداً، على جهة المجاز وذلك أنك إذا قلت: ضربتُ ضرباً، فمعناه ضربت ضربت. إلا أنهم كرهوا تكرار لفظ واحد فغيَّروا الثاني إلى لفظ

المصدر (٣٢/ب) فقالوا: ضربتُ ضرباً. وأما قولك، إن الفعل يعمل في المصدر والعامل قبل المعمول فيه، فيلزمك منه أن تكون الأفعال قبل الأسماء لأنها عام عاملة فيها. وهذا لم يقله أحد. ويلزمك ما هو شر من ذلك، وهو أن تجعل الحروف قبل الأسماء والأفعال، لأنها عاملة فيهما. وأما قولك: إن من الأفعال ما لا مصدر له فيفسد بمصادر لا أفعال لها. نحو: وَيلٌ ووَيْحٌ وويسٌ وما أشبه ذلك. وأما قولك: إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل. ففاسد لأننا نجد الفعل يعتل ومَصْدره صحيح. نحو: قلتُ قولاً، وصمتُ صوماً، وسرت سيراً، وبعتُ بيعاً، ونمتُ نوماً، وخفتُ خوفاً، والاعتلال في المصادر، إنما جاء فيما كان مزيداً منها نحو: القيام والصيام والحيال وما أشبه ذلك. والقياس على الأصل دون المزيد لأن المزيد فرع. وأيضاً فإن الذي يخالفنا في هذه المسئلة وهو ــ الفَرّاءُ ــ قد حمل الأصل على الفرع، وذلك أنه زعم أن «ضرب» إنما بُني على الفتح لمجيء الألف في التثنية إذا قلت: ضربا لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. وإذا جوز حمل الأصل على الفرع، سقط الاستدلال باعتلال المصدر لاعتلال الفعل. وإذا كان كذلك، فسدت هذه الأدلة، وثبتتْ أدلتنا التي قدمناها.

مسئلـــة

ويقــال : لِكَمْ من معنى يدخل المصدر في الكلام؟

والجواب : إنّه يدخل لأربعة معان:

أحدها: أنْ يكون عوضاً من تكرار الفعل، ودلالةً على رفع المجاز وذلك نحو قولك: ضربتُ ضرباً، وخرجتُ خروجاً، وقمتُ قياماً.

والثاني: أن يدخل لإبانَة عدد المرات نحو قولك: ضربتُ ضربةً، وضربت ضَربتين، وضربتُ ضرباتٍ.

والثالث: أنْ يدخل لإبانةِ النوع نحو قولك: رَجَع القَهْقَري، ومَشَى البشَكى، وجلسَ القُرفصاء، وآشتمل الصَّمّاءَ.

والرابع: أن يقع موقع الحال، نحو: جَاءني مشياً، وقصدتُه ركضاً. تريد: ماشياً وراكضاً. وكذلك أقبلتُ إليه سعياً، وزرتُه عدواً. وكذلك ما جرى هذا المجرى.

مسئلــة

ويقــال : لِـمَ جاز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره؟

والجواب : إنه مفعول. والمفعول فَضْلة. والفضلة يُتَلاعبُ بها لأنها ليست بمعتمد البيان، فجاز التقديم والتوسيط والتأخير. وكان التقديم للعناية بالمصدر، والتوسيط للعناية به وبالفعل، لأنهم يقدمون ما هم به أعنى وعلى إبانته أحرص. وهو معنى قول سيبويه. وهذه العلة سائغة في كل ما قُدّم أو وُسِّط أو وُسّط مما حقه أنْ يكون مؤخراً.

(٣٣/أ) مسئلــة

ويقــال : لِـمَ جاز حذف المصدر وإقامةُ نعته مقامه؟

والجواب : إن ذلك إنما جاز للتوسع في الكلام لأن الفعل يدل على مصدره. ومعنى المصدر، موجود في الكلام ذُكر أَوْ لم يُذْكر. وإذا جاز حذفه من غير شيء يقوم مقامه، فجواز حذفه مما يقوم مقامه أسوغ، ولأن الغرض في ذكر المصدر، إبانة نوع الفعل وقلبان

ذلك بالنعت الذي قام مقامه. وكذلك العدد يبين مقدار ما وقع من الفعل فاكتفى بذكر النعت عن ذكر المنعوت لهذه العلة.

مسألـــة

ويقـال : لم جاز حمل المصدر على غير لفظ فعاله نحو: أنا أدعُه تَرْكاً شديداً. وكذلك كسّرته آنكساراً، وآنكسر كسراً وما أشبه ذلك؟

والجواب : إنّه إنّما جاز ذلك لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد، وإنما هو اختلاف في اللفظ دون المعنى. وإنما الممتنع من ذلك أن يختلف لفظاً ومعنى. ألا ترى إنك لو قلت: ضَربتُه تركاً شديداً، أو أخذتُه قعوداً أَوْ قياماً لَمْ يجز لأن المصدر في هذا إنما يؤكد المعنى الذي ذكر، فإذا لَمْ يذكر، آستحال أَنْ يُـؤكد وهو معدوم.

مسألـــة

ويقـال : على كم من وجه ينقسم هذا القبيل؟

والجواب : إنه ينقسم على ثلاثة أوجه:

أحدها: أَنْ يتفق معنى الفعلين ويختلف لفظهما نحو: يَدعُ ويتركُ فليس في هذا إلا اختلاف اللفظ فقط. فيقول: هو يَدعُه تركاً. ويحسن ذلك لما قدمناه.

والثاني: أن يكون الأصل مختلف المعنى في موضوعه، ثم يخرج إلى اتفاق نحو: آجتوروا وتجاوروا.

والثالث: أن يكون معنى الفعلين مختلفاً إلا أَنَّ في الأول معنى الثاني كقولك: كسر آنكساراً. فكل هذا جائز حسن وإن كان «انكسر» لا يدل على الكاسر من جهة لفظه، ولكن من جهة

القياس العقلي الذي يقتضي أن كل فعل له فاعل لا بد منه. وفي التنزيل[1]: ﴿واللَّـهُ أَنْبَتكم في الأرضِ نَباتاً﴾ لأن في «أَنْبَتكم» معنى «نَبَتُّم». وقد قيل هو على فعل محذوف أي: أَنبتكم فنبتُّم نباتاً. وفيه[2]: ﴿وتبتَّلْ إليه تَبْتِيلاً﴾ لأن الأمر «تَبَتَّل» يرجع إلى معنى «بتّل نفسك تبتيلاً». وفي قراءة عبدالله[3]: ﴿وأنزل الملائكة تَنْزِيلاً﴾[4] لأن أَنْزل ونزّل بمعنى واحد. وقال القطامي[5]:

٣١ـ وخَيرُ الأمرِ مَا استقبلت مِنْه ... وليس بأن تَتَبَّعَهُ ٱتِّباعَا

لأن في «تَتَبَع» معنى «اتَّبع». وقال رؤبة[6]:

٣٢ـ وَقَدْ تَطَوَّيتُ ٱنْطِواء الحِضْبِ ....

لأن في «تطوّيت» معنى الانطواء إذ معنى تطوّيت تعملت للطّيّ. (٣٣/ب) ومعنى ٱنطويت طاوعت في الطي. فلهذا جاز وقوع بعض المصادر موقع بعض.

---

(١) سورة نوح/ آية ١٧.
(٢) سورة المزمل/ آية ٨.
(٣) هو أبو عبدالرحمن عبدالله بن مسعود، من أكابر الصحابة فضلاً وعقلاً وقُرباً من الرسول الكريم. ولد في مكة وهو أول من جَهَر بقراءة القرآن فيها. وكان خادم الرسول الأمين. توفي في المدينة سنة ٣٢هـ. (انظر في ترجمته: الإصابة رقم ٤٩٥٤؛ والأعلام ٤/ ٢٨٠).
(٤) سورة الفرقان/ آية ٢٥.
(٥) الشاهد في ديوانه ص ٣٥؛ وسيبويه ٢/ ٢٢٤؛ والخزانة ١/ ٢٩٢؛ ومن غير نسبة في المقتضب ٣/ ٢٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ١١١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٦٠٤).
(٦) الشاهد في ديوانه ص ١٦؛ وسيبويه ٢/ ٢٤٤. وهو للعجاج في أمالي ابن الشجري ٢/ ١٤١؛ ومن غير نسبة في المخصص ٨/ ١١٠، ١٠/ ١٨٢، ١٤/ ١٨٧. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٢٥٠).

باب المفعول دونه وهو الاستثناء

قال صاحب الكتاب: وحرفه «إلا» وما بعدها ينتصب في الواجب. تقول: قام القوم إلا زيداً. ورأيتُ القوم إلا زيداً، ونظرتُ إلى القوم إلا زيداً. فإن تقدم نفي، فإنك تجعل إعراب ما بعد «إلا» على إعراب ما قبلها فتقول: ما قام أحد إلا زيدٌ. وما رأيتُ أحداً إلا زيداً. وما نظرتُ إلى أحدٍ إلا زيدٍ. و«غير» تجر ما بعدها بإضافتها إليه، وتجعل إعراب الراء منها كالاسم الذي بعد «إلا» فتنصبه في الواجب أبداً، وتجعله بدلاً مما قبله في النفي وتتبعه في إعرابه وذلك قولك: جاء القوم غيرَ زيد، ورأيت القوم غيرَ زيد، ومررت بالقوم غيرَ زيد، بالنصب. وما مررت بأحد غيرِ زيد، بالجر.

فأما «ما خَلا» و«ما عدَا» و«ليس» و«لا يكون». فإنّ ما بعد هذه الأربعة نصب في الاستثناء. تقول: جاء القوم ما خلا زيداً، وما عدا عمراً. وذهبوا لا يكون عمراً وليس عبدالله. وأما «خلا» و«حاشا»، فإن شئت جررت بهما، وإن شئت نصبت فقلت: جاء القوم خلا عبدَالله وعبدِالله بالجر والنصب. وكذلك حاشا عبدَالله وعبدِالله بالجر والنصب. وإن استثنيت بـ «إلا أن يكون» فارفع إن شئت، وإن شئت فانصب. كقوله[1]: ﴿إلا أَنْ تَكون تجارةً﴾ بالرفع والنصب. وأما «ولا سيما» زيدٍ، فإن شئت فجرّه، وإن شئت فارفع.

* * *

(١) سورة البقرة/ آية ٢٨٢؛ وسورة النساء/ آية ٢٩.

مسائل هذا الباب

ويقـال : لِمَ نُصب المستثني؟

والجواب : إنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول كما أشبهته الحال والتمييز. فكما نُصبا كذلك نصب المستثنى. وقد تقدم أنّ كل ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب لأنه فضلة، كما أنّ المفعول كذلك، وكل منصوب فهو مشبّه بالمفعول، كما أنّ كل مرفوع مشبّه بالفاعل.

مسـألـة

ويقـال : فما العامل في المستثنى؟

والجواب : إن العلماء اختلفوا فيه. فقال سيبويه في عدة مواضع: يعمل فيه ما قبله من الكلام. كما يعمل عشرون فيما بعده إذا قلت: عشرون درهماً. وقال في موضع آخر: وتقول على هذا: ما رأيتُ أحداً إلا زيداً، فتنصب زيداً على غير رأيت. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى «لكنّ زيداً» و«لا أعْني زيداً». وقال في آخر الباب: إن لفلانَ مالاً إلا أنه شقي. لا يكون أبداً إلا على أنّ لفلان وهو في موضع نصب. وجاء على معنى ولكنه شقي، ثم كشف عما في ضميره في باب غيره. فقال: ولو جاز أن تقول (٣٤/أ) أتاني القومُ زيداً. تريد الاستثناء ولا تذكر «إلا» لما كان «إلا» نصباً، فاضطرب قوله في هذه المواضع هذا الاضطراب.

وكان أبو العباس وأبو إسحق[1] يذهبان إلى أن المستثنى ينتصب بتقدير أستثني، ويجعلان «إلا» نائبة عنه. والنحويون يردون هذا ويحتجون على فساده بأنك تقول: أتاني القوم غير زيد. وليس قبل «غير» حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد لكل منصوب من ناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد لكل منصوب من ناصب. والناصب ها هنا هو الفعل فما بعد «إلا» و«غير» في ذلك سواء. وحكى الفَرَّاءُ عن البصريين: أن المستثنى منصوب بإضمار فعل معناه «لا أعني» زيداً وأراه أرادهما. قال سيبويه في بعض المواضع مما قد ذكرناه. وزعم هو أن «إلا» مركبة من «إن» و«لا» فإذا نصبت، نصبت بـ «إن». وإذا رفعت رفعت بـ «لا». وزعم الكِسائي أن المستثنى ينتصب على تأويل فعل القوم إلا أن فلاناً لم يفعل. وحكي عنه أيضاً: أنه كان يشبه المستثنى بالمفعول، فجعله خارجاً من الوصف، وذلك هو الناصب له. وهذه الأقوال كلها مضطربة. وأصح ما قيل في هذا، أن المستثنى ينتصب بالفعل الذي قبل «إلا» وجعلت «إلا» موصلة له كما جُعلتْ «الواو» التي في معنى «مع» موصلة للفعل في نحو: آستوى الماء والخشبة. وقد استوفيت القول على هذه المسئلة في كتاب «الأكسير»[2] واختصرتها ها هنا لأن هذا الكتاب يضيق عنها لصغر حجمه.

---

(١) هو أبو إسحق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. من أئمة أهل العربية أخذ علومه عن المبرد وله تصانيف حسان من أشهرها: كتاب معاني القرآن؛ وكتاب فعلت وأفعلت. توفي سنة ٣١١هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦؛ وإنباه الرواة ١/١٥٩ ـ ١٦٦).

(٢) وتمام اسمه: «أكسير الذهب في صناعة الأدب». وهو من كتب المصنف النحوية ذكره القفطي وقال عنه: كبير في عدة مجلدات. وقد صنّفه بآسم أبي المعالي الجويني الفقيه الشافعي المعروف بإمام الحرمين. (انظر: إنباه الرواة ٢/٣٠٠).

مسـألة

ويقـال : إذا كان في صدر الكلام نفي، فما يجوز فيما بعد «إلا» من الإعراب؟

والجواب : إنه لا يخلو أن يكون ما قبل «إلا» كلاماً تاماً، أو غير تام. فإن كان تاماً، جاز فيما بعد «إلا» وجهان: الرفع على البدل. والنصب على الاستثناء. وقرأت القرّاء[1]: ﴿ما فَعلوه إلا قليلٌ﴾. و«إلا قليلاً». والبدل أجود، لأن معنى قولك: ما قام أحد إلا زيدٌ، يـؤول إلى معنى ما قام إلا زيدٌ. ووجه النصب أن الكلام قد تم فأشبه الموجب فنُصب كما نُصب الموجب. وإنْ كان غير تام سلّطت ما قبل «إلا» على ما بعدها فأعطيته قسطه من الإعراب وذلك نحو: ما قام إلا زيدٌ، وما رأيتُ إلا زيداً وما مررت إلا بزيدٍ.

مسـألة

ويقـال : ما حكم «غير» في الاستثناء؟

والجواب : إن حكمها أنْ تُعرب بإعراب الاسم الذي يقع بعد «إلا» وأن يجر ما بعدها بإضافتها إليه لأنها اسم، وحق الأسماء أن تتسلط عليها العوامل، وأن تضاف إلى ما يخصها إن كانت مبهمة. (٣٤/ب) فخالفت «إلا» من هذا الوجه. وإنْ كانت موافقة لها في المعنى من وجه آخر وهو إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها. ولهذا دخلت في باب الاستثناء. وإلا فالأصل فيها أن تكون وصفاً نحو

---

(١) سورة النساء/ آية ٦٦.

قولك: عندي درهم غيرُ جيدٍ. وكما شبهت «غير» بـ«إلا» في الاستثناء، كذا شبهت «إلا» بـ«غير» فوُصف بها في نحو قوله تعالى[1]: ﴿لَوْ كَان فِيْهِما آلهةٌ إلا اللّه لَفَسدَتا﴾. وعليه قول عمرو بن معدي كرب[2]:

٣٣ـ وكُــل أَخٍ مُـفُــارِقُــه أَخُــوْهُ لَعَمْــر أَبِيـكَ إِلاّ الفَــرْقَــدَانِ

مسألة

ويقال: ما حكم قولهم ما خلا وما عدا وليس ولا يكون؟

والجواب: إن حكمهن أنْ يضمر فيهن فاعلوهن، وينصب ما بعدهن. وفيهن معنى الاستثناء كأنك قلت: ما خلا بعضهم زيداً، وما عدا أحدهم عمراً، وليس الآتي عبدالله، ولا يكون أحدهم بِشْراً، إلا أن الفاعل فيهن لا يجوز إظهاره، لأنه قد آستُغْني عنه بدلالة الكلام عليه. وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائي، فإنه أجاز فيما بعد «ما خلا» و«ما عدا» الجر على تقدير زيادة «ما» وهو قبيح لأنها أول، ولا يحسن الزيادة في الأول. ومع ذلك فإن النصب بـ«خلا» و«عدا» إذا حذفت منهما «ما» الوجه، لأنهما فعلان.

مسألة

ويقال: ما حكم حاشا وخلا؟

---

(١) سورة الأنبياء/ آية ٢٢.

(٢) الشاهد في ديوانه ص ١٨١؛ وسيبويه ١/٣٧١. وهو لحضرمي بن عامر في المؤتلف والمختلف ص ١١٦. وانظر: المقتضب ٤/٤٠٩؛ والخزانة ٢/٥٢؛ ومجاز القرآن ١/١٣١؛ ومعجم شواهد النحو (رقم ٣٠٤٥).

والجواب: إنه قد جاء عن العرب الجر بهما والنصب إلا أن الجرّ بـ «حاشا» عند سيبويه أجود والنصب جائز. قال الشاعر[1]:

٣٤ـ حَاشا أبي ثَوْبَان إنّ بِه ضَنّاً عن المَلْحَاةِ والشَّتْمِ

وحَكى أبو زيد[2] أنه سمع أعرابياً يقول: اللّهم آغفرْ لي ولِمَنْ سَمِع، حاشا الشيطان وأبا الأصبع، فنصب. وأما «خلا» فالنصب بها أجود والجَرّ بها محكي عن بعض العرب. وكان أبو العباس، يسوّي بين «حاشا» و«خلا» ويجعلهما فعلين، لأنك تقول: حاشى يحاشي. وخلا يخلو. قال النابغة[3]:

٣٥ـ وَلا أرى فَاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِن الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ

---

(١) الشاهد للجميح الأسدي في المقاصد النحوية ١٢٩/٣؛ والأصمعيات ص٢١٨؛ وشرح المفضليات ص٧١٨. وهو لسبرة بن عمرو الأسدي في اللسان «حشا» ١٩٨/١٨ ومن غير نسبة في الخزانة ١٥٠/٢؛ والمحتسب ٣٤١/١؛ وشرح المفصل ٨٤/٢، ٤٧/٨؛ ومجاز القرآن ٣١٠/١. وقد جاءت رواية الشاهد في الخزانة: حاشا أبا ثوبان. وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. والشاهد في الحقيقة ملفق من بيتين. وروايته الصحيحة هي:

حاشا أبا ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمة فدم
عمرو بن عبدالله إن به ضناً عن الملحاة والشتم

وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٧٣٩).

(٢) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، كان عالماً باللغة والنحو والأخبار. أخذ علومه عن أبي عمرو بن العلا وتتلمذ عليه جماعة منهم: أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني. له مصنفات كثيرة من أشهرها: كتاب النوادر في اللغة. توفي في البصرة في حدود ٢١٥هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص١٢٥ ـ ١٢٨؛ وإنباه الرواة ٣١/٢ ـ ٣٥).

(٣) الشاهد في ديوانه ص١٣؛ والخزانة ٤٤/٢؛ وشرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٦٩٦).

ومن حجة من يجعل «حاشا» حرفاً، أن يقول: هذا إنما اشتق من الحرف كما قالوا: سألتكُ حاجةً فلو ليت لي، أي قلت لي لولا. ومثل ذلك: هَلّل وحَوْقل وبَسْمل وما أشبه ذلك. مما يشتق من الحروف والجمل.

مسـألة

ويقـال : ما حكم «إلا أن يكون»؟

والجواب : إن «إلا» فيه للاستثناء المنقطع. و«أَنْ يكون» في موضع نصب على الاستثناء المنقطع (٣٥/أ) وما بعد «أن يكون» يجوز فيه الرفع على أن تجعل «كان» بمعنى الحدوث والوقوع، والنصب على أن تجعل «يكون» ناقصة وآسمها مضمر فيها وما بعدها خبر لها. وقد قرأت القرّاء[1]: ﴿إلا أنْ تكونَ تجارةٌ﴾ و«تجارةً». على ما فسرت لك.

مسـألة

ويقـال : ما حكم «لا سيما» في الاستثناء؟

والجواب : حكمها أن تقدر «ما» فيها زائدة، وتجر ما بعدها بإضافة «سيّ» كقولك: لا سيّ زيد. هذا هو الوجه. ويجوز الرفع على أن تجعل «ما» بمعنى الذي، وتضمر المبتدأ. كأنك قلت: لا سيّ الذي هوزيد. أي مثل الذي هوزيد. وهوقبيح لجعلك «ما» للآدميين.

□ □ □

---

(١) سورة البقرة/ آية ٢٨٢؛ وسورة النساء/ آية ٢٩.



باب المفعول معه

قال صاحب الكتاب: تقول: ما زلتُ وزيداً حتى فعل. تنصب «زيداً» لأنَّك تريد ما زلت به، وما زلت معه حتى صنع. وكذلك: لو تركت ورأيك لفعلت، ولو تركت والأسد لعقرك. وكذلك ما زلتُ أسيرُ والنيلَ. تريد مع النيل. وكذلك استوى الماء والخشبةَ. وجاء البردُ والطيالسةَ. تنصب هذا كله وما أشبهه لأنه مفعول معه.

* * *

مسائل هذا البـاب

ويقــال : ما العامل في المفعول معه؟

والجواب : إن العامل فيه الفعل الذي يتقدم، إلا أنه يعمل بتوسط «الواو» كما يعمل الفعل في الاستثناء بتوسط «إلا» وقد شرحنا ذلك في الباب المتقدم.

مسـألـة

ويقــال : إذا كانت «الواو» بمعنى «مع» فَلِمَ لا تجر كما جرّت الواو في القسم، وكما جرت وهي في معنى ربّ؟

والجواب : إن الواو ها هنا تفارق الواو هناك لأن الواو ها هنا جارية مجرى حروف العطف. والدليل على ذلك أَنّ العرب لا تستعمل الواو بمعنى «مع» إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفة. فلما كانت جارية مجرى حروف العطف، لم تعمل كما لم تعمل حروف العطف شيئاً سوى أن تُدْخل ما بعدها في إعراب ما قبلها. وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أن انتصاب المفعول معه، انتصاب الظرف. قال: وذلك أن الواو واقعة موقع «مع»، و «مع» ظرف وكانت منتصبة على الظرف فلما أقمت الواو مقامها، انتصب ما بعدها آنتصاب «مع» التي وقعت موقع الواو معها.

مسـألة

ويقـال : ما الفرق بين الواو التي بمعنى العطف. والواو التي بمعنى مع؟

والجواب : (٣٥/ب) إن التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى. فَإنْ كان الأول على معنى الفاعل، كان الثاني كذلك. وإنْ كان على معنى المفعول فكذلك. وليست الواو التي بمعنى «مع» كذلك لأنها للمصاحبة فقط فهي جامعة غير عاطفة، والأولى جامعة عاطفة.

مسـألة

ويقـال : لِمَ جاز أن تقدر ما زلت وزيداً حتى فعل، مرة «بالباء» ومرة بـ «مع»؟

والجواب : إنّ ذلك إنّما لتقارب معناهما في الأصل مع كل واحدة منهما تصلح. وذلك أن «الباء» للإلصاق و «مع» للمصاحبة. فإذا قدرته بـ «الباء»، كان المعنى لصقت به حتى فعل. وإذا قدرته بـ «مع» كان المعنى صاحبته حتى فعل. ولا يصلح هذا في كل موضع لو قلت: لَوْ تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرَضَعَها. وأردت تقديره بـ «مع» كان صحيحاً. ولو أردت تقديره بـ «الباء»، لم يصلح لأن الملاصقة لا معنى لها ها هنا، ألا ترى أنه لا يصلح، لو تركتَ الناقة بفصيلها لرضعها، وأنت تريد معنى الواو. وكذلك ما زلتُ أسيرُ بالنيل لا يصلح. وإنّما ينظر في هذا إلى ما يوافق المعنى.

□ □ □



باب حروف الجـر

قال صاحب الكتاب: وهي ثلاثة أنواع:

نوع هو حروف جرّ خالصة. وهي ستة: مِنْ وإلى وفي ورُبّ والبَاء واللام مثل: بزيدٍ ولزيدٍ وإلى زيدٍ ومِنْ زيدٍ ورُبَّ رجلٍ لقيت.

ونوع يجر ويصح فيه تأويل الاسم، وتأويل الحرف وهي ستة: مُذْ ومُنْذُ وعَنْ وعَلى والكَاف ومَعْ.

ونوع آخر في مواضع خاصة وهي ستة: الواو وهي تجر في موضعين: أحدهما: بمعنى ربّ في مثل[1]:

٣٦ـ وَبَـلْدةٍ لَـيْس بِـهَـا أنِـيْسُ ....

والثاني: القسم، نحو: واللّهِ لأَفْعَلَنَّ. تريد، أحْلِفُ بالله.

والتاء في نحو: تَاللّهِ.

وحتى: وهي غاية، نحو: ﴿سَلامٌ هيَ حَتّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾[2] تريد إلى.

---

(١) الشاهد لجران العود كما في ديوانه ص٥٢؛ والمقاصد النحوية ٣/١٠٧؛ والخزانة ٤/٥٤، ١٩٧. وهوله أولتزّال بن غلاب في شرح أبيات سيبويه ٢/١٣٦. ومن غير نسبة في سيبويه ١/١٣٣، ٣٦٥؛ وشرح المفصل ٢/٨٠؛ ومعاني القرآن ١/٢٨٨، ٤٧٩، ٢/١٥، ٣/٢٧٣ وآنظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٤٢٠).

(٢) سورة القدر/ آية ٥.

وكذلك «حاشا» و «عدا» و «خلا» في الاستثناء. إنْ شئتَ جررت بهذه الثلاثة، وإنْ شئتَ نصبتَ. حَكى الجر بـ «عدا» عن العرب الليث بن المظفر[1].

* * *

(١) هو الليث بن نصر بن سيار الخراساني، كان بارعاً في الأدب بصيراً بالشعر وغريب اللغة والنحو. ويقال: إنّ كتاب «العين» المنسوب للخليل بن أحمد هو الذي أتمه بعد أنْ كان الخليل قد كتب باب العين وحده. (انظر في ترجمته: بغية الوعاة ٢ / ٢٧٠).

مسائل هذا البـاب

ويقـال : لِمَ عملتْ هذه الحروف؟

والجواب : إنها اختصت بالأسماء. وكل حرف آختص بقبيل، فإنّه يعمل فيه. فإنّ لم يختص بقبيل دون قبيل، فإنه لا يعمل شيئاً نحو: هَلْ وبَلْ والواو والفاء وما أشبه ذلك من حروف الاستفهام وحروف (٣٦/أ) العطف. فأمّا «ما» فإنّها متغايرة المعنى، وإنْ اتفق لفظها. فالتي تدخل على الاسم وتعمل فيه الرفع وفي خبره النصب، غير التي تدخل على الاسم وعلى الفعل ولا تـؤثر فيهما. هذا قول آبن السرّاج. فإن قيل: فإن لام المعرفة مختصة بالاسم وهي مع ذلك لا تعمل فيه. قيل: لام المعرفة قد صارت كأَحدِ أَجْزاء الاسم. وبعض الكلمة لا يعمل فيها. وكذلك الجواب عن «السين» و«سوف» في اختصاصهما بالأفعال. و«قد» عندهم منزّلة ذلك التنزيل، لأنها تحدث في الفعل تقريبه من الحال، كما تحدث السين وسوف فيه معنى الاستقبال وتخلصه له بعد أنْ كان محتملاً.

مسألة

ويقـال : فلم عملت هذه الحروف الجر خاصة؟

والجواب : إن للعلماء فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لمّا اختصت بالأسماء، عملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء، وهو الجر.

والثاني: أنّها لمّا كانتْ تدخل على المرفوع والمنصوب في نحو قولك: ما جاءني مِنْ أَحدٍ، وما رَأيتُ من أحدٍ، اُختير لها حركة متوسطة بين حركة المنصوب والمرفوع. وتلك الحركة الكسرة لأنها من الياء، والياء من وسط الحَنَك، وما يليه من وسط اللسان. والضمة من الشفتين لأنها من الواو، والفتحة من الحلق لأنها من الألف فصارت الكسرة متوسطة بينهما.

والثالث: أنهم أَرادوا أَنّ يفرقوا بين حركة ما يصل إليه الفعل بنفسه، وحركة ما يصل إليه بوسيطه. والفعل الواصل بنفسه أسبق، فسبق إلى الفتحة وبقيت الكسرة للواصل بوسيطه. فأما الضمة فاستولى عليها الفاعل وما أشبهه.

مسئلــة

ويقــال : كم من موضع لـ «مِنْ»؟

والجواب : إنّ لها أربعة مواضع:

أحدها: أنْ تكون لابتداء الغاية نحو: خرجتُ من الدار، وجئتُ من السوقِ.

والثاني: أنْ تكون للتبعيض نحو: أخذتُ من المالِ درهماً، ولبستُ ثوباً من الخَزّ.

والثالث: أنْ تكون في القَسَم ولا تدخل إلا على «رَبّـي» وذلك قولك: مِنْ رَبّـي لأخرجن.

والرابع: أنْ تكون زائدة مؤكدة نحو قولك: ما جَاءني مِنْ أحدٍ. وما فيها مِنْ أَحدٍ. وفي التنزيل[1]: ﴿مَا لكمْ مِنْ إلَهٍ غَيْرُهُ﴾.

مسألة

ويقال: كم من موضع لـ «إلى»؟

والجواب: إنّ لها موضعين:

أحدهما: أنْ تكون لانتهاء الغاية نحو قولك: خرجتُ إلى المسجدِ، وذهبتُ إلى السوق.

والثاني: أنْ تكون بمعنى «مَعْ» (٣٦/ب) نحو قولك: الذّودُ إلى الذّودِ إبل. وفي التنزيل[2]: ﴿وَلا تَأْكُلوا أَمْوالَهم إلى أَمْوالَكم﴾ أي: مع أموالِكم.

وهذا فرع. والأول هو الأصل لأنه إذا حقق كان تَقديْرُه: مضافةً إلى أموالِكم. ومثله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إلى الله﴾[3] أي: مَع اللّـه. فكأنه قال: مضافاً إلى نصرةِ اللّـه.

مسألة

ويقال: ما معنى «في»؟

والجواب: إن معناها الوعاء. نحو قولك: المالُ في الكيس واللص في السجن. هذا الأصل. ثم قد يتسع فيها نحو قولك: فلانٌ ينظر في

---

(١) سورة الأعراف/ آية ٥٩.
(٢) سورة النساء/ آية ٢.
(٣) سورة آل عمران/ آية ٥٢؛ وسورة الصف/ آية ١٤.

العلم. كأن العِلم قد اشتمل عليه. وكذلك قوله تعالى[1]: ﴿ولأصَلِّبَنَّكُم في جُذوعِ النَّخْلِ﴾ كأن الجذوع قد اشتملت عليه. والنحويون يعبرون عنها بـ «على» وهو على جهة التلخيص والتقريب، وليس على جهة الحقيقة.

مسئلــة

ويقــال : ما معنى «ربّ»؟

والجواب : إن معناها التقليل ولا تدخل إلا على نكرة أو على مضمر يشترط تفسيره. فالأول نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته. والثاني نحو: رُبَّه رجلاً، تنصب «رجلًا» على التميز لأن الضمير حال بينه وبين «رب». وهذا الضمير وإنْ كان بلفظ المعرفة، فهو نكرة في الحقيقة. لأنه لم يجز له ذكر فيعود عليه. ولا تقع «رُبَّ» إلا في صدر الكلام لأنها للتقليل، والتقليل قريب المعنى من النفي. والنفي له صدر الكلام. ولأنها نقيضة «كَمْ»، وكَمْ، لها صدر الكلام فَحُمِلت عليها. والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير.

مسئلــة

ويقــال : كم لِـ «الباء» مِن موضع؟

والجواب : إنّ لها أربعة مواضع:

أحدها: أنْ تكون للإضافة نحو قولك: مَررتُ بزيدٍ. أضفت مرورك إلى زيد. ومن ذلك قولك: أَحْلفُ باللّـهِ لأفعلنّ. أضفت

(١) سورة طه/ آية ٧١.

الحلف بالباء إلى الله عز وجل. وقد تحذف «أَحلفُ» وتبقى في النية. والباء متعلقة به في المعنى.

والثاني: أن تكون للاستعانة نحو قولك: كتبتُ بالقلم، وقطعتُ بالمُدية. أي استعنت بالقلم على الكتابة، وبالمُدية على القطع.

والثالث: أن تكون للوعاء بمنزلة «في» كقولك: كنتُ بمكةَ وأقمتُ بمصرَ. وفي التنزيل[1]: ﴿بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾ أي في بطن مكة.

والرابع: أن تكون زائدة وذلك على ضربين:

أحدهما مستعمل، والآخر شاذ.

وتزاد مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع الخبر. فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى[2]: ﴿كَفَى باللَّهِ شَهيداً﴾ أي: وكفى الله. وهذا من المستعمل. وأَمَّا الشَّاذ، فنحو قول الشاعر[3]:

٣٧ـ أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقتْ لَبونُ بَني زِيَادِ

(٣٧/أ) يريد: ألمْ يأتيكَ ما لاقت. ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى[4]: ﴿ولا تُلْقُوا بأَيْدِيَكم إلى التَّهْلُكَة﴾ أي، ولا تُلقوا أيديَكم. وهذا من المستعمل.

فأما الشاذ، فنحو قول الشاعر[5]:

---

(١) سورة الفتح/ آية ٢٤.
(٢) سورة النساء/ آية ٧٩.
(٣) سبق تخريجه ص .
(٤) سورة البقرة/ آية ١٩٥.
(٥) لم أهتد إلى قائله.

٣٨ـ بوَادٍ يمانٍ يُنْبِتُ الشّثَّ صَدْرُه وأسفلُه بالمرخِ والشبَهانِ

يريد: المرخ والشبهان.

ومن زيادتها مع المبتدأ، قول الشاعر[1]:

٣٩ـ بِحَسْبِكَ في القَوْمِ أنْ يَعْلَمُوا بأنَّكَ فِيْهم غَنِيٌّ مُضِرّ

وهو من النادر.

ومن زيادتها مع الخبر نحو قوله تعالى[2]: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾ أي: جزاء سيئة مثلها. كما قال في موضع آخر[3]: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾. وهو قول أبي الحسن.

مسألة

ويقال : كم من موضع لـ «لام الجر»؟

والجواب : إنّ لها ثلاثة مواضع:

أحدها: أن تكون للمِلْك، نحو قولك: المالُ لزيدٍ والثوبُ لأخيكِ.

والثاني: أنْ تكون للاختصاص والاستحقاق، نحو قولك: الجُلّ للدَّابة والفَصُّ للخَاتم.

---

(١) الشاهد للأشعر الرقبان الأسدي في النّوادر لأبي زيد ص٧٣؛ واللسان «سنح» ٤/٢٣؛ «خرر» ٦/١٥٩؛ «باء» ٢٠/٣٢٩؛ وديوان المعاني ١/٣٥؛ ومن غير نسبة في الخصائص ٢/٢٨٢، ٣/١٠٦؛ والمخصص ١٢/٢٨٠؛ وشرح المفصل ٢/١١٥، ٨/٢٣، ١٣٩. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٣٩١).

(٢) سورة يونس/ آية ٢٧.

(٣) سورة الشورى/ آية ٤٠.

والثالث: أن تكون للعاقبة، نحو قوله[1]:

٤٠ـ لـدوا للمَوْتِ وآبْنُـوا للخَرَابِ ....

أي هذا عاقبة هذا. فأما اللام الداخلة على الفعل بعد الجحد في معنى «كَيْ» فتذكر في موضعها من هذا الكتاب. إن شاء الله تعالى.

مسئلـــة

ويقـــال : كَم مِنْ مَوْضع لِـ «عَنْ»؟

والجواب : إنّ لها موضعين: أحدهما: أَنْ تكون آسماً نحو قولك: جَلستُ مِن عن يَمِيْنه. أي: مِنْ ناحية يمينه. قال الشاعر[2]:

٤١ـ فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمينِ الحُبَيَّا نَظْرةٌ قَبَلُ

والثاني: أَنْ تكون حرفاً ومعناها «ما عدا الشيء». نحو قولك: رميتُ عَن القوسِ. أي: عَدا السهمُ القوسَ بمعنى جاوزها. وقد توضع موضع غيرها. وكذلك سائر الحروف. وليس غرض هذا الكتاب، لأنه موضع إيجاز واختصار.

مسئلـــة

ويقـــال : كم من موضع لـ «على»؟

---

(١) ينسب الشاهد إلى أبي العتاهية وإلى علي بن أبي طالب. انظر: الأغاني ١٢٨٤/٤؛ والدرر اللوامع ٣١/٢؛ وهامش الحيوان ٥١/٣. وانظر أيضاً معجم شواهد النحو (رقم ٣١٢).

(٢) الشاهد للقطامي في ديوانه ص ٢٨؛ والمقاصد النحوية ٢٩٧/٣؛ وشرح المفصل ٤١/٨؛ وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٩٥٨).

والجواب : إنّ لها ثلاثة مواضع:

أحدها: أَنْ تكون آسماً في معنى «فوق»، وذلك نحو قولك: جِئْت مِنْ عليه. أي: مِنْ فَوْقَه. قال آبن الطثرية[1]:

٤٢ــ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَما ... رَأَتْ حاجِبَ الشَّمسِ آعتلا وتَرَفَّعَا

والثاني: أَنْ تكونَ فِعلاً ماضياً. ومنه قوله تعالى[2]: ﴿إنَّ فِرْعونَ عَلَا في الأَرْضِ﴾. ومنه قول طرفة[3]:

٤٣ــ وعَلا الخَيْلَ دِمَاءٌ كالشَّقِرْ ....

والثالث: أَنْ تكون حرفاً معناها الاستعلاء، نحو قولك: جَلستُ على الكرسي، هذا الأصل، ثم يتسعُ فيها نحو قولك: فلانٌ أَميرٌ عَلَيْنَا. ومَرَرت على فلان. كأنك قلت: على مَوضع فيه فلان، وفلانٌ عَلا علينا بالأمر.

(٣٧/ب) مسئلـــة

ويقــال : كم من موضع للكاف؟

والجواب : إنّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون آسماً.

والثاني: أَنْ تكون حَرْفاً.

---

(١) الشاهد في ديوانه ص ٤٦؛ والنوادر لأبي زيد ص ١٦٣؛ واللسان «علا» ١٩/٣٢٢؛ وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٩؛ وشرح المفصل ٨/٣٨؛ والمقتضب ٢/٣٢٠. وآنظر معجم شواهد النحو (رقم ١٦١٩).

(٢) سورة القصص/ آية ٣.

(٣) ديوانه ص ٥٨.

فإذَا كانت آسماً، كانتْ على ضَرْبين:

أحدهما: أَنْ تكون غيرَ وصفٍ. نحو قول الأعشى[1]:

٤٤ــ هل تنتَهونَ ولا يَنْهي ذَوِي شَطَط كالطَّعنِ يَذْهَبُ فيه الزَّيتُ والفُتُلُ

فالكاف ها هنا فاعلة.

وقال آخر[2]:

٤٥ــ . . . . تَصوَّبُ فيه العِيْنُ طَوْراً وتَرْتَقِي

والثاني: أن تكون وصفاً كقولك: مررت برجل كعمرو. ورأيت غلاماً كعبدالله. وتقع حالاً إذا كانت بعد معرفة نحو: رأيتُ زيداً كعمرو، ومررت بعبدالله كأخيك.

وإذا كانتْ حرفاً. جاءت على ضربين:

أحدهما: أن تكون غير زائدة، وذلك قولك: مررْتُ بالَّذي كزيد. ورأيت الذي كأخيك. ولا يجوز أَنْ تكون ها هنا آسماً لأنه لا يصلح: مررت بالذي مثل زيد، وتصحيح المسئلة: مررت بالذي هو مثل زيد. هذا هو المشهور. وقد حكى الخليل: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً. وهو شاذ لا يقاس عليه.

والثاني: أن تكون زائدة، نحو قول رؤبة[3]:

---

(١) الشاهد في ديوانه ص ٦٣؛ والخزانة ١٣٢/٤؛ والمقاصد النحوية ٢٩١/٣؛ وشرح المفصل ٤٣/٨؛ ومن غير نسبة في المقتضب ١٤١/٤؛ والخصائص ٣٦٨/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٩٥٥).

(٢) لم أهتد إلى قائله ولا إلى تتمته.

(٣) الشاهد في ديوانه ص ١٠٦؛ والخزانة ٣٨/١، ٢٦٦/٤؛ والمقاصد النحوية ٢٩٠/٣؛ وهو من غير نسبة في المقتضب ٤١٨/٤. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٥١٣).

٤٦ـ لَـوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهـا كَالمَقَقْ ....

أي: فيها مَقَق. والمَقَق: الطُّول. ومعناها في جميع وجوهها التشبيه.

مسألـــة

ويقـال : كم من موضع لـ «مَعْ»؟

والجواب : إنّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون اسماً. وذلك إذا فَتَحْتَ العين. ويجوز أَنْ تدخل عليها العوامل نحو قولهم فيما حكاه الخليل: حيث مِنْ مَعَهم. وإذا قلت: حيثُ مَعَهم نصبتَ «مع» على الظرف.

والثاني: أَنْ تكون حرفاً، وذلك إذا أسكنتَ العين نحو قوله، أَنْشده سيبويه وغيره[1]:

٤٧ـ وَرِيْشِي مِنْكُمْ وَهَـوايَ مَعْـكُمْ   وإنْ كـانَتْ زِيَارتُكُم لِمَـامـا

ومعناها في كلا الوجهين: المصاحبة.

مسألـــة

ويقـال : ما الواو في قوله: واللّـهِ؟

والجواب : إنّها بدل من «الباء». وإنّها أُبْدِلَت منها لأمرين:

أحدهما: قُرْبُ معناها من معنى «الباء». **وذلك** أَنَّ الواو للإجماع، والباء للإلصاق. وهذان المعنيان يتقاربان.

---

(١) الشاهد للراعي النميري في ديوانه ص   ؛ وسيبويه ٢/٤٥. **وهو لجرير في ديوانه** ١/٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٣٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٦١٦).

والثاني: أنّها قريبةُ المخرج منها لأنهما جميعاً من الشفتين. فإنْ قيل: فما الدليل على أنّ «الباء» الأصل؟ قيل: الدليل على ذلك أمْران، :

أحدهما: ظهور الفعل مع «الباء»، وآمتناع ذلك مع «الواو». نحو: حَلفتُ باللّـهِ. ولا يجوز حلفتُ واللّـهِ على ذلك المعنى.

والثاني: أنّك إذا أضْمرت رجعت إلى «الباء» فقلت: بِـهِ، ولا يجوز وَهْ (٣٨/أ) لأخرجَنَّ. أنشد أبو زيد[1]:

٤٨ــ رَأى بَـرْقاً فـأوْضَعَ فـوقَ بَكْرٍ فـلا بِكَ ما أَسَالَ ولا أَغَـامـا

مسئلـــة

ويقــال : ما الجار للاسم الذي بعد «الواو» إذا كانت بمعنى «ربَّ»؟

والجواب : إنّ أبَا العباس المبرد كان يذهب إلى أنَّ الواو هي الجارة بنفسها. وذهب الجمهور من النحويين إلى أنَّ ربَّ بعدها مقدرة وهي الجارة. واستدلوا على ذلك بأنهم قد جرّوا بعد «بل» وبعد «الفاء» وذلك نحو قوله[2]:

٤٩ــ بَلْ جَوْزَتَيْهاءَ كَظَهْـرِ الحَجَفْتْ . . . .

---

(١) الشاهد لعمرو بن يربوع في النوادر لأبي زيد ص ١٤٦؛ والسمط ص ٧٠٣. وهو من غير نسبة في الخصائص ٢/١٩؛ وشرح المفصل ٨/٣٤، ٩/١٠١؛ وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٥٦٦).

(٢) الشاهد لسؤر الذئب في اللسان «جحف» ١٠/٣٨٣؛ «بلل» ١٣/٧٣؛ وهو من غير نسبة في شرح المفصل ٢/١١٨، ٥/٨٩، ٩/٨١؛ والخصائص ١/٣٠٤، ٢/٩٨. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٢٨٦).

وقول الآخر[1]:

٥٠ـ فَإنْ أهْلكْ فَذِي حَنقٍ لَظَاهُ يَكَادُ عَليّ يَلْتَهِبُ ٱلتِهَابَا

ولا أحد يقول: إنّ «بَلْ» و«الفاء» يَجرّان. وقد جاء الجر على إضمار «رُبّ» من غير عوض. قال الشاعر[2]:

٥١ـ رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كدتُ أقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ

أي: رُبّ رسمِ دارٍ.

مسئلـة

ويقـال : ما حكم «التاء» وما أصلها؟

والجواب : إنّ حكمها أنْ تدخل على آسم الله خاصة فقط، وفيها معنى التعجب. وذلك نحو قوله تعالى[3]: ﴿وتَاللَّهِ لأكِيْدَنَّ أصْنَامَكم﴾. وأما أصلها فإنها منقلبة عن «الواو»، والواو منقلبة عن «الباء»، فصارت التاءُ بدلاً من بدل، فلهذا قلّ تصرفها وخصت بأشهر الأسماء. ونظير ذلك قولهم: زيدٌ من آلِ فلان. ولا يجوز: مِنْ آلِ المدينة. لأن الألف منقلبة عن همزة، والهمزة منقلبة عن هاء. فلما كانت بدلاً من بدل. قَلّ تصرفها وخُصّتْ بالأعْرف الأشْهر.

---

(١) الشاهد لربيعة بن مقروم الضبيّ كما في الخزانة ٤/٢٠١؛ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص١٥٩؛ والحماسة بشرح المرزوقي ص ٥٤٤. وآنظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٠٥).

(٢) الشاهد لجميل بثينة في ديوانه ص١٨٨؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٣٩؛ والخزانة ٤/١٩٩؛ وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٣/٢٨؛ والخصائص ١/٢٨٥. انظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٣٨٩).

(٣) سورة الأنبياء/ آية ٥٧.

مسـألة

ويقـال : ما حكم «حاشا» و«عدا» و«خلا»؟

والجواب : إنّهن إذا جُعلن حروفاً جُرّ ما بَعْدَهن، وإذا جُعِلْن أفعالاً نُصبَ ما بعدهن. إلا أن الاختيار في «حاشا» أن تكون حرفاً وفي «خلا» و«عدا» أَنْ تكونا فعلين. ومما يبين ذلك. أنّه يجوز أنْ تقول: جاء القومُ ما عدا زيداً، وما خلا عمراً، ولا يجوز ما حاشا زيداً، من قبل أَنّ الحرف لا يكون صلة بخلاف الفعل. وما قلناه في «حاشا» من أنّها حرف، مذهب سيبويه. وقد ذكرنا الخلاف في ذلك مما تقدم من هذا الكتاب.

□ □ □



باب مُنْذُ ومُـذْ

قال صاحب الكتاب: وإنّما تقعان في الزمان وتجر بهما ما أنت فيه. كقولك: ما رأيتُه مُنْذُ اليومِ، ومُذْ عامِنا، بالجر لا غير. فأما ما مضى، فالاختيار أن ترفعَ بـ «منذ» كقولك: ما رأيتُه مُذ يومُ الجمعةِ، ومُذْ يومان، ومذ شهران، ومنذُ يومِ (٣٨/ب) الجُمعة، ومُنذُ يَوْمين ومنذ شهرينِ ومنذ عامينِ. هذا الاختيار. ولو رفعت بهما ما مضى لجاز. ولو جررت بهما ما مضى كما أنت تجر بهما ما أنت فيه، جاز.

مسائل هذا الباب

ويقــال : ما «مذ» و «منذ»؟

والجواب : إنّهما إذا جُرّ بهما كانا حرفين. وإذا رُفع ما بعدَهما كانا اسمين. وهما لابتداء الغاية في الزمان كما كانت «مِنْ» لابتداء الغاية في المكان. ولا تقع «مِنْ» موقعهما. فأما قوله تعالى[1]: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحقُّ﴾ فعلى الحذف عند النحويين. والتقدير. مِنْ تأسيسِ أَوّلِ يومٍ. ومثل ذلك قول زهير[2]:

٥٢ـ لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحجْرِ   أَقْوَيَن مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

تقديره: مِنْ مَرِّ حِجَجٍ. ومِنْ مَرِّ دَهْرٍ. ومنهم من يرويه: مُذْ حججٍ ومُذْ دَهْرٍ. ويزعم أنّه كان من لغته أن يَجر «مذ» على كلِ حال.

مسألة

ويقــال : فما الاختيار في مُذْ ومُنْذُ؟

والجواب : إنّ الاختيار في «مذ»، أَنْ يُرْفَعَ بها ما مضى، وأَنْ يُجَرَّ بها ما أَنتَ فيه.

---

(١) سورة التوبة/ آية ١٠٨.

(٢) ديوانه ص ٨٦؛ والخزانة ٤/١٢٦. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية (الرقمان ١٢٤٥، ١٢٦٢).

وأما «مُنْذُ». فإنّ الاختيار فيها أَنْ يجر بها على كل حال. فإن قيل. فَلِمَ آختيرَ في «مُذْ» أَنْ يُرْفَع بها ما مضى؟ قيل: لقوة الاسمية فيها، وذلك أنّه قد حُذف منها. والحذف إنّما يكون في الأسماء والأفعال دون الحروف. ومما يدلك على أنها محذوفة. أنّك لو سميّتَ بها وصغرت لقلت: «مُنَيْذ». فلما قَويت فيها الاسمية من هذا الوجه، اختاروا أن يرفعوا ما بعدها. وليست «مُنْذُ» كذلك لأنها موفورة الحروف. فحكم الحرفية فيها أظهر.

وزعم بعض الكوفيين، أَنّ الأصل فيها «مِنْ إذ» إلا أن الهمزة حذفت فصارت «مُنْذ» ثم ضمت الميم للفرق بين حكم «مِن» مفردة وحكمها مركبة. ومن قال «مُذْ» حذف النون والهمزة جميعاً. قال: واختير الرفع لِ «مُذْ» لإجحافك بمن. واختير الجر بـ «منذ» لوفادة «مِن» بإبقائها على حرفين كما كانت. فقوي حكمها لذلك. وهذا خروج عن الظاهر بغيرِ دليل ودعوى بلا حجة. والأظهر ما بدأنا به.

مسألة

ويقال : لِما آستكنتْ مُذْ وضمّت مُنْذُ؟

والجواب : إن «مُذْ» على حرفين. وكل ما كان من الحروف على حرفين، فهو ساكن الآخر لأنه لم يعرض له علة تخرجه عن أص له. والأصل في الحروف السكون نحو: مِنْ وقَدْ وهَلْ وبَلْ وما أشبه ذلك.

ومَنْ جعلها أسماءً، أسكنها لمشابهتها الحرف وتضمنها معناه. وأما «مُنْذُ»، فحُرّكت لالتقاء الساكنين وضُمَّتْ اتباعاً (٣٩/أ) لضمة الميم. هذا مذهب البصريين. فأما الفَرَّاءُ فزعم أنها إنما ضُمّتْ لأنها تدل على معنيين: على معنى «مِنْ» وعلى معنى

«إلى». وذلك أنّك إذا قلت: مَا رأيته مُذْ يومين. كانَ معناه ما رَأيته مِنْ أوّل اليومين إلى وقتنا هذا. وقد جعل الفَرّاءُ هذا أصلاً مطرداً في أشياء كثيرة منها أنّه قال: بنيت «نَحْنُ» على الضم لأنها تدل على التثنية والجمع. وبُنيتْ «قَبْلُ» و«بَعْدُ» على الضم لأنّهما تدلان على معناهما. وعلى معنى المضاف إليه. وبُني أول «ضُرِبَ» على الضم، لأنه يدل على الفاعل والمفعول في أشباه ذلك.

مسألة

ويقال : ما حكم «مُذْ» إذا لقيها ساكن؟

والجواب : إنّ للعرب فيها مذهبين:

أحدهما: أنْ تحرك بالضم للاتباع، فيقال: مَا رأيته مُذُ اليومِ ومُذُ العامِ. وهذا هو الاختيار.

والثاني: أنْ تكسرَ على أصل الساكنين إذا التقيا. فتقول: مُذِ آليومِ ومُذِ العامِ. وقد قَرأت القُرّاءُ نظائر ذلك بالوجهين جميعاً نحو: قُلُ آنظروا، وقُلِ آنْظُروا. وقُلُ آدعوا اللهَ وقل آدعوا الرّحمن. ومنهم مَنْ يأخذ بالمذهبين فيضم بعضاً ويكسر بعضاً. وكلٌّ حسنٌ جميل.

مسألة

ويقال : إذا رُفِعَ ما بعد «مُذْ» و«مُنْذُ»، ما يكون موضعهما من الإعراب؟

والجواب : إنّ فيهما قولين:

أحدهما: أنْ يكونا مبتدأين وما بعدهما الخبر. والتقدير في قولك: مُذْ يومان ومُنْذُ يومانِ، مُدَّةَ فراقة يومان.

والثاني: أنْ تقدر تقدير الظرف، وترفع ما بعدهما بالابتداء. والتقدير: بيني وبينَ لِقائه يومان. وكل واسع.

بــاب حتــى

قال صاحب الكتاب: إنْ شئتَ عطفت بها كما عطفت بالواو فقلت: جاء القومُ حتى زيدٌ، ورأيت القومَ حتى زيداً، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ. وإن شئت جررت في هذه المواضع كما تجر بـ «إلى» ولا تعطف فتقول: جاء القومُ حتى زيدٍ، ورأيت القومَ حتى زيدٍ، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ، بالجر.

* * *

مسائل هذا البـاب

ويقـال : ما حَتّى؟

والجواب : إنّها حرفٌ يتصرف على وجوه. فتأتي مرة عاملة، ومرة غير عاملة، وذلك على طريق التغاير. فالتي تعمل، غير التي لا تعمل، وإنْ أتفقا في اللفظ. وقد تقدم لذلك نظائر من كلام العرب أنْ يتفق اللفظان والمعنى مختلف نحو: الرِّجْل للجارحة وللقطعة من الجراد. ونحو: اليَدُ للجارحة وللنعمة. وان يختلف اللفظان والمعنى متفق (٣٩/ب) نحو ولج ودخل. وذهب ومضى. وأن يتفق اللفظان لاتفاق المعنيين وأن يختلفا لاختلافهما. وعلى هذين النوعين جمهور الكلام. وهما الأصل وما سواهما فرع.

مسئـلة

ويقـال : كم من موضع لـ «حتى»؟

والجواب : إن لها أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون غاية تَجُرّ ما بَعْدها نحو قولك: جَاء القومُ حتى زيدٍ. وأكلتُ السمكَةَ حتى رأسِها. وفي هذه المسئلة تقديران، أحدهما: أَنْ يكون الرأسُ غاية، فلا يدخل في الأكل. والثاني: أَنْ تجعل حتى بمعنى «مع» فيدخل الرأسُ حينئذٍ في الأكل.

والثاني: أَنْ تكون عاطفة ومعناها التعظيم أو التحقير. وذلك نحو قولك: قـام القوم حتى زيـدٌ. وأكلتُ السمكة حتى رأسَهـا. والمعنى وزيدٌ ورأسَها. وتقول: وصل الحاجُ حتى المحاملُ. فهذا على التعظيم. ووصل الحاج حتى المشاةُ والصبيانُ. فهذا على التحقير.

والثالث: أَنْ تكون حرفاً من حروف الابتداء بمنزلة الواو. نحو قولك: قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ. وخرج الناس حتى عمـروٌ خارجٌ. وفيه معنى التعظيم والتحقير كما كان في الذي قبله. قال الفرزدق[1]:

٥٣ـ فَـوَاعَجبـي حَتّى كُلَيْبٌ تَـسُبُّني　　　كـأَنَّ أَبَاهـا نَهْشَلٌ أَوْ مُجَـاشِعُ

فهذا على معنى التحقير.

وقال آمروء القيس[2]:

٥٤ـ سَرَيْتُ بِهم حَتّى تَكِلَّ مَطِيُّهمْ　　　وحَتّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَـانِ

فهذا على وجه التعظيم.

والرابع: أَنْ تضمرَ بعدها «أَنْ» وتدخل على الأفعال. ولها مواضع تشرح فيه، إن شاء الله.

---

(١) ديوانه ٤١٩/١؛ وسيبويه ٤١٣/١؛ والخزانة ١٤١/٤؛ ومن غير نسبة في المقتضب ٤١/٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٥٦٠).

(٢) ديوانه ص ٩٣؛ وسيبويه ٤١٧/١، ٢٠٣/٢. وهو من غير نسبة في المقتضب ١٣٦/٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٩٨٢).

مسئلة

ويقال : ما الفرق بين «حتى» و «إلى»؟

والجواب : إن «إلى» أقعد[1] في باب الغاية مِنْ «حَتّى». ألا ترى أنك تقول: خرجتُ حتّى بلغتُ إليه. ولا يجوز حتى بلغتُ حَتّاه. و «إلى» تدخل على المظهر والمضمر. و «حتى» لا تدخل على المضمر لأنها لم تستحكم في الحروف العوامل من حيث كانت تختلف مواضعها وأحكامها على ما قدمناه آنفاً. وهو قول أبي العباس المبرد. وقد أجاز بعضهم «حَتّاه» وليس بالوجه لما قدمناه.

□ □ □

(١) ورد في هامش الأصل: أقعد يعني أفرد وأنسب. و «إلى» هو أصل الغاية. ا هـ.

بـاب الإضافـة

قال صاحب الكتاب: وليس يخلو أن يضاف الاسم إلى غيره، كدار زيدٍ ومعناه «اللام»، تقديره: دارٌ لزيدٍ. أو يضاف بعض إلى كل. ومعناه «من». كقولك خاتمُ حديدٍ. أي من حديد. وحلقةُ ذهبٍ أي من ذهب، وثوبُ خزٍ وكساء صوفٍ وبابُ ساجٍ وحائط آجرٍ معناه من كذا. فليس تكون الإضافة إلا على واحد من هذين. فكل مضاف إليه مجرور بالإضافة.

* * *

مسائل هذا البـاب

ويقــال : ما أصل الإضافة؟ (٤٠/أ)

والجواب : إنّ أصلها الإسناد والإلصاق. يقال: أضفت هذا القول إلى فلان. أي أسندتُه إليه وألصقته به. وكذلك أَضفت ظهري إلى الحائط، أَي أسندتُه إليه وألصقتُه به. قال آمروء القيس[1]:

٥٥ــ فَلمّـا دَخَلْنَـاه أَضفْنَـا ظُهـورَنَـا   إلى كُل حَاري جديدٍ مُشَـطَّبِ

فسمّى النحويون، إسناد آسم إلى آسم إضافة لذلك. لأنه إلصاق أحدهما بالأخر لضرب من التعريف أو التخصيص.

مسـئـلة

ويقــال : ما حكم المضاف؟

والجواب : إنّ حكم المضاف، أَنْ تحذف منه التنوين إنْ كان منوناً، والنون إنْ كان مثنى أَوْمجموعاً جمع السـلامة، وأَنْ يجـري بوجـوه الإعراب على قدر ما يوجبه العامل الذي يـدخله عليه. وأمـا المضاف إليه فمجرورٌ أبداً إنْ كان مما ينصرف. فإنْ كان مما لا ينصرف كان مفتوحاً. وحكم على موضعه بالجر كما يجب فيما لا ينصرف.

---

(١) ديوانه ص ٥٣.

مسألة

ويقال : على كم من وجه تنقسم الإضافة؟

والجواب : إنّها تنقسم على قسمين: إضافة معنوية، وإضافة لفظية. والإضافة المعنوية على ضربين. إضافة لمعنى «اللام» وإضافة لمعنى «من». والإضافة التي بمعنى اللام على ضربين: أحدهما أنْ تكون للمِلْكَ. والثاني: أنْ تكون للاستحقاق. فالأولى نحو: دارُ زيدٍ وثوبُ أخيك. وقد يكون المِلْك للأول نحو: رَبُّ الدارِ ومَلِكُ المدينة. والثانية نحو: جلّ الدَّابةِ وجيبُ القميصِ. والإضافة التي بمعنى «مِنْ» على ضربين: جنسية وعددية. فالجنسية نحو: ثوبُ خزٍ وبابُ ساجٍ. ويجوز: ثوبٌ خزٌ وبابٌ ساجٌ على البدل. ويجوز: ثوبٌ خزاً وبابٌ ساجاً على التمييز. وقيل: على الحال.

وأما العددية فنحو: ثلاثة أَفْلُس، وثلاثُ حباتٍ وعشرةُ رجالٍ وعشرُ نسوةٍ. تثبت الهاء في عدد المذكر وتحذفها من عدد المؤنث. والعدد كله مؤنث ما جاء منه بالهاء فهو بمنزلة مؤنث فيهَ علامة تأنيث. وما جاء منه بغير هاء فهو بمنزلة عدد لا علامة للتأنيث فيه.

والإضافة اللفظية، على أربعة أضرب:

أحدها: إضافة آسم الفَاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال نحو قولك: هذا ضَاربُ زيدٍ غداً، وشاتِمُ أَخيكَ السَّاعةِ. قال الله تعالى[1]: ﴿هذا عارضٌ ممْطِرُنَا﴾ و﴿هَدْياً بالغَ الكَعْبَة[2]﴾

---

(١) سورة الأحقاف/ آية ٢٤.

(٢) سورة المائدة/ آية ٩٥.

و ﴿كلُّ نفسٍ ذائقةُ المَوْتِ[1]﴾. والتنوين مراد في هذه الإضافة وإنما حذف استخفافاً. وجر الاسم الثاني لمعاقبة التنوين الإضافة. ويجوز أن تنون على الأصل (٤٠/ب) وتنصب الاسم الثاني كما قال زهير[2]:

٥٦ــ بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ولا سابِقاً شيئاً إذَا كَان جَائِيا

والثاني: إضافة الصفة المشبهة بآسم الفاعل نحو قولك: مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه ونظيفِ الثوب وفارهِ العَبْد. وإنْ شئت قلت: هو حسنُ وجهٍ، ونظيفُ ثوبٍ، وفارهُ عَبْدٍ، لأنه قد عُلم أنه إنما يعني وجهه بعينه، وثوبَه وعبدَه ويجوز: مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ تنصب على التشبيه بالمفعول به. ويجوز هو حسنٌ وجهاً، تنصب على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز. ويجوز مررتُ برجلٍ حَسنٍ وَجْهُهُ. وهذا هو الأصل. وإن شئت قلت: مررت برجلٍ حَسنٍ الوجهُ. تجعل «الوجهَ» بدلاً من الضمير في «حسن» أو رفعاً بحسن والعائد محذوف. والتقدير حسنٍ الوجهُ منه. والكوفيون يقولون: الألف واللام في هذا عقيب الإضافة.

والثالث: إضافة الصفة المشبهة بالمشبهة وذلك نحو قولك: أَفْضلُ القومِ وأَشرفُ النّاسِ وما أشبه ذلك. وجميع هذه الإضافة لا تعرف لأن الانفصال مقدر فيها.

---

(١) سورة آل عمران/ آية ١٨٥.

(٢) ديوانه ص ٢٨٧؛ وسيبويه ١/٨٣، ٤٢٩، ٤١٨، ٤٥٢، ٢/٢٧٨؛ والخزانة ١/٥٨، ٢/١٣١، ٣/٥٨٨، ٦٦٥. وهو له أو لصرمة بن أنس الأنصاري في سيبويه ١/١٥٤. ومن غير نسبة في المقتضب ٢/٣٣٩؛ وشرح المفصل ٨/٦٩. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣١٥٣).

والرابع: إضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أنْ يكون صفتَه نحو قولك: صلاةُ الأُولى ومسجدُ الجامع. والتقدير، صلاةُ الفريضةِ الأُولى. ومسجدُ اليومِ الجامعِ والوقتِ الجامع. وإنْ شئت قلت: الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ. فجعلت الثاني وصفاً للأول، وهو الوجه.

□ □ □



بــاب التـوابـع

قال صاحب الكتاب: وهي ستة، التكرير والتوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والنسق. وهي تتبع في جميع وجوه الرفع التي قدمتها وجميع وجوه النصب وجميع وجوه الجر، ولذلك أفردتها بالذكر على حيالها. فالتكرير كقولهم: اللّهَ اللّهَ والطريقَ الطريقَ والأسدَ الأسدَ وإيَّاكَ إيَّاك. قال الشاعر[1]:

٥٧ــ أخاكَ أخاكَ إنّ مَنْ لا أخاً له   كَساعٍ إلى الهَيْجَا بغَيْرِ سِلاحِ

وكذلك: جاءَني زيدٌ. ثم تقدر أنّ السامع لم يفهم الاسم فتقول مرة أخرى: زيد ليفهم عنك. وكذلك رأيتُ عمراً عمراً، ومررت ببكرٍ بكرٍ، إذا احتجت إلى التكرير لسوء فهم السامع أو لعارض منعه من الفهم فكررت أو لغير عارض. فإعراب الثاني كإعراب الأول في الرفع والنصب والجر.

* * *

---

(١) الشاهد لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩؛ والاقتضاب ص ٦٥؛ والخزانة ١/٤٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٠٥. وهو له أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٢٠. وهو لقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥ وهو لقيس أو ابن ميّادة في الحماسة البصرية ٢/٦٠ وهو من غير نسبة في سيبويه ١/١٢٩؛ والخصائص ٢/٤٨٠؛ ٣/١٠٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٥٣٢).

مسائل هذا البـاب

ويقــال : ما التوابع؟

والجواب : ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادهـا وتثنيتها وجمعها. ويختلف حكمها في تعريفها وتنكيرها في بعض التوابع دون بعض والـذي يختلف حكمه فيـه شيئان (٤١/أ) البـدل والنسق. وما سوى ذلك لا يختلف حكمه بل تتبع المعرفة المعرفة والنكرة النكرة. ومتى رأيت التابع مذكراً والمتبوع مـؤنثاً أو التابع مـؤنثاً والمتبوع مذكراً، فآعلم أنّ الكلام محمول على معناه دون لفظه نحو: امرأةٌ حائضٌ وناقةٌ ضامرٌ ورجل علامة وآخر نسّابة وغلام ربعة ويفعة. وما أشبه ذلك.

مسئلــة

ويقــال : على كم من وجه يكون التكرير؟

والجواب : إنّه يكون على ضـربين:

أحدهما: أَنْ يكون اللفظ الأول بدلاً من الفعل. وذلك قولك: الله الله، الطريق الطريق، الأسد الأسد، والمعنى: آتَّقِ اللَّـهَ وخَلِّ الطريقَ وآحذر الأسدَ. والدليل على أَنّ أحد الاسمين بدل من اللفظ بالفعل أَنَّكَ متى أفردتَ، أظهرتَ الفعل فقلت: اتق الله وخل الطريق واحذر الأسد.

قال جرير[1]:

٥٨ـ خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يَبْني المَنَار بِهِ   وآبْرُز بِبَرْزَة حيثُ آضْطَرَّك القَدَرُ

وإنما جعل الأول بدلاً من اللفظ بالفعل دون الثاني، لأن حكم الفعل أن يكون مقدماً. وهكذا حكم العوامل.

والثاني: أَنْ يكون التكرير للتوكيد نحو قولك: جاءَني زيدٌ زيدٌ. ورأيت عمراً عمراً. ومررت ببكرٍ بكرٍ. ومعناه لا أشك في ذلك كأنك توهمت أنّ السامع شك في ذلك أو لم يفهم فأزلت عنه اللبس وفَهَّمْته. ويجوز مثل هذا في الفعل نحو: إضربْ إضربْ، وآعجلْ أعجلْ، وقُمْ قُمْ. وهذا كله على التوكيد. ومن التوكيد بالتكرير. قول عروة بن أُذَيْنة[2]:

٥٩ـ وحَظ كُلّ آمرىءٍ دُوني سَيَأْخُذه   لا بُـدّ لا بُدّ أَنْ يَخْتارَه دُوْنِـي

مسئلـــة

ويقـال : هل يجوز أَنْ تكرر الحروف للتوكيد كما جاز أَنْ تكررَ الأسماء والأفعال؟

والجواب : إنّ ذلك قد جاء عنهم. وذلك نحو قول الشاعر[3]:

---

(١) الشاهد في ديوانه ص ٢١١؛ وسيبويه ١/١٢٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٠٧؛ وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ١/٣٤٢؛ وشرح المفصل ٢/٣٠. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٩٩٤).

(٢) الشاهد في ديوانه ص ٣٨٦.

(٣) الشاهد لجرير في ديوانه ص ٦٧٢؛ والخزانة ٤/٣٤٤. وهو من غير نسبة في معاني القرآن ٢/١٤٠، ٢١٨. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٤٥١).

٦٠ـ إنَّ الخليفـةَ إنَّ اللَّـهَ سَـرْبَلَه   سربالَ مُلكٍ به تُرْجى الخَوَاتيمُ

وهو قبيح. لأن الحروف إنما وُضعت للإيجاز والاختصار. فإذا كررت انتقض الأصل الذي وضعت له. وأكثر ما جاء ذلك على الفصل. فأما من دون فصل، فلا يجوز، لما في ذلك من نقض الأصل الذي وضعت له الحروف، ولما فيه من التعقيد بالتباس المعاني وتقارب الاشتباه.

□ □ □

بــاب التـوكيــد

قال صاحب الكتاب: وهو نوعان، **أحدهما**: تكرير مثل ما قدمت إلا أنه يختلف اللفظ كقولك: جَاءني زيدٌ نَفْسُه (٤١/ب) ورأيت زيداً نَفْسَه، ومررت بزيدٍ نَفْسِه، فهذا كقولك: جاءني زيدٌ زيدٌ في المعنى وإن اتفق اللفظ في هذا، واختلف في النفس.

والنوع الثاني من التوكيد: معناه الإحاطة والعموم كقولك: جاءني القوم كلُّهم. ورأيت القومَ أجْمَعين. قال اللّـه عزّ آسمه[1]: ﴿فَسَجد الملائِكةُ كلُّهم أَجْمَعُون﴾. وتقول: جاءَني قومُك أجمعون أكْتَعون. فهذه حروف إتباع كما يقال: كثيرٌ بثيرٌ، جائعٌ نائعٌ وحسنٌ بسنٌ ومما يجري هذا المجرى عقود العدد. تقول: جاءني إخوتُك ثَلاثتُهم، ورأيت إخوتَك ثـلاثتَهم، ومررت بإخوتِك ثلاثتِهم. يقع لما قَبله بالرفع والنصب والجر كالتوكيد. وكذلك أربعتهم وخمستهم إلى قولك: عشرتهم ويجوز في هذه العقود النصب بعد الرفع والجر على المصدر كأنَّك قلت: تَثْليثاً وتَرْبيعاً وتَخْمِيساً. كما تقول: جـاءني وَحْدَه. ومـررت به وَحْـدَه، تنصب على المصدر بعـد المجرور والمرفوع. وكذلك هذه العقود.

* * *

(١) سورة الحجر/ آية ٣٠.

مسائل هذا الباب

ويقــال : لِـمَ دخل التَّوكيد الكلام؟

والجواب : إنَّه دخل لإزالة اللَّبْس الذي قد يُتَوهم. ولرفع المَجَاز الـذي يحتمله الكلام. ألا ترى أنَّك إذا قلت: قامَ زيدٌ. احتمل أنَّك تريد عَزَم على القيام، أَوْ قامَ صاحبُه ومَنْ يعتمد عليه. فإذا قلت: قام زيدٌ نَفْسُه، زَال هذا الاحتمال. وكذلك إذا قلت: جاء إخوتُك كُلُّهم. زَال الاحتمال الذي كان يحتمله، ويبقى مجيء جميعهم.

مسئلــة

ويقــال : على كَمْ مِنْ وَجْهٍ يكون التوكيد؟

والجواب : إنَّه على وجهين:

أحدهما: توكيدُ تخصيصٍ.

والثاني: توكيدُ إحاطةٍ.

ولتوكيد التخصيص لفظان مضافان وهما: النفس والعين.

ولتوكيد الإحاطة لفظان، كُلّ وأَجْمع. وتأتي «كِلا» و«كِلْتا» في التثنية وهما بمنزلة «كل» في الجمع. ويأتي أكتع أبصع إتباعاً لأجمع. وكَتْعاء بَصْعاء بتعاء، إتْبَاعاً لجمْعاء. وأجمعون يتبعه

أكتعون أبصعون أبتعون. وجمع يتبعه كتع بصع بتع. ولا يثنى أجمع ولا جمعاء. استغني عن ذلك بكلا وكلتا.

مسألة

يقال : كيف ترتيب هذه الألفاظ؟

والجواب : إنّ «النفس» تَتْبع ولا تتبع، لأنها قد تكون اسماً غير توكيد في قولك: زيد بنفس الجبل. و«العين» تتبع «النفس» لأنها أقعد في التوكيد. و«كل» يتبع «العين» لأنه أمكن منهما في التوكيد. و«أجمع» يتبع «كلا» لأنه لا يكون إلا توكيداً، ولا يليه العامل كما يلي «كِلا»، وإن جاز ذلك فيه على استكراه. و«أكتع أبصع أبتع» يتبعن أجمع، ولا يقعن إلا بعده. ويجوز تقديم بعضهن على بعض لأنهن متساويات في الاتباع. وقد قيل: إنّ أكتع، مشتق من كتع الجلد في النار، إذا انضم واجتمع. وأبْصع، من بَصَع العَرَق، إذا (٤٢/أ) تحدر شيئاً بعد شيء. وأبتع: من البتع وهو الامتداد. فجعلت إتباعاً لـ «أجمع» لأن معناها تقارب معناه.

مسألة

ويقال : لِما خُصت المعرفةُ بالتوكيد دون النكرة؟

والجواب : إنّ النكرة لم يثبت لها عين فلا يصح توكيدها، لأن التوكيد إنما هو تثبيت للعين وإزالة للبس عنها. ولأن هذه الأسماء معارف فلا تتبع النكرات توكيداً لها لاختلاف ما بينهما وذلك أنّ النكرة تدل على العمومِ، والمعرفة تدل على الخصوص.

مسألة

ويقال : هل يجوز أنْ يعطف بعض التوكيد على بعض؟

والجواب : إنّه لا يجوز لأن الشيء إنما يعطف على نفسه. ولكن يجوز أنْ تكرر بغير حرف عطف. كما قال تعالى[1]: ﴿فَسَجَد المَلائِكَةُ كلُّهم أَجْمَعون﴾. وعلى هذا تقول: قَبَضْتُ المَالَ كلَّه أَجْمَع أكتَع أبصَعَ أبتَعَ. وجاء القومُ كلُّهم اجْمَعون أَكْتَعون أَبصَعون أَبْتَعونَ.

مسألة

ويقال : بِـمَ تعرف «أجمع»؟

والجواب : إنها تعرف بالإضافة المعنوية لأنك إذا قلت: قَبضتُ المالَ أجمعَ، كان معناه: أجمعه، إلا أن هذا الأصل رفض لما يوهم من اللبس وذلك أن «أفعل» إنما يضاف إلى ما هو بعضه، فلو أظهرت الإضافة هذه، لتوهم أن «أجمع» بعض المال، وليس كذلك. لأن المراد بأجمع العموم والإحاطة، على ما تقدم.

مسألة

ويقال : ما حكم ثلاثتُهم وأربعُهم وخمستُهم؟

والجواب : إنّه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنْ يجري على ما قبله، مجرى كلّهم.

والثاني: أنْ ينصبَ على المصدر، كأنّك قلت: اختصصتهم بمروري ثلاثتهم. لأنك لما عقدت المرور بعدة متحصلة، اقتضى

---

(١) سورة الحجر/ آية ٣٠.

ذلك اختصاص المرور بهم. كما كان في قولك: مَررتُ بِهم وَحْدَهم. وأما الإتباع فيجري مجرى «كلّهم» في العموم دون الاختصاص. فإذا أتبعت، جاز أن يكون مررت بغيرهم، كما تقول: مررت بهم كلُّهم. مع أنك مررت بغيرهم لأنك قد اختصَصتهم. فلو مررت بغيرهم، لكنتَ قد أبطلتَ آختصاصهم بالمرور.

مسئلة

ويقال : ما يجوز في «مَرَرْتُ بِه وَحْدَه»؟

والجواب : إنه منصوب في جميع حالاته على المصدر، كأنك قلت: أَفردتُه بمروري وحده. أو اختصصته. هذا قول الخليل. وأما يونس فقال: أنصبُه نصبَ الظروف. فهو على مذهبه كقولك: هو عندَه. قال: والمعنى مررت به على حِياله. وإنما حمله على ذلك أنه رآه ناقصَ التمكن كنقصان تمكن «عنده» و «وراءه»، منصوباً، كما أنّ ذاك منصوب. وتلزمه الإضافة، كما تلزمه. وفيه معنى على حياله (٤٢/ب) فحمله على الظرف. وقول الخليل أقوى، لأن «وَحْدَه» أشبه بالمصدر في معناه، ولا يجوز فيه الإتباع بإجماع كما جاز في خمستهم وأخواتها، لأنه أقرب إلى المصدر.

مسئلة

ويقال : هل يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه؟

والجواب : إنّه لا يجوز في اللغة المشهورة. إلا أنّ أبا زيدٍ حكى عن الكلابيين أنهم يقولون: وَحْدَيْنا ووَحْدَيْهمَا. وهذا يدل على أنهم

يجعلونه في موضع الحال ويضارعون به آسم الفاعل. ويؤكد هذا أنهم قد أضافوا إليه في قولهم: نَسِيجُ وَحْدِه وجحيشُ وحدِه وعبيدُ وحدِه. كما قالوا: خادمُ نفسِه. وهذا تقوية لقول الخليل.

□ □ □

بـاب النعت

قال صاحب الكتاب: تنعت النكرة بالنكرة، جَاءني رَجلٌ مُسلمٌ، ورأيتُ رجلاً مسلماً، ونظرتُ إلى رجلٍ مسلمٍ. وتنعت المعرفة بالمعرفة. وهو ما فيه الألف واللام، كقولك: زيدٌ المسلمُ أو إضافة كقولك: زيدٌ صاحبُك أو رفيقُك وجارُك وصديقُك وما أشبه ذلك. وكذلك المنسـوب: رجلٌ يهـودي وزيدٌ اليهودي، ورجلٌ كوفي، وزيدٌ الكوفي، ورجلٌ عربـي، وزيدٌ العربـي، ورجلٌ بزازٌ، وزيد البزازُ. تحذف الألف واللام من نعت النكرة، وتثبتهما في نعت المعرفة. ولا تنعت النكرة إلا بنكرة ولا المعرفة إلا بمعرفة. وتنعت بكل آسـم مشتق للفاعل، كقَائم وقَاعد وذَاهب ورَاكب ورَاجع. وللمفعول، كمأكول ومشروب وملبوس، ومعنى التفضيـل الأكبر والأصغـر والأطول والأجـود. وبالإضافة على ما قدمنا. وبالنسبة إلى بلدٍ أو صناعة. فأمَّا المُضمر، فلا ينعتُ بظاهر ولا ينعت الظاهر بمضمر. ولا ينعت الظاهر إلا بظاهر، مثل ما قدمت. ولا ينعت المضمر إلا بمضمر، وهو ضمير الرفع كقولك: قمتَ أنتَ، ورأيتُكَ أنتَ، ومررتُ بكَ أنتَ. فتنعت ضمير الرفع والنصب والجر بضمير الرفع.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقـال : لِـمَ دخل النعت الكلام؟

والجواب : إنّه دخل ليفصل بين المتشابهين في التسمية، لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ الطويلُ، فقد فصلته من زيدٍ القصير، هذا أصله. ثم قد يدخل المدح والذم كقولك: آمنتُ بالنَّبـي الصَّادِق، وكفرتُ بـالشيطان الغـوي. ألا ترى أنـه لا يكون النبـي إلا صـادقـاً، ولا الشيطان إلا غوياً. وفي التنزيل[1]: ﴿يَحْكُمُ بها النَّبِيُّونَ الذينَ أَسْلَمُوا﴾. فهذا نعت على وجه المدح، لأنه ليس هناك نَبِـيّ غير مسلم، فيفصل بينه وبين النبـي المسلم. وعلى المـدح تأتي صفات الله عزّ وجل كلُّها.

مسئلــة

ويقـال : لم لا تُنْعتُ النكرةُ بالمعرفة والمعرفةُ بالنكرة؟ (٤٣/أ)

والجواب : إنّ النكرة عامة يدل واحدها على أكثر منه. والمعرفة خاصة لا تدل إلا على نفسها. فلو نَعتَّ المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، لكنتَ قد نعت القليل بالكثير، والكثير بالقليل، وهذا لا يجوز. ولأن النعت متمم لبيان الاسم، فلا ينبغي أَنْ يخالفه في تعريفه

(١) سورة المائدة: آية ٤٤.

وتنكيره، لأنَّ النكرة مجهولة فلا يصح أَنْ تبين المعروف. والمعرفة ثابتة العين، فلا يصح أَنْ تتبع ما لم يثبت له عين، وهو النكرة.

مسألة

ويقال: فما المعرفة وَمَا النكرة؟

والجواب: إنَّ المعرفة ما عرف، والنكرة ما كان بخلافه. والمعارف محصورة وهي خمسة: مضمر نحو: أَنَا وأنتَ وهو. وما كان في معناهن. وعَلَمٌ نحو: زيدٌ وعمرو وعبدالله. ومشار إليه نحو: هذا وذاك وذلك وهذي وتيك. ومعهود[1] نحو: الرجلُ والغلام. ومضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: أَخيكَ. وأَخي زيدٍ. وغلامي وغلام هذا. وصاحب الرجل. وما عدا ما ذكرناه نكرة. ويستدل على النكرة بأن «رُبّ» يحسن دخولها عليها. وكذلك الألف واللام. نحو: رجل، ثم تقول: رُبّ رجلٍ قَدْ جاءني.

مسألة

ويقال: كيفَ أَحكامُ المعارف في النعت؟

والجواب: إن المضمر لا ينعت لأنه لم يضمر إلا بعد أَنْ عرّف، فقد استغني عن النعت ولا ينعت به لأن النعت تحلية، وليس في المضمر شيء من معنى التحلية. فأما قولهم: قمتَ أنتَ، ورأيتُكَ أنتَ، ومررت بكَ أنت. فهو توكيدٌ وليس نعتاً على الحقيقة. ورُبَّما تسامح سيبويه في اللفظ فسماه نَعْتاً. وعلى ذلك أجراه صاحب هذا الكتاب.

---

(١) أي معرف بـ «أل» التعريف.

وأما العَلَمُ فيُنعتُ بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله نحو: مررتُ بزيدٍ أخي عمرو. ورأيتُ عبدالله صاحبَ بِشْرٍ. وبالمشار إليه نحو: مررت بزيدٍ هذا. وجاءني عبدُالله ذلك. وبما فيه الألف واللام نحو: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيتُ بشراً الكريمَ.

وأما المشار إليه، فينعت بالأجناس التي فيها الألف واللام نحو: مررت بهذا الرجلِ، ورأيتُ ذاكَ الغلامَ.

وأمَّا ما فيه الألف واللام فينعت بمثله وذلك نحو: مررتُ بالرجل العاقلِ وجاءني الغلامُ الحسنُ.

وأما المضاف فينعت بمثله نحو: مررتُ بغلامِك ذي الجمة. وجاءني أخوك صديقُ عمرو. وبما فيه الألف واللام نحو: جاءني أخوك العاقلُ، ورأيتُ غلامَك الطويلَ.

مسألـــة

ويقــال : بكم من شيء توصف النكرة؟

والجواب : إنَّها توصف بخمسة أشياء:

أحدها: ما كان حِلْيةً في الموصوف وفي شيء من سببه نحو: (٤٣/ب) مررت برجلٍ أحمرَ وبآخر أبيضَ الثوبِ وبغلامٍ كريم أبوه.

والثاني: ما كان من فعل له، أولشيء من سببه نحو: رجل قائمٌ وغلامٌ مقبلٌ وآمرأة ذَاهبٌ أبوها.

والثالث: ما كان فيه كالغريزة نحو: رَجلٌ حليمٌ وعَاقلٌ وفَهِمٌ.

والرابع: ما كان نَسباً إلى أبٍ أَوْ أُمّ أَوْ بلدٍ أَوْ صِناعة أَوْ جنسٍ

نحو: هاشمي وفاطمي ومصري وبزازي وزنجي. وما أشبه ذلك.

والخامس: ذُو كذا، نحو: مررت برجلٍ ذي مال، وبآخرَ ذي صنعة. فإن عرّفت شيئاً من هذا بالألف واللام، صلح أَنْ يكون صفةً للمعرفة.

□ □ □



باب عطف البيان

قال صاحب الكتاب: وهو عكس الكلام الذي هو الاسم والنعت. فتُقدمُ النعت وتُـؤَخِّرُ الاسم كقولك: جاءَني المسلمُ زيدٌ، وصاحبُك عمرو، وصديقُك بكرٌ، والبزازُ عبدُالله. فتقيم النعت مقام الاسم، وترفعه بالعامل وتنصبه وتجره. وتقيم الاسم العلم مقام النعت، تبين الأول به وتدخله في إعْرابه، كما تدخل النعت في إعراب الاسم، كأنَّه أحدُ حروفه. فإذا كان كذلك سمَّاه البصريون عطف البيان.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقـال : ما عطف البيان؟

والجواب : إنّه كالنعت والتوكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما بيّنّا ما يجريان عليه من الأسماء. وإنّما سمي عطف بيان، ولم يقل إنه نعت، لأنه آسم غير مشتق من فعل، ولا هو حلية ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتاً وسمُّوه عطف البيان. لأنه للبيان جيء به، وهو فارق بين الاسم الذي يجري عليه، وبين ما له مثل آسمه.

مسألـــة

ويقـال : ما الفرق بين عطف البيان والنعت؟

والجواب : إنّ عطف البيان يكون جنساً ولقباً وكنيةً. والنعت لا يكون إلا مشتقاً، أو في معنى ما هو مشتق. وعطف البيان لا يتبع إلا معرفةً والنعت يتبع المعرفة والنكرة، وأصله في النكرة. وإنما جاء في المعرفة حين كثرت المسميات وجاوزت قدر الأسماء. إلا أنهما مشتركان في البيان عن الاسم الأول الذي يجريان عليه، ويشاركهما في ذلك التوكيد.

مسألـــة

ويقـال : ما الفرق بين عطف البيان والبدل؟

والجواب: إنّ عطف البيان مع ما يجريه عليه، كالاسم الواحد، ومن جملة واحدة كما كان النعت كذلك. وليس كذلك البدل لأنه والمبدل منه من جملتين، ولأنّ العامل يعمل في عطف البيان وهو في مكانه. والبدل يقدر أنّه في موضع المبدل منه. ويبين لك هذا، أنّك تقول: يا أخَانا زيداً، فتنصب وتنون إذا أردت عطف البيان لأنه غير منادى. (٤٤/أ) فإنْ أردتَ البدل قلت: يَا أخانَا زيدُ. تضم من غير تنوين لأنه في تقدير زيد.

□ □ □



بـاب البـدل

قال صاحب الكتاب: وهو الذي قدمته من عطف البيان إلا أنه تقدر له عادة العامل كقولك: جاءَني أخوك زيدٌ. تريد، جاءَني أخوك جاءَني زيد. فإذا قدرته على هذا فهو بدل. وإنْ قدرته جزءاً من الأخ، كما تقول جاءني أخوك التاجر، فهو عطف بيان. فإن قلت: جاءني زيدٌ أخوك، فالأخ نعت لزيد إنْ قدرته كالجزء منه. فإنْ قدرته تقديرَ جاءني أخوك، فهو بدل. وكل ما ذكرت في النعت إنه لممتنع من الأوجه الأربعة. نعت النكرة إنّه لا يكون إلا نكرة. ونعت المضمر إنه لا يكون إلا مضمراً. ونعت المظهر إنّه لا يكون إلا مظهراً. ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة. فإنه يجوز في البدل، فتبدل المعرفة من المعرفة والنكرة. وتبدل النكرة من النكرة والمعرفة. وتبدل المضمر من المضمر والمظهر، وتبدل المظهر من المظهر والمضمر. وليس شيء يمتنع من ذلك في باب البدل خصوصاً كقولك: مررت برجلٍ زيدٍ. فهذا بدل معرفة من نكرة. ومررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ. فهذا بدل نكرة من معرفة. ومررت بزيدٍ أخيكَ وبأخيكَ زيدٍ. فهذا بدل معرفة من معرفة. ومررت به زيدٍ. فهذا بدل لظاهرٍ من مضمر. وجاءني زيدٌ هو. فهذا بدل مضمر من مظهر. ورأيته إيّاه فهذا بدل مضمر من مضمر. وقول الله عز وجل[1]: ﴿إهْدِنا الصِّراطَ المستقيمَ، صراطَ الذين أنعمتَ عليهم﴾ هو بدل معرفة من معرفة وظاهر من ظاهر. وقوله عزّ اسمه[2]: ﴿لَنَسْفَعَاً بالنّاصية، ناصيةٍ كَاذبة﴾ هو بدل نكرة من

(١) سورة الفاتحة/ الآيتان ٦، ٧.

(٢) سورة العلق/ الآيتان ١٥، ١٦.

معرفة. وقوله تعالى[1]: ﴿وإنّك لتَهْدي إلى صِراطٍ مستقيمٍ صراطِ اللّه﴾ الذي هو بدل معرفة من نكرة.

والبدل على أربعة أوجه:

تُبْدل الشيء من الشيء وهو هو، مثل جميع ما تقدم ومثل: مررت بصاحبِك زيدٍ وأَبيكَ عبدِالله. فالأب هو عبدالله.

وتُبْدل الشيء من الشيء وهو بعضه مثل: مررت بقومِك ناسٍ منهم، وبإخواتِك بعضِهم. ومثل: ضربتُ زيداً رأسَه أو يدَه أو وجهَه أو ظهرَه أو بطنَه. أَبْدلتَ بعضاً من كلٍ لتبين موضع الضرب.

وبدلٌ ثالث ليس هو الأول ولا بعضه، ولكن المعنى يصح عليه كقولك: سُلبَ زيدٌ ثوبُه. تُبدل الثوب من زيد لأن السلب على الثوب وقع. وكذلك سألتُ عن زيدٍ أمرِه وعن عمرو خَبرِه وعن عبدالله تصرفِه، لأن السؤال عن هذه الأمور وقع. قال الله جل ذكره[2]: ﴿يَسألونَك عن الشّهر الحرامِ قِتَالٍ فيه﴾ لأن المسئلة إنّما وقعت عن القتال (٤٤/ب) في الشهر الحرام. وكذلك[3]: ﴿قُتِل أصْحَابُ الأُخْدود، النارِ﴾ لأنهم أصحابُ النار، كما أنّهم أَصحابُ الأُخدُود.

وبَدل رابع، لا يقع في قرآن ولا شعر، إنّما يقع في كلام غالطٍ أَوْ ساهٍ أَوْ من سبقه لسانه بغير ما يريد، مثل أنْ يقول: جاءني عمرو فسبقه لسانه بزيد أو غلط أو سَها، فسبيل هذا أن يقول: بل عمرو. وإنْ حذف «بل» وقال: جاءَني زيدٌ عمرو على ما ذكرت من التقدير، جاز.

---

(١) سورة الشورى/ الآيتان ٥٢، ٥٣.

(٢) سورة البقرة/ آية ٢١٧.

(٣) سورة البروج/ الآيتان ٤، ٥

مسائل هذا البـاب

ويقـــال : ما البدل؟

والجواب : وَضْعُ شيء مكان شيء، كوضع الدرهم الجيد موضع الدرهم الزائف، أو وضع ثوب موضع ثوب آخر لغرض من الأغراض فسمى النحويون هذا القبيل بدلاً لأن الثاني يقدر فيه في موضع الأول كقولك: قام أخوك زيدٌ. فإذا أردتَ عبرته قلت: قام زيد. وهذا قول أبـي العباس المبرد. ومن النحويين من لا يقدر حذف الأول ويحتج بِأنْ يقال: قام الذي رأيته زيداً. و«زيد» بدل من «الهاء» التي في رأيته. ولا يجوز قام الذي رأيت زيداً لأنه يبقى «الذي» بلا عائد وهذا محال.

مسـألة

ويقـــال : ما الدليل على أنّ البَدل والمُبدل منه من جملتين؟

والجواب : إنّه لو لمْ يكن من جملتين، لما جاز بدل المعرفة من النكرة، وبدل النكرة من المعرفة، وبدل المُظْهر من المُضْمر، وبـدل المُضْمر من المُظْهر. كما لمْ يجز ذلك في النعت لمّا كان من جملة واحدة. ويـؤكد هذا أنّ العامل قد جاء مُظهراً وذلك نحو قوله تعالى[1]: ﴿قَالَ المَلأُ الّذينَ ٱسْتَكبَـرُوا مِنْ قَوْمِـه للّذينَ

(١) سورة الأعراف/ آية ٧٥.

آسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾. فقوله: ﴿لِمَنْ آمنَ مِنهُم﴾، بدل من ﴿الذين آسْتُضْعِفُوا﴾ بلا خلاف. وقد ظهر الجار في البدل. وحكم الرافع والناصب في هذا، حكم الجار. ومثله قول الشاعر[1]:

٦١ــ نَهَل الزَّمانُ وعَلّ غَيْر مُصَرّدٍ ... مِنْ آلِ عَتَّابٍ وآلِ الأَسْوَدِ
مِنْ كُلّ فَيَّاضِ اليَدَيْن إذَا غَدَتْ ... نَكباءَ تَلْوي بالكَنيفِ المُوْصَدِ

فأبدل قوله: «من كل فياض اليدين» من قوله: «من آل عتاب وآل الأسود»، وأعاد الجار كما أعيد في الآية.

ويقال: إذا قلنا: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ. علام تجر «رجلًا»؟

والجواب: على البدل من زيد. فإن قيل: فهل يجوز فيه النصب؟ قيل: يجوز من وجهين:

أحدهما: أنْ تجعل «رجلًا» توطئةً للحال و«صالحاً» حالاً.

والثاني: أنْ تجعل «رجلًا» و«صالحاً» حالاً بعد حال. كأنّك تريد مررت بزيد كاملًا وغيرَ طفل. فإن قيل: فهل يجوز فيه الرفع؟ قيل: يجوز على الجواب. كأن قائلاً قال لك: من زيد؟ أو. ما زيد؟ فقلت: رجلٌ صالحٌ. أي هو رجلٌ صالحٌ. (٤٥/أ) وعلى هذا قوله تعالى[2]: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُم النَّارُ﴾ و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَاهِيَةْ، نَارٌ حَامِيَةْ[3]﴾. ويجوز في غير القرآن: لنسفعاً بالنَّاصية، ناصيةٍ

---

(١) لم أهتد إلى قائله.
(٢) سورة الحج/ آية ٧٢.
(٣) سورة القارعة/ آية ١٠.

كاذبةٍ. وناصيةٌ كاذبةٌ. على ما قدمناه. وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو قول كثير[1]:

٦٢ــ وَكُنْتُ كَذي رِجْلَيْن رجلٍ صَحِيْحَةٍ ورِجْلٍ رَمَى فِيْها الزَّمانُ فَشُلَّتِ

ينشد: رِجْلٌ صحيحةٌ ورجلٌ صحيحةٍ ورجلاً صحيحةً.

مسـألة

ويقـال : ما يجوز في قوله تعالى[2]: ﴿وإنَّك لَتَهْدِي إلى صِرَاطٍ مُسْتَقيمٍ، صِراطِ اللّه﴾؟

والجواب : إنه يجوز فيه الجر على البدل. وبذلك قُرِىء. والنصب على المدح، والرفع عليه أيضاً. إلا أنّك تضمر في النصب «أعْنِي». وفي الرفع «هو». والعرب تقطع الثاني من الأول إذا أرادت المدح أو التعظيم أو الذم أو الشتم. وعلى المدح، حملوا قوله تعالى[3]: ﴿والمُقِيْمِيْنَ الصَّلاةَ والمُؤْتُونَ الزَّكاةَ﴾. وعلى الذم حملوا قِراءةَ مَنْ قَرا[4]: ﴿وامْرَأتُه حَمَّالةَ الحَطَب﴾.

مسـألة

ويقـال : ما يجوز في قوله تعالى[5]: ﴿يَسْأَلُوْنَك عَن الشَّهرِ الحَرَام قتالٍ فيه. قُلْ قِتالٌ﴾؟

---

(١) الشاهد في ديوانه ص ٩٩؛ وسيبويه ١/٢١٥؛ والخزانة ٢/٣٧٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٠٤. وهو لأمية بن الأسكر في الموشح ص٢٤٣ ومن غير نسبة في المقتضب ٤/٢٩٠؛ والمخصص ١٦/١٨٩؛ وشرح المفصل ٣/٦٨. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٤٢٣).

(٢) سورة الشورى/ الآيتان ٥٢، ٥٣.

(٣) سورة النساء/ آية ١٦٢.

(٤) سورة اللهب/ آية ٤.

(٥) سورة البقرة/ آية ٢١٧.

والجواب : إنّ العَلماءَ آختلفوا فيه فذهب جمهور البصريين إلى أنّ «قِتَالاً» بدل من «الشهر الحرام» لأَنّ سُؤالهم عن الشهر الحرام، إنما كان من أجل القتال فيه. هذا هو الظاهر. وذهب أبو عبيدة[1] إلى أنّه جُرَّ على الجِوار كما قالوا: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». وهذا من أغلاط العرب. ولا يجوز أنْ يُحمل عليه كتاب الله عز وجل. والدليل على أنّه من أغلاطهم، أنّهم متى ثنّوا، أعربوا. لأن الالتباس حينئذ قد ارتفع. وهذا قول الخليل. وذهب الفَرَّاءُ، إلى أنّه جُرّ على التكرير. وهذه العبارة يحتمل أنْ يكون أراد بها البدل. ويحتمل أنْ يكون أراد بها إضمار «عن» لأن الأولى تدل عليها. وهذا كأنّه مِن قول الكسائي لأنّه قال: هو على إضمار «عَنْ».

مسألة

ويقال : هل يجوز، سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَه، بالنصب؟

والجواب : إنّه يجوز على أنّه مفعول ثانٍ لِسَلَبَ. والكوفيون يقولون: هو خبر ما لم يُسَمَّ فَاعله. وسيبويه يقول: هو مفعولٌ مفعولٍ بمنزلة الفاعل. وهذا كلُّه يرجع إلى أنه مفعولٌ ثانٍ لسلب. لأن سلب يتعدى إلى مفعولين بمنزلة «أعطيتُ». تقول: سلبتُ زيداً ثوبَه. كما تقول: أعطيتُ زيداً ثوبَه. ومن قال: سلبتُ زيداً ثوبَه وجعل «ثوبه» بدلاً من «زيد»، قال إذا بُنِيَ الفعل للمفعول: سُلب زيدٌ ثوبُه. وإنما يجوز هذا فيما اشتمل عليه المعنى. ولو قلت: ضرب

(١) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى العالم اللغوي المشهور. ولد سنة ١١٠هـ، وتلقى علومه على أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وغيرهما. من أشهر مصنفاته: مجاز القرآن وشرح نقائض جرير والفرزدق. توفي في حدود سنة ٢١٠هـ. (انظر في ترجمته: نزهة الألباء ١٠٤ ـــ ١١١؛ وإنباه الرواة ٣/٢٧٦ ـــ ٢٨٧).

زيدٌ أَبوه لم يجز، لأنه غيره وليس ملتبساً بـه. وأهل الكـوفة يجيزونه.

مسألة

ويقال: على كم من وجه (٤٥/ب) يجوز: ضُربَ زيدٌ رأسُه؟

والجواب: إن سيبويه قال: يجيء هذا على وجهين: على أنه أراد ضُرب رأسُ زيدٍ. ولكنه ثَنّى الاسم توكيداً. وعلى أنه تكلم فقال: ضُرب زيدٌ ثم بدا له أنْ يبين الموضع الذي وقع فيه الضرب. وعلى الوجه الأول يتأول قوله تعالى(١): ﴿ولِلّهِ عَلى النَّاسِ حِجّ البيتِ مَنْ آستطاعَ إليه سبيلاً﴾ وهذا مذهب البصريين. فأمّا الكِسَائي، فأجاز أنْ يكون هذا شرطاً. والجَزَاء محذوفاً. والتقدير عنده: مَنْ آستطاعَ إليه سبيلاً فليحج، أوْ فَعليْه الحَجّ.

مسألة

ويقال: هل يجوز أنْ يبدل الفعل من الفعل؟

والجواب: إنّه يجوز إذا كان المعنى مشتملاً عليه، وأكثر ما يجيء ذلك في الشرط والجزاء. فمما جاء منه في الشرط. قول الشاعر(٢):

٦٣ـ مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

فأبدل «تُلِمّ» مِنْ «تَأْتِنَا». ومما جاء منه في الجَزاء قِراءة من

---

(١) سورة آل عمران/ آية ٩٧.

(٢) الشاهد لعبدالله بن الحر الجعفي في الخزانة ٣/٦٦٠ ـ ٦٦٤؛ والدرر ٢/١٦٦. وهو من غير نسبة في سيبويه ١/٤٤٦؛ والمقتضب ٢/٦٣؛ وشرح المفصل ١٠/٢٠. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٤٤٤).

قرا[1]: ﴿ومَنْ يَفْعلْ ذلك يَلْقَ آثاماً يُضاعفْ له العَذاب﴾. وقد جاء في غير ذلك. قال[2]:

٦٤ـ إنّ عَليّ اللّهَ أنْ تُبَايِعا ....

تُؤخذُ كرهاً أوْ تَجِيء طَائِعا ....

مسـألة

ويقـال : لم جاز بدل الغلط في الكلام، ولم يَجزْ في القرآن ولا في الشِّعر؟

والجواب : إنّ القرآن مُنزَّهٌ عن الغلط والسهو والنسيان، لأن الله تعالى لا يجوز عليه شيء من ذلك. وأمّا الشّعر فإن الشاعر يُحككهُ ويُعيدُ فيه نظره ويُثَقّفه من جميع جهاته، فلم يجزْ منه ذلك، وجاز في الكلام لأن لسان المَرءِ في المنثور، قد يسبق إلى ما لا يريد فيتداركه ويرجع إلى ما أراد. والأجود أنْ يأتي بحرف الاستدراك فيقول: بَلْ كذا. وفي بدل الغلط نكتة ينبغي أن يوقف عليها، وذلك أنْ ينظر المتكلم، فإنْ كان قد تبين له الغلط بعد أَنْ نَوّن الاسم الأول، أتى بالاسم الثاني ووقف عليه أو أعربَ إن آتصل بشيء بعده. وإنْ كان إنّما تبين له الغلط قبل أنْ يتم الاسم الأول، فإنّه يقف عليه ولا يجوز أَنْ يُعْرِبَه لأنّه يصيرُ معتمداً للغلط. وذلك لا يجوز.

□ □ □

---

(١) سورة الفرقان/ الآيتان ٦٨، ٦٩.

(٢) من غير نسبة في سيبويه ١/٧٨؛ والمقتضب ٢/٦٣؛ والخزانة ٢/٣٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/١٩٩. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٤٦١).

بــاب النســق

قال صاحب الكتاب: ويسميه البصريون العطف بالحروف. وحروفه عشرة: «الواو» للاجتماع و«الفاء» للإتباع و«ثُمَّ» للتَّراخي و«أو» لأحد اللذَيْنِ تَقع «أو» بينهما. و«لا» تنفي عن الثاني ما دخل فيه الأول. و«أم» تقع بعد ألف الاستفهام عديلة لها بمعنى أي. و«بَل» للاستدراك بعد الإثبات والنفي. و«لكِنْ» للتدارك بعد النفي خاصة. و«إمّا» بمنزلة «أَوْ» في الشك والتخيير. و«حَتّى» كالواو إلا أَنّ ما بعد «حتى» مُحقَّرٌ عما قبلها أو مُعَظَّم. وهذه الحروف العشرة (٤٦/أ) تُدْخِلُ ما بَعْدَها في إعراب ما قبلها رفعاً كان أو نصباً أو جراً. تقول: جاءني رجلٌ وامرأةٌ. ورأيت رجلاً وامرأةً. ومررتُ برجلٍ وامرأةٍ. وكذلك قام زيد وعمرو. وضربت زيداً وعمراً. ومررت بزيد وعمرو. وكذلك إنْ جعلت موضع الواو «فاءً» أو «ثم» أو «لا» أو «بل» أو «لكن» فالإعراب بحاله، وإنْ تغيرت المعاني. والاختيار إذا عطفت بالواو، أَنْ تخرج الخبر والضمير على عدد الأسماء، كقولك: زيد وعمرو قائمان، وزيد وعمرو قاما. وزيد وعمرو مررت بهما. ويجوز التوحيد في جميع ذلك فتقول: زيد وعمرو قائم. حَذفتَ خبر الأول ودللت عليه بخبر الثاني. وكذلك زيد وعمرو قام. وكان زيد وعمرو ضربته. قال الله تعالى[1]: ﴿واللّهُ ورَسُوْلُه أَحقُّ أَنْ يُرْضُوه﴾. وقال[2]: ﴿والّذينَ يَكْنِزُون الذَّهَبَ والفضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها في سَبيلِ

---

(١) سورة التوبة/ آية ٦٢.

(٢) سورة التوبة/ آية ٣٤.

اللّهِ﴾ فوحد الضمير، ولو ثَنّاه خرج على عدّة ما تقدم من الأسماء. وتقول: زيد فعمروٌ قائم. توحد. ولو ثنيت فقلت: قائمان، جاز. وكذلك زيد ثم عمرو قائم. ويجوز قائمان. فأمّا زيدٌ أو عمرو قائم. فالتوحيد لا غير. وكذلك إمّا زيد وإمّا عمروٌ قائم. التوحيد لا غير. وكذلك زيدٌ بل عمروٌ قائم، التوحيد لا غير. وكذلك ما زيدٌ ولكنْ عمروٌ قائم، التوحيد لا غير. وأَمّا القومُ حتى زيدٌ خارجون فجمع الخبر الوجه. ولو قلت: حتى زيدٌ خارجٌ فحذفتَ خبر الأول وجعلت الخبر عن الثاني، جاز.

* * *

مسائل هذا البـاب

ويقـال : ما المُوآخاة بين حروف العطف؟ وكيف ترتيبها؟

والجواب : إنّ «الواو» و«الفاء» و«ثُمّ» متواخيات لأنهن يدخلن ما بعدهن في معنى ما قبلهن وفي إعرابه إلا ما بينهن من التفاوت في الاجتماع والتعقيب والتراخي. و«أَوْ» و«أَمْ» و«إِمّا» متواخيات، لأنهن لأحد الشيئين فقط. و«بل» و«لكن» متواخيان لأنهما موجبان للثاني دون الأول. و«لا» و«حتى» مفردتان لأن «لا» تخرج الثاني مما دخل فيه الأول. و«حتى» تدخله فيما دخل فيه الأول، إلا أَنَّ فيها معنى التعظيم والتحقير فلذلك خالفت الواو وأختيها، وصارت مفردة على حدتها.

مسـألة

ويقـال : كَم للواو مِن موضع؟

والجواب : إنّ لها ستة مواضع :

أحدها: أَنْ تكون جامعة عاطفة ولا دلالة فيها على الأول منهما نحو قولك: قام زيد وعمرو. ومما يدلك على أنّها لا ترتب، السماع والقياس والاستعمال. فمن السماع قوله سبحانه وتعالى[1]: ﴿فكيفَ كانَ عَذَابِي ونُذُرُ﴾ والعذاب بعد النُذر بدليل

(١) سورة القمر/ الآيتان ٢١، ٣٠.

قوله تعالى[1]: ﴿وَمَا كُنَّا مُعذبِين حتّى نبعث رسولاً﴾ وقال[2]: ﴿وآدخلوا (٤٦/ب) البـاب سُجّداً وقُولُوا حِطّةٌ﴾. وفي آية أخرى[3]: ﴿وقُوْلُوا حِطّةٌ وآدخُلوا البَاب سُجَّداً﴾. والقصة واحدة. ومنه قول حسان[4]:

٦٥ـ بَهَاليلُ مِنْهم جَعْفرٌ وآبنُ أُمِّهِ　　عَليٌّ ومِنْهُم أحْمَدُ المُتَخَيّرُ

ومثلـه:

ومِلّتنا أنّنا مُسلمون على دين صَدّيقنا والنبي. فهذا كلام غير مرتب. وأما القياس، فإن الواو فيما اختلف لفظه بمنزلة التثنية والجمع فيما آتفق لفظه. تقول: قام زيد وعمرو. وقام الزيدان. فكما أنّ التثنية لا ترتيب فيها، فكذلك نظيرها. ومن ذلك أنّهم يقولون: اختصم زيد وعمرو. ولو كانت الواو مرتبة لم يجز، كما لا يجوز، اختصم زيد فعمرو أو ثم عمرو.

وأما الاستعمال، فإنك لو قلت: آشترِ لي ثوباً ورداءً، فآشتري الرداءَ ثم الثوب لم يكن عاصياً. ولو قال: آشترِ لي ثوباً فرداء، أو ثم رداء فبدأ بشراء الرداء، لكان عاصياً. ووجدناهم يقولون زُرْ زيداً وعمراً بعده. ولا يقولون: زُرْ زيداً فعمراً بعده. ولا ثم عمراً بعده، لأن «الفاء» و«ثمّ» للترتيب. وقد كفى ذلك عن ذكر بعد. وهذا دليل قاطع.

---

(١) سورة الإسراء/ آية ١٥.
(٢) سورة البقرة/ آية ٥٨.
(٣) سورة الأعراف/ آية ١٦١.
(٤) ديوانه ص ٢٢٤.

والثاني: أَنْ تكون جامعةً غير عاطفة. وهي التي تُسمى واو «مَعْ». وقد فسَّرنَاها فيما تقدم.

والثالث: أَنْ تكون بدلاً من «باء» القسم.

والرابع: أَنْ تكون خَلفاً مِنْ «رُبَّ». وقد فسّرناهما فيما سلف.

والخامس: أَنْ تكون حرفاً من حروف الابتداء وذلك نحو قوله تعالى[1]: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُم وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُم أَنْفُسُهم﴾. وسيبويه يقدرها بـ «إذْ».

والسادس: أَنْ تكون زائدة، نحو قولك: كُنْت ولا شَيء لك. وعلى هذا حَمَل بعض النحويين قوله تعالى[2]: ﴿فَلمّا أَسْلَما وتَلَّه للجَبِيْن ونَادَيْنَاه﴾. وكذلك[3]: ﴿حَتّى إِذَا جَاءوها وفُتِحَتْ أَبْوابُها.

ومثلــه[4]:

٦٦ــ فَلمّا أجزْنا سَاحَةَ الحَيّ وانْتَحَى بِنَا بَطنُ حِقْفٍ ذي عِقافٍ عَقَنْقَلِ

مسألـــة

ويقـــال : كم من موضع للفاء؟

والجواب : إنَّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون عاطفةً مرتبةً تدل على أَنّ الثاني يتلو الأول من غير مهلة بينهما، نحو قولك: ضربت زيداً فعمراً. ولهذا جعلت في الجواب.

---

(١) سورة آل عمران/ آية ١٥٤.

(٢) سورة الصافات/ الآيتان ١٠٣، ١٠٤.

(٣) سورة الزمر/ آية ٧٣.

(٤) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥.

والثاني: أَنْ تكون جواباً، وهي في الجواب على ضربين:

أحدهما: أنْ يكون ما بعدها مستأنفاً وذلك في الشرط.

والثاني: أنْ يكون ما بعدها منصوباً بإضمار «أن». وهذا له موضع، يفسر فيه إن شاء الله تعالى.

مسألة

ويقال : «كم من موضع لـ «ثُمّ»؟

والجواب : إنّ لها موضعاً واحداً، وهو أَنْ تكون عاطفة مرتبة إلا أَنّ فيها تراخياً بخلاف «الفاء». وذلك نحو قولك: دخلت مكة ثم المدينة. وزعم بعض (٤٧/أ) النحويين أَنّها تكون في معنى «الواو» نحو قوله تعالى[١]: ﴿ولَقد خَلقْنَاكُم ثُمّ صَوَّرْنَاكم ثُمّ قُلنا للملائكةِ آسْجُدوا لآدم﴾ وخَلْقُنا وتَصْويْرنا كان بعد القول للملائكة آسجدوا لآدم. وهذا عند حُذّاق النحويين على خلاف ما ذهب إليه. ولهم فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّه ترتيب في الأخبار لا في حقيقة المعنى. كما تقول: أنا مسافر غداً، ثم إنّي اليومَ قاصدٌ إلى زيد.

والثاني: أنّ المعنى، ولقد خلقنا إيّاكم ثم صوّرنا إيّاكم. ثم قلنا للملائكة آسجدوا.

والثالث: أنّ الخطاب لنا، والمراد أبونا آدم عليه السلام على حد قول العرب: نحنُ هَزمْناكم يوم كذا، وقَتلناكم يوم حليمة. أي آباؤنا هَزموا آباءكم وقَتلوهم.

---

(١) سورة الأعراف/ آية ١١.

مسألة

ويقال : كم ل «أو» من موضع؟

والجواب : إن لها أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون شكاً نحو قولك: أكلتُ خبزاً أو تَمْراً. أنتَ شَاكٌّ في أَيّهما أكلت ومتيقن أَنَّك أكلتَ أحدَهما.

والثاني: أن تكون تخييراً، كقولك: تزوج هنداً أو آبنَتَها. أي أنت مخيّر في إحداهما، وليس لك الجمع بينهما.

والثالث: أَنْ تكون إباحة كقولك: جالِسْ الحسَنَ أَوْ آبنَ سِيْرين. أي مباح لك مجالستهما، ومجالسة أحدهما. والفرق بين التخيير والإباحة، أنك مطيعٌ، فعلتهما جميعاً أو أحدهما.

والرابع: أَنْ يضمر بعدها «أَنْ» وتكون في معنى «إلا أَنْ» ولها موضع تشرح فيه.

مسألة

ويقال : كم من موضع ل «لا»؟

والجواب : إنّ لها أربعة مواضع:

أحدها: أَنْ تكون نفياً، وإذا كانت كذلك، كانت عاملة وغير عاملة. نحو: لا رجلٌ عندك، ولا رجلَ عندك. وقد شرحنا ذلك فيما تقدم.

والثاني: أَنْ تكون نهياً نحو: لا تَقمْ، ولا يَخرجْ زيدٌ. ولها موضع تشرح فيه.

والثالث: أنْ تكون عاطفةً نحو قولك: قام زيد لا عمرو. ولا يعطف الماضي على مثله، إلا مع التكرير نحو قوله تعالى[1]: ﴿فَلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾. أي لم يصدق ولم يصل.

والرابع: أنْ تكونَ زائدة وذلكَ نحو قولك: ما قامَ زيد ولا عمرو. ومن زيادتها قوله تعالى[2]: ﴿مَا مَنَعكَ ألا تَسْجدَ﴾. والمعنى أن تسجدَ.

ومثلــه[3]:

٦٧ــ وَمَا أَلـومُ البِيْضَ ألا تَسْخَــرا ....

ومن ذلك[4]: ﴿لِئلا يَعلمَ أَهْلُ الكِتَابِ﴾. والمعنى: ليعلم، وإنما تزاد للتوكيد ولتحسين الكلام.

مسألــة

ويقــال : كم من موضع ل «أَمْ»؟

والجواب : إنّ لها موضعين:

إحداهما: أنْ تكون معادلة لألف الاستفهام. وتكون معها بمنزلة «أي» وذلك نحو قولك: أزيدٌ عنْدَك أَمْ عمرو. والمعنى أيُّهما عندك. كأنك تدعي (٤٧/ب) كون أحدهما عنده. والجواب أن

---

(١) سورة القيامة/ آية ٣١.

(٢) سورة الأعراف/ آية ١٢.

(٣) لأبي النجم العجلي في الخصائص ٢/ ٢٨٢؛ ومجاز القرآن ١/ ٢٦؛ ومن غير نسبة في المقتضب ١/ ٤٧. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٣٤٨).

(٤) سورة الحديد/ آية ٢٩.

تعين الذي عندك بآسمه. فإن قال: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ كان جوابه نعم أو لا. لأن معناه أحد هذين عندك.

والثاني: أنْ تكون منقطعة وذلك على ضربين:

أحدهما: في الاستفهام.

والثاني: في الخبر.

فمثال الأول، أزيدٌ عندك أمْ عندك عمرو. كأنّك آستفهمت أولاً عن زيد ثم بَدا لك فآستفهمت عن عمرو. والنحويون يقدّرونه على معنى بل أعندك عمرو.

ومثاله في الثاني قول العرب: إنّها لأبلٌ أمْ شاء. كأنه قال: إنها لأبل. متحققاً ثم آعترضه شك فقال: أمْ شاء. والمعنى بَلْ شاءٌ.

وقد تأتي «أمْ» في معنى ألْ التّعريف، نحو قوله[1]:

٦٨ـ ذَاكَ خَلِيْلي وذُو يُعَاتِبُني   يَرْمِي وَرَائي بآمْسهَم وآمْسَلمة

وفي الحديث[2]: «ليسَ من آمْبِرّ امْصِيَام في آمْسَفَر». أي ليس من البِرّ الصّيام في السفر. رَوَاه النمر بن تَوْلب العُكْلي[3]، ويذكر

(١) الشاهد لبجير بن عنمة الطائي في المقاصد النحوية ١/٤٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨؛ واللسان «ذو» ٢٠/٣٤٧. وهو من غير نسبة في اللسان «سلم» ١٥/١٨٩؛ وشرح المفصل ٩/٢٠. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٨٢٧).

(٢) انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥/٤٣٤؛ وشرح المفصل ٩/٢٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٧؛ وشرح المفصل لابن الحاجب ٢/٤٠٦؛ وإبدال الميم من لام التعريف لغة حمير وبعض طيء.

(٣) هو النمر بن تولب العكلي، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وهو كبير السن ووفد على النبي الكريم وروى عنه حديثاً. توفي نحو ١٤هـ. (انظر ترجمته في: الإصابة رقم ٨٨٠٢؛ والأعلام ٩/٢٢).

أنّه لم يَرْوِ عن النبـي عليه السلام، إلا هذا الحديث وحده. ويروي عن أبـي هريرة[1] أنه قال حين حُوصر عثمان رضي الله عنه: «طَابَ آمضربُ وحَل آمْقِتال». يريد طابَ الضَّرب وحَلّ القِتَال.

مسـئـلة

ويقـال: كم من موضع ل «بَلْ»؟

والجواب: إنّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون آستدراكاً بعد غَلطٍ أَوْ سهو أَوْ نِسْيان. كقولك جاءني زيدٌ بل عمرو. ورأيتُ فرساً بَلْ حماراً.

والثاني: أنْ تكون لترك الشيء لما هو أهم منه نحو قولك: جاءني زيد فأكرمته بَلْ أجلسته في مجلسي وخلعت عليه. والإضراب يجمع هذين المعنيين لأنك تضرب عن الأول وتوجب للثاني. وسواء في ذلك الإثبات والنفي عند البصريين. فأما الكوفيون، فلا يوقعونها إلا بعد نفي نحو قولك: ما قَام زيد بل عمـرو. والقرآن جاء بخلاف ذلك لأنها جاءت فيه بعد الإثبات وبعد النفي. وذلك قوله تعالى[2]: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكم، هَذا ذِكْرُ مَنْ مَعي وذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْلَمُون﴾. وقال[3]: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ على قُلُوبِهِم مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.

(١) هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي الملقب بأبـي هريرة. صحابـي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له. أسلم سنة ٧هـ ولزم صحبة الرسول الكريم. توفي بالمدينة سنة ٥٩هـ. (انظر ترجمته في: الإصابة (الكنى) ١١٩٠؛ والأعلام ٤/ ٨٠).

(٢) سورة الأنبياء/ آية ٢٤.

(٣) سورة المطففين/ آية ١٤.

مسألة

ويقال : كَمْ مِنْ موضع لِ «لَكنْ»؟

والجواب : إنّ لها موضعاً واحداً، وهو أَنْ تكون آستدراكاً بعد نفي، نحو قولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو. فإنْ كان ما بعدَها جملة منفية، جاز أَنْ تقع بعد الإثبات نحو قولك: قَامَ زيدٌ لكنْ عمرو لَمْ يَقُمْ. فالنفي لازم لـ «لكن» إمّا متقدماً أو متأخراً. وقد أجاز بعض الكوفيين أَنْ تقع بعد إثبات مع المفرد نحو: قام زيد لكنْ عمرو. على معنى بل عمرو. وهذا بعيد لا يعرف في كلام العرب.

ويقال : كم من موضع لـ «إمّا»؟

والجواب : (٤٨/أ) إنّ لها موضعين:

أحدهما: أَنْ تكون شكاً كقولك: أكلتُ إمّا خُبْزاً وإمّا تَمْراً. والفرق بينها وبين «أَوْ» أَنّك مع «أو» إنّما شككت بعد أَنْ مر أول كلامك على اليقين. ومع «إمّا» بيَّنت كلامك على الشك. ونظير ذلك: ظننتُ زيداً قائماً، وزيداً ظننتُ قائماً. فالأول بمنزلة «إمّا» والثاني بمنزلة «أَوْ».

والثاني: مِن موضعي «إمّا»: أَنْ تكون للتخيير كقولك: كُلْ إمّا خُبزاً وإمّا تمراً. وليست «إمّا» في الحقيقة من حروف العطف. ألا ترى أنه لا يخلو أَنْ يراد الأولى أَوْ الثانية فلا يجوز أَنْ تكون الأولى عاطفة، لأن حرف العطف لا يُبْتَدأ به، ولا يجوز أَنْ تكون الثانية عاطفة، لأنّ معها الواو. ولا يجمع بين حرفي عطف ولكن النحويين لمّا رَأوا إعرابَ ما بعدها، كإعراب ما قبلها، أَدْخلوها في جملة حروف العطف على جهة التقريب والمسامحة.

مسألة

ويقال : ما حكم «حَتّى»؟

والجواب : إنّ حكمها أنْ تقع بعد جمع لأنّها لإخراج شيء من جملة تعظم عنها أو تصغر، وأصلها الغاية في جميع وجوهها. إلا أنّ الغاية تنقسم إلى معانٍ، منها: أن تكون إلى وقت من الزمان. ومنها، أنْ تكون إلى حدٍ من المكان. ومنها: أنْ تكون إلى العِظَم أوْ الحَقَارة، وما أشبه ذلك. وقد ذكرنا مواضعها فيما سَلف من الكتاب.

مسألة

ويقال : عَلامَ يجوز زَيدٌ وعَمرو قَائمٌ؟

والجواب : إنّه عند سيبويه على حذف خبر الأول. والتقدير: زَيد قائمٌ وعمرو قائمٌ. وأمّا أبو العباس فيرى أنّه على التقديم والتأخير كأنه قيل: زيد قائم وعمرو. وهذا أَقْيس لأنّك إذا جعلت «قائماً» خبراً عن الأول، وحذفت خبر الثاني، كنتَ قد حذفت ما في الكلام عليه دليل ثابت قد استقر. وليس كذلك حذف خبر الأول، لأنك حذفت من قبل أنْ يتقدم الدليل. ونظير ذلك قوله تعالى[1]: ﴿واللّـهُ ورَسُولُه أَحَقّ أَنْ يُرْضُوه﴾. وتقديره عند سيبويه: واللّـهُ أَحقّ أَنْ يُرضوه، ورسُولُه أَحقّ أَنْ يُرْضُوه. وتقديره عند أبي العباس: واللّـهُ أَحقُّ أَنْ يُرْضُوه ورسولُه. ومثل ذلك[2]:

---

(١) سورة التوبة/ آية ٦٢.

(٢) الشاهد لقيس بن الخطيم في زيادات ديوانه ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩؛ وسيبويه ١/٣٧ ـ ٣٨، وهو لعمرو بن امرىء القيس في مجاز القرآن؛ والخزانة ٢/١٩٠. وفي صفحة ١٩٣ من الخزانة أورد البغدادي قصة هذا الشاهد والسبب الذي من أجله اختلف الرواة في =

٦٩ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْـ ـدَكَ رَاضٍ والـرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وهذا يقوي مذهب سيبويه لإفراد الخبر. وقال[1]:

٧٠ـ رَمَانِي بأمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِـدِي بَرِيْئاً ومن حَولِ الطَّوِيِّ رَمَانِي

وهذا لا دليل فيه لأحد الرجلين دون الآخر. فأما قوله تعالى[2]:

الإفـراد

﴿والَّذِينَ يَكْنِزُون الذَّهَب والفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَها في سَبِيلِ اللَّـهِ﴾ ففيه أقوال:

أحدها: أنْ تكون (٤٨/ب) على ما قدَّمناه من الاكتفاء بأحدِ الضميرين، كما اُكْتُفِيَ هنالك بأحد الخَبَرين.

والثاني: الضمير يعود على ما يدل عليه الذهب والفضة، لأنهما يدلان على الأقوال وهي مؤنثة.

والثالث: أنْ يعود إلى ما تدل عليه «يَكْنِزُون» لأنه يدل على الكنوز، والكنوز مؤنثة.

والرابع: إنَّ الذهب والفضة جنس واحد بدلالة أنَّ أحدهما يؤخذ عن الآخر في الزكاة، وكلاهما مؤنث، لأن الذهب جمع ذهبة، وكل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء، فتأنيثه سائغ. وكذلك تذكيره. فلما ضم مؤنث إلى مؤنث، أنث الضمير العائد حملاً

= نسبه. وهو للمرار الأسدي في معاني القرآن ٢/٣٦٣؛ ولدرهم بن زيد الأنصاري في الانصاف ١/٦ ومن غير نسبة في المقتضب ٣/١١٢، ٤/٧٣. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٧٢٥).

(١) الشاهد لابن أحمر في ديوانه ص ١٨٧؛ وسيبويه ١/٣٨. وقد نسبه المحبّي في تنزيل الأبيات ٤/٥٤٩ للفرزدق. وهو في مجاز القرآن ٢/١٦١ للأزرق بن المرد. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٣٠٢٢).

(٢) سورة التوبة/ آية ٣٤.

على معنى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى، وعلى هذا حمل قوله تعالى[1]: ﴿وكُنَّا لِحُكْمِهم شَاهدين﴾ يعني داود وسليمان عليهمـا السلام. وروي عن آبن عباس[2] في قوله تعالى[3]: ﴿فَإِنْ كان لَهُ إِخْوَةٌ فلأمِّه السُّدُس﴾ إنهم آثنان فصاعداً. ويحسن الافراد مع «الفاء» و«ثم» لأنهما بخلاف الواو من حيث كانت الواو تجمع من غير ترتيب، وهما مرتبان. فأما «أَوْ» و«أَمَّا» و«بَلْ» و«لكِنْ» و«لا»، فلا يجوز معهن إلا إفراد الخبر، لأن المقصود معهن أحد الاسمين. فأمَّا قوله تعالى[4]: ﴿إنْ يكنْ غنياً أَوْ فقيراً فاللّـه أَوْلى بهما﴾ فمحمول على المعنى، لأن القصد إليهما جميعاً في الحقيقة.

□ □ □

(١) سورة الأنبياء/ آية ٧٨.
(٢) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب، صحابي جليل. ولد بمكة سنة ٣ ق. هـ. ونشأ في بدء عصر النبوة ولازم رسول الله (ص) وروى عنه الأحاديث الصحيحة. توفي في الطائف سنة ٦٨هـ. (انظر ترجمته في: الإصابة رقم ٤٧٨١؛ ونكت الهميان ص ١٨٠).
(٣) سورة النساء/ آية ١١.
(٤) سورة النساء/ آية ١٣٥.

بـــاب النّــداء

قال صاحب الكتاب: والمفرد مَبْني على الضم بلا تنوين كقولك: يا زيدُ، ويا عمرو، ويا بكر، والمضاف نصب، كقولك: يا عبدَاللَّـهِ ويا أَبَا زَيْدٍ وَيَا أَخَا عَمْرٍو ويَا رَاكبَ الفرسِ ويا رَاحمَ المَسَاكين. ونعت المضاف نصب: يا أَخَا زيدٍ الظريفَ، تنصب الظريف إذا جعلته نعتاً للأخ. وتجره إذا جعلته نعتاً لزيد. فأَمَّا، يا زيد الكريم. فلك في «الكريم» الرفع على لفظ زيد، والنصب على موضعه. لأن موضعه نصب. وكل منادى مفعول به. وتقول: يا رجلاً أَقْبل. تنصب النكرة كما نصبت المضاف. وكذلك نعتهـا نحو: يا رجلاً واقفاً أَقْبل. فإن أشرتَ إلى رجلٍ بعينه فعرفته بالإشارة والخطاب قلت: يا رجلُ بالضم. قال الأعشى[1]:

٧١ــ قَالتْ هريرةُ لَمَّا جئتُ زَائـرَها وَيْلي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يا رَجُلُ

فإن نعته، أَدْخلت الألف واللام على النعت فقلت: يا رجلُ الواقفَ، بالرفع. والواقف بالنصب، مثل نعت زيد سواء. وتقول: يا أَيُّها الرجلُ أَقْبل. فتبنى «أي» على الضم وهو المنادى في تقدير الإعراب وترفع «الرجل» على لفظ «أي» ولا يجوز نصبه على موضع «أي» لأن الوقوف على «أي» دون الرجل، لا يستقيم، كما صلح ذلك في نعت زيد. وتقول: يا هذا الرجلُ بالرفع، والـرجلَ بـالنصب، لأن «هذا» يـوقف عليه، فنعْتُـه كنعت زيـد (٤٩/أ)

(١) ديوانه ص ٩٣.

بلا خلاف. وتقول: يا أيُّها الرَّجلُ زيدٌ. ترفع «زيداً» وتنونه إذا جعلته عطف بيان. وكذلك يا أيُّها الرجلُ عبدُالله. ترفع عبدالله لأنه عطف بيان، المرفوع في اللفظ والموضع. وتقول: يا زيدُ وعمرو وتبنيهما على الضم. ويا زيدُ وعبدَالله. ويا عبدَالله وزيدُ. تضم المفرد وتنصب المضاف. ولا تعتبر التقديم والتأخير في ذلك. وتقول: يا غلامُ بالضم على تقدير يا أيُّها الغلام. وإنْ نَوَيْت إضَافته إلى يَائِك قلت: يا غُلامي بياء ساكنة. وإنْ شئت يا غُلاميَ بفتح الياء. وإنْ شِئْت ألحقتها الهاءَ في الوقف فقلت: يا غُلامِيَهْ. وإنْ شئت أبْدلت من الكسرةِ التي قبل الياء فتحةً، وأبدلتَ من الياء ألفاً. وإنْ وقفتَ عليه، ألحقتَه الهاء فقلت: يا غُلامَاه، وإنْ وصلتَه، حذفت الهاء. وإنْ أثْبَتَّها، فإنْ شئت كسرتها كنون الاثنين، وإنْ شئت ضَممْتَها كآخر المنادى المفرد. وإنْ شئتَ قلت: يا غُلامِ تحذف الياء وتترك الكسرة، كما تحذف التنوين من زيد. وقالوا: يآبنَ أُمَّ أَقْبِلْ. ففتحوهما جميعاً. وكذا يآبنَ عَمَّ. لأنه كثر آستعمالُ هذين اللفظين، يقُوله كلُّ واحدٍ لمن يلقاه فبنوهما على أخف الحركات. وإنْ شئت كسرت أحدهما على تقدير الإضافة وحذفت الياء. وإنْ شئت لم تحذف الياء فقلت: يآبْنَ أُمّي ويآبنَ عَمّي ويآبنَ أَبي. وإنْ شئت أبدلتَ الياء ألفاً فقلت: يآبْنَ أُمَّاه ويآبْنَ عَمَّاه. وقال[1]:

٧٢ـ يآبْنَةَ عَمّـاً لا تَلومي وآهْجَعِي ....

وقَالوا: يا أَبَتِ ويا أَمة فزادوا التاء في هذين الاسمين للنداء خاصة. وأكثر الكلام أنْ تزاد هذه التاء في الوقف وتحذف التاء وتبقى الكسرة. وقالوا:

---

(١) الشاهد لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٣٤؛ وسيبويه ٣١٨/١؛ والخزانة ١٧٣/١؛ والمقاصد النحوية ٢٢٤/٣؛ وهو من غير نسبة في المقتضب ٢٥٢/٤؛ والحجة لابن خالويه ص ١٤٠؛ والخصائص ٢٩٢/١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٤٦٩).

يا لزَيْدٍ ففتحوا اللام لأنها لام الاستغاثة. وقالوا: يَا زَيْدَاه. فألحقوا الألف. وإذا وَقفوا عليه ألحقوه «الهاء» وتسمى النُّدْبَة. وإنَّما يُفْعَلُ ذلك إذا دعوا نائماً أوْ هالكاً. وقالوا: يا حَار، يريدون «الحارث» فحذفوا الثاء، ويسمى الترخيم. وكذا يا عَامِ، يريدون «عامراً». وكذلك يا «مَالِ»، يريدون «مالكاً». وكذا يا صاح، يريدون «صاحب». ويجوز ذلك في كل آسم زاد على ثلاثة أحرف. وأكثر ما استعمل في هذه الأسماء الأربعة وفيما فيه الهاء، نحو: يا طَلْحُ أقبل. يريدون يا طَلحة. ولك في آخره الضم كآخر المنادى المفرد، ولك أن تتركه على ما كان عليه قبل الحذف نحو يا حَارُ بالضم، ويا حَارِ بالكسر. وكذا يا طَلحُ بالضم، ويا طَلْحَ بالفتح في طلحة.

* * *

مسائل هذا الباب

ويقال : ما المُنادى؟

والجواب : إنّه المدعو على طريقة يا فلان وهو مفعول في الحقيقة. وفي تقدير العامل فيه اختلاف. فسيبويه يرى أنَّ العامل فيه فعل مضمر متروك إظهاره (٤٩/ب) تقديره: يا أدْعو زيداً، ويا أُنَادي زيداً وما أشبه ذلك. وذهب ابن السّراج إلى أنه لا يجوز لأنه يوجب أن يكون النداء خبراً وليس الأمر كذلك بإجماع. قال: فإن قيل: ما تقدير العامل فيه؟ قيل: المصدر أصل الأفعال يؤخذ منه فعل على جهة الخبر وفعل ليس بخبر كفعل الأمر. وكذلك يمكن أَنْ يؤخذ منه فعل يدل على النّداء وليس بخبر ويكون على بعض أبْنية الأفعال كأنَّه في التمثيل وإنْ لم يتكلم به على هذا المعنى. يا أراد عبدالله فيكون «أَرَاد» يدل على النداء كما يدل «أَرِدْ» على الأمر وإنْ لم يستعمل ذلك الفعل على هذا المعنى، ولكنه مدلول عليه.

وفي هذا القول تعسف وليس تحته طائل. وللمحتج لسيبويه أَنْ يقول: الفعل المحذوف إذا لزم حذفه صار بمنزلة ما يدل على المعنى دلالة التضمين لأنه يدل عليه من غير ذكر لفظ موضوع له. وإذا كان كذلك خرج عن معنى الخبر. وإذا قدر بالذكر له رجع إلى معنى الخبر للتصريح الذي وقع به. واحتج سيبويه بقولهم:

إيَّاك أَعْنِي، من جهة أنه في معنى المنادى، وإنْ ظهر عاملُه مع أَنَّ تقديرَه: يا إنسانُ إيَّاكَ أَعْنِي. فالمعنى يؤول إلى شيء واحد.

مسألـــة

ويقـــال : فإذا كان المنادى مفعولاً كما قدمت، فَلِم غيّر المفرد المعرفة؟

والجواب : إنّه أَشْبَه المضمر من ثلاثةِ أَوْجه:

أحدها: أنّه مخاطب، والمخاطب حقه أَنْ يكون مضمراً تاءً أَوْ كافاً.

والثاني: أنَّه معرفة، كما أنَّ المضمر لا يكون إلا معرفة.

والثالث: أنّه غيرُ مضافٍ كما أَنَّ المضمر لا يضاف. ولا يُبْنَى المنادى حتى تجتمع فيه هذه الأوجه. فإنْ سقط منها واحدٌ رجع إلى الإعراب الذي هو الأصل. فلما أَشْبه المضمر بُنِي كما بُنِي المضمر. وحُرّك لأنه كان له في الأصل تمكن فحركوه ليشعروا بهذا المعنى، كما حركوا «قَبْلُ» و«بَعْدُ».

مسألـــة

ويقـــال : فلم خصوه بالضم؟

والجواب : إن للعلماءِ عن هذا أَجْوبة:

أحدها: أنَّ الضمة أقوى الحركات، فلما أرادوا أَنْ يُشعروا بتمكنه في الأصل أعطوه أقوى الحركات إيذاناً بذلك وإعلاماً بأنه على خـلاف «كَـمْ» و«إذْ» و«أَيْنَ» و«كَـيْفَ» و«هَـؤُلاءِ» و«أَمْسِ» وما أشبه ذلك.

والثاني: أنّ الضم كان أَوْلى به من الفتح والكسر، لأنّ الفتح قَدْ كان له قبل البناء فتجنبوه لئلا يشبه حاله في حال إعْرابه. وتجنبوا الكسر كراهة أَنْ يشبه المضاف إلى المتكلم.

والثالث: أنه جعل غاية لقطعة من الإضافة في التقدير. وهذا قول الفَرَّاءِ. والوجه ما بَدأْنا به.

مسألـــة

ويقــال : على كم من قسم ينقسم المنادى؟

والجواب : (٥٠/أ) إنّه ينقسم على ثلاثة أقسام: مفرد ومضاف ومضارع للمضاف.

فالمفرد على ضربين: نكرة ومعرفة. فالنكرة منصوب على الأصل نحو: يا رَجلاً أَغِثْنِي، إذا لم تُقْبِل على واحد بعينه. والمعرفة على ضربين: **أحدهما**: ما كان معرفة قبل النداء، نحو: يا زَيدُ. **والثاني**: ما تعرف بالنداء، وهو على ضربين:

أحدهما: ما لا حرف تعريف فيه نحو: يا رَجُل و«يا جِبَالُ أَوِّبِـي مَعَهُ»[1].

والثاني: ما فيه لام المعرفة، فهذا ينادى بـ«يآيها» نحو قولك: يَآَيُّها الرَّجلُ. وإنما جاءوا بـ«أي» لتكون وصلة إلى نِداء ما فيه الألف واللام لأنهما لا يليان «يا» لأنها تخصص، وهما يخصصان. ولا يجمع بين حرفين لمعنى واحد، ولا يعرف الاسم من وجهين. فأما قولهم: يَا عَبْدَالله، فإنما جاز لبعد ما بين المعرفين ودخلت

---

(١) سورة سبا/ آية ١٠.

«ها» لتكون عوضاً عن قطع «أي» عن الإضافة وجعلت «أي» مضمومة لأنها هي المنادى في اللفظ فبُنِيَت كما بُني المُنَادى المفرد، وجعل الرجل نعتاً لازماً لأي. هذا مذهب سيبويه.

وقال الأخفش: أنْ تكونَ صِلَةً لِـ «أي» أقيس، ولا يجوز فيه إلا الرفع، هذا قول جميع النحويين إلا المَازني، فإنه أجاز فيه النصب قياساً على يا زيدُ الظريف. ولا يشبهه لأن هذا نعت يستغنى عنه، وذاك نعت لا يستغنى عنه. وهو المنادى في المعنى.

والمضاف على ضربين: **أحدهما**: ما كان عَلَماً نحو: يا عبدالله. والكنية تجري مجرى العلم نحو: يا أَبَا زيدٍ. ومما يدلك على ذلك قول الفرزدق[1]:

٧٣ـ مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْواباً وأُغْلِقُها حَتَّى أَتيتُ أَبَا عَمْرِو بنَ عَمَّارِ

فحذف التنوين كما يحذف من العَلَم.

والثاني: ما كان غير عَلَم، نحو: يا أَخَا زيدٍ، ويا راكبَ الفَرسِ. ويا رَاحِمَ المساكين. والمضارع للمضاف ما آتصل به كلام حتى طال نحو: يا خيراً مِنْ زيدٍ. ويا راكباً فرساً. والمضاف ومضارعه منصوبان على الأصل.

مسألــة

ويقــال : ما حكم النعت مع المعرب والمبني؟

---

(١) الشاهد في سيبويه ٢/١٤٨، ٢٣٧؛ واللسان «غلق» ٢/١٦٥؛ ومن غير نسبة في شرح المفصل ١/٢٧؛ وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٢٩٨).

والجواب : إنَّ نعت المعرب تابع له، لأنه ليس له موضع يخالف لفظه. فعلى هذا تقول: يا رَجلاً عاقلاً أَقْبِلْ. ويا عبدَالله العاقلَ تَعَالَ. ويا خَيراً مِنْ زيدٍ صالحاً قِفْ.

وأما المبني فيجوز في نعته الرفع والنصب. فالرفع من وجهين:

أحدهما: أَنْ تجعله تابعاً للفظ لأن الضم قد اطَّرد في المُنادى المفرد فأشبه الفاعل فأتبع نعته لفظه. هذا قول الخليل.

والثاني: أَنْ تضمر مبتدأ. وذلك قولك: يا زيدُ العاقلُ.

والنصب من وجهين:

أحدهما: أَنْ تجعله تابعاً على الموضع، لأن موضع المنادى نَصْبٌ كما تقدم.

والثاني: أَنْ تضمر فعلاً وتقطعه مما قبله. وذلك قولك: يا زيدُ العاقلَ. وعلى هذين الوجهين حمل قول جرير[1]:

٧٤ـ (٥٠/ب) **فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ مِنْـكَ يَا عُمـرُ الجَوادَا**

فإنْ كان النعت مضافاً نصبته ليس إلا. لأن المضاف في باب النداء نَصبٌ. أبداً.

مسئلـــة

ويقــال : لِـمَ جاز يا هذا الرجلُ ويا هذا الرجلَ؟

---

(١) الشاهد لجرير في شرح شواهد المغني ص ٢٠، ٢١؛ والخزانة ٢/٢٦٣، ٤/١١٠؛ وأمالي ابن الشجري ١/٣٠٧، ٢/٢٢٩؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٥٤؛ ومن غير نسبة في المقتضب ٤/٢٠٨. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٦٣٧).

والجواب : إنّ «هذا» اسم تام بمنزلة زيد وعمرو فيجوز في نعته ما جاز في نعت زيد وعمرو من الرفع والنصب. وليس بمنزلة «أي» وإنْ كان مبهماً لأنه يصلح عليه السكوت ولا يصلح على «يا أيها». وكذلك إنْ قلتَ: يا هذا الطويلُ والطويلَ. والطويل في الحقيقة وصف لمحذوف. وإنَّما يحذف إذا عرف المعنى وذلك أنْ يكون بحضرتك إنسانان يصلح خطاب كل واحد منهما إلا أنّ أحدهما طويل والآخر قصير. فإنْ وقع لَبْس لم يَجزْ حذف الموصوف.

مسئلة

ويقال : ما حكم يَأَيُّها الرَّجلُ زيدٌ؟

والجواب : أن يقال: إذا جعلت «زيداً» عطف بيان رفعته ونونته لأن العامل يعمل فيه وهو في موضعه. وقد يجوز نصبه على الموضع. والرفع أكثر. فإن جعلته بدلاً ضممت ليس إلا، لأنك تقدّره في موضع المبدل منه حتى كأنَّك قلت: «يا زيد» وكذلك «يأيها الرجل عبدالله» ترفع إذا جعلته عطف بيان، وتنصب إذا جَعَلْته بدلاً.

مسئلة

ويقال : ما حكم المعطوف والمعطوف عليه إذا قلت: يا زَيدُ وعمرو. ويا زيدُ وعبدَالله. ويا عبدَالله وزيدُ؟

والجواب : إنّ حكمه أن يعطى كل واحد من الاسمين ما كان يستحقه في النداء قبل العطف. فما كان حقه الضم ضُم، وما كان حقه النصب نُصب. إنْ شئت كان معطوفاً، وإنْ شئت كان على نداءين. وكلٌ حسنٌ جميلٌ.

مسـألـة

ويقـال : كم من وجه في قول القائل يا غُلامِ ؟

والجواب : إنّ فيه خمسة أوجه:

أحدها: أَنْ تقول: يا غُلامِ . وهذا هو الوجه. وبه جاء القرآن. تحذف الياء وتترك الكسرة تدل عليها.

والثاني: أَنْ تقول: يا غُلامِيَ وهو الأصل. تفتح الياء كما تفتح الكاف في غلامِكَ.

والثالث: أن تقول: يا غُلاميْ فتسكن الياء استثقالاً للكسرة عليها. فخالفت الكاف من هذا الوجه لأن «الكاف» ليست من الحروف التي تستثقل عليها الحركات.

والرابع: أَنْ تقول: يا غُلاماً أَقْبل. تبدل من الكسرة فتحة. ومن الياء ألفاً لأن الألف أخف من الياء. وزعم المازني أنَّه مطرد في النداء وغيره.

والخامس: أنَّه يقول: يا غُلامُ. فتجريه مجرى الأسماء المفردة. وقد قرأ بعض القراء: يا قَومُ بالضم. والأجود: يا قَوْمِ كما قدمناه.

مسـألـة

ويقـال : عَلامَ يجوز إثباتُ الهاء وضمها أو كسرها في نحو: يا غُلامـاهُ ويا غُلاماهِ؟

والجواب : (٥١/أ) إن هذا مذهب يراه الكوفيون. وينشدون[١] :

---

(١) لعروة بن حزام في الخزانة ٥٩٢/٤؛ وشرح المفصل ٤٦/٩. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٢٢٥).

٧٥ـ يَـا مَرْحَبـاه بحِمَـارِ عَفْـرَاء ....

ومثله[1]:

٧٦ـ يـا مَرْحَبَـاه بحمـار نَـاجِيَـهْ ....

وينشدون للمجنون[2]:

٧٧ـ فَقُلْتُ أَيَـا رَبّـاه أوْلُ سؤلَتِي   لِنَفْسي لَيْلَى ثُمَّ أنْتَ حَبِيبُهـا

وينشدون له أيضاً[3]:

٧٨ـ بِهِ عُذْتُ يَا رَبّاه مِنْ شر (...)   يَبِينُ الهوى مِنْ عَنْ يَمِيْنِي ويشْحَجُ

وأصحابنا لا يعرفون هذا ولا يجيزونه.

وأرى القاضي رحمه الله آقتدى فيه بأبي زيدٍ. لأنه أنْشد في نوادره[4]:

٧٩ـ وَقَـدْ رَابَنِي قَـوْلُهـا يَـا هَنَـا   هُ وَيْحَـكَ ألحَقْتَ شـراً بِشَـرّ

ثم قال: هذه «الهاء» للوقف. إلا أنَّه شبهها بحرف الإعراب فضمها، وما علمتُ أحداً مِنْ أَصْحابنا وافقه على هذا. وهذه «الهاء» التي في «هَنَاه» عندهم بدل من الواو في هَنوك وهَنَوات

---

(١) من غير نسبة في الخصائص ٣٥٨/٢؛ والمنصف ١٤٢/٣؛ والخزانة ٤٠٠/١، ٢٦٢/٣، ٥٩٣/٤. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٧٣٦).

(٢) الشاهد في ديوانه ص ٦٧؛ والشعر والشعراء ص ٥٦٩؛ واللسان «ها» ٣٧٠/٢٠؛ والدرر ٢١٩/٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٨٥).

(٣) لم أجده في ديوان المجنون.

(٤) الشاهد لامرىءالقيس في ديوانه ص ١٦٠؛ والمقاصد النحوية ٢٦٤/٤؛ والخزانة ١٨/١، ٢٦٤/٣؛ وأمالي ابن الشجري ١٠١/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٣٧٢).

لعلةٍ معروفة عند أصحاب التصريف يطول شرحها، وليستْ مِنْ غَرَضٍ في هذا الكتاب.

مسئلـــة

ويقـــال : كم من لغة للعرب في يآبْنَ أُمّ ويآبْنَ عَمّ؟

والجواب : إنّ لهم في ذلك خمس لغات:

إحداها: يآبْنَ أُمَّ ويآبْنَ عَمَّ بالفتح. وفي هذه اللغة وجهان:

أحـدهمـا: أنْ يكـونـوا جعلوا الاسمين بمنـزلـة آسمٍ واحـد كخمسةَ عشرَ لكثرة الاستعمال.

والثاني: أَنْ يكونوا أَرادوا يآبْنَ أُمّاً ويآبْنَ عمّاً فحذفوا الألف وتركوا الفتحة تدل عليها. كما قرأ بعضهم: «يَا أَبَت». ولا يمتنع أَنْ يكون على الإتباع نحو: يا زيدُ بنُ عبدِالله. ويا تَيْمَ تَيْمَ عَديٍ[1].

والثانية: يآبْنَ أُمّيَ. وهو الأصل.

والثالثة: يآبْنَ أُمّيْ بإسكان الياء. كما قال[2]:

٨٠ـ يَـآبْنَ أُمّيْ وَيَـا شُقَيِّقَ نَفْـسِي ... أَنْتَ خَلَّيْتَني لِـدَهْـرٍ كَنُـوْدِ

---

(١) جزء من بيت شعر لجرير وتمامه:

يـا تيم تيم عـدي لا أبـا لكم ... لا يلقينـكم في سـوأة عمـر

وانظر: سيبويه ١/٢٢٦؛ والمقتضب ٤/٢٢٩؛ ومعجم شـواهـد النحـو (رقم ٩٧٨).

(٢) الشاهد لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٤٨؛ وسيبويه ١/٣١٨؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٢٢. وهومن غير نسبة في المقتضب ٤/٢٥٠. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٧٦٥).

والرابعة: يآبْنَ أُمّاً ويآبْنَ عَمّاً. كما قال أبو النجم[1]:

٨١ــ يَابْنَتَ عَمّاً لا تَلُوْمِي وآهْجَعِيْ . . . .

أبدل من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، على ما تقدم.

والخامسة: يآبْن أُمٍّ ويآبْنَ عَمٍّ. على نية الإضافة وحذف الياء استخفافاً على التشبيه بقولهم: يا غلامِ وكأنَّهم جعلوا الاسمين بمنزلة آسم واحد لكثرةِ آصطحابهما.

مسألة

ويقال: لِمَ زِيْدَت التّاء في قولهم: يَا أَبَتِ وَيَا أَمَتِ؟

والجواب: إنهم جعلوها بدلاً من ياء الإضافة. وهذا قول الخليل وسيبويه. ولهم في هذا القبيل مذهبان:

أحدهما: أَنْ يكسروا التاء في الوصل، فيقولون: يا أَبَتِ ويا أَمتِ. كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً ثم حذفوها وتركوا الفتحة تدل عليها. وقد قرىء بذلك كله. والأجود يا أبتِ ويا أمتِ بالكسر من غير ياء. وإن وقفت قلت: يَا أَبَهْ ويَا أَمَهْ.

مسألة

ويقال: لم فتحوا لام المستغاث به؟

والجواب: إنّهم أَرادوا أَنْ يُفرقوا (٥١/ب) بَيْنَها وبينَ لام المُسْتَغاثِ من أجله، لأن لام المستغاث من أَجْله مكسورة كما قال[2]:

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٠.

(٢) الشاهد لقيس بن ذريح في سيبويه ١/٣١٩، ٣٢٠؛ والشعر والشعراء ٢/٦٢٩ وهو في المقاصد النحوية ٤/٢٥٩ لحسان بن ثابت. وهو من غير نسبة في شرح المفصل ١/١٣١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٦٩٠).

٨٢ـ تَكَنَّفَنِي الـوُشَـاةُ فَـأَزْعَجُـونِي فَيَـا لَلْنَـاسِ لِلوَاشِي المُـطَاعِ

ووجه ثانٍ: وهو أَنَّ المُنَادى واقع موقع المضمر. واللام مع المضمر مفتوحة ففتحت مع المنادى حملاً على فتحها مع المضمر. فإن بعدت رجعت إلى الكسر نحو قولك: يا لِزيد ولِعمر ولِلعجب. قال الشاعر[1]:

٨٣ـ يَبْكِيْكَ نَاءٍ بَعِيْدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ يـا لَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

مسـألة

ويقـال : لِمَ أَلْحَقوا الألف في آخر المندوب؟

والجواب : إنّهم أرادوا مدّ الصوت لأنه موضع تفجع وبكاء.

وهذان النوعان من مواطن المدّ. ومن العرب من يجري المندوب مجرى المنادى فلا يلحق الألف ولكن يقول: يا زيد يا عبدالله. والوجه الأول أَقْيَس. وتلحق الهاء بعد الألف في الوقف لتبينها لأنها خفية ولا يُذكر المندوب إلا بِأَشْهر أَسْمَائِه ليكون عـذراً للتفجع عليه. ولا يُندب نكرة، لأنَّ أصل الندبة من الندب، وهو أثر الجرح فكان النادب إذا ندب إنّما يشكو ما بقلبه من ألم. ومن لا يعرفه لا يجد في قلبه شيئاً.

مسـألة

ويقـال : ما الترخيم؟

---

(١) من غير نسبة في الخزانة ١/٢٩٦؛ والمقتضب ٤/٢٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٣١).

والجواب : إنّ الأصمعي[1] قال: أَخَذَ عنّي الخليلُ الترخيم، وذلك أنّه سَأَلني ما يُسمي العرب الكلام السهل؟ فقلت: العرب تقول جاريةٌ رَخيمةٌ، إذا كانت سهلة الكلام لينته. فوضع باب الترخيم. وأصل الكلمة اللين. ومنه آشتقاق الرخمة للين مفاصلها. ويقال: ألقى عليه رخمته أي عطفه ولينه.

مسألة

ويقال : كم من مذهب للعرب في الترخيم؟

والجواب : إنّ لهم في ذلك مذهبين:

أحدهما: أَنْ تحذف آخر الاسم، وتترك ما بقي على حاله. نحو قول زهير[2]:

٨٤ـ يَا حَارِ لا أُرْمَيَنْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي ولا مَلِكُ

وقرأ بعضهم[3]: ﴿وَنَادوا يَامَالِكِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾.

والثاني: أَنْ يحذف الآخر ويجعل ما بقي آسماً على حياله، كأنّه لم يحذف منه شيء، ويجري مجرى المنادى المفرد فيقال:

---

(١) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي، بصري المنشأ ومن الأئمة في النحو واللغة والغريب والأخبار. أخذ علومه عن أبي عمرو بن العلاء وخلف الأحمر وروى عنه خلق كثير من أشهرهم ابن أخيه عبدالرحمن وأبوحاتم السجستاني. وله مصنفات كثيرة من أشهرها: خلق الإنسان والأضداد والابل. توفي في بغداد في حدود ٢١٦هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ٢/١٩٧ ـ ٢٠٥؛ ونزهة الألباء ص ١١٢ ـ ١٢٠).

(٢) الشاهد في ديوانه ص ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٧٦؛ وأمالي ابن الشجري ٢/٨٠. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٨٥٣).

(٣) سورة الزخرف/ آية ٧٧.

يا حَارُ ويا مَالُ ويا عَامُ. وعلى هذا الوجه يجوز الترخيم في غير النداء عند أبي العباس إذا آضطرّ إلى ذلك شاعر. فَأمّا سيبويه، فيجيزه على الوجهين جميعاً.

مسألة

ويقال : لِمَ لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؟

والجواب : إنّ الثلاثة أعدلُ الأصول فكرهوا أَنْ يحذفوا منه شيئاً فَيُجْحِفوا بها. وكان أَبُوعمر الجرمي يجيز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط. وكذلك الفَرّاء. ولم يُسمع ذلك من العرب. وإنما قاساه من قبل أنهما رأيا (٥٢/أ) حركة العين تمنع الصرف كما يمنعه الحرف الرابع من زينبَ وسعادَ فآعتدا بها، وأقاماها مقام الرابع. وهو تشبيه بعيد.

مسألة

ويقال : ما حكم الاسم إذا كانت فيه زيادة؟

والجواب : إنّه ينظر، فإذا كان الزائد ثالثاً لِمْ يحذفْ نحو: سعيد وزياد وثمود ولكن يحذف الآخر فيقال: يا سَعِيْ ويا زِيَاْ ويَا ثَمُوْ. وإنْ كان رابعاً حذف مع ما بعده. وسواء كان بعده أَصْلي أَوْزائد كقولهم في منصور يا مَنْصُ. وفي مسكين يا مَسْكِ وفي عُثمان يا عُثْمَ وفي مروان يا مَرْوَ. قال الفرزدق[1]:

٨٥ـ يَا مَرْوَ إنّ مَطِيّتي مَحْبُوسَةٌ   تَرْجو الحِبَاءَ وَرَبُّها لَمْ يَيْأَسِ

(١) الشاهد في ديوانه ١/٣٨٤؛ وسيبويه ١/٣٣٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٩٢؛ وأمالي ابن الشجري ٢/٨٧. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١٤٥٥).

فإن كان في آخر الاسم هاء حذفتها وحدها. قلّت حروف الاسم أو كثرت. نحو: يا ثُبَ في ثبة إذا كانت آسماً. ويا طَلْحُ ويا فَاطِمُ ويا دِرْحَاي في درحاية.

مسـألة

ويقـال : كم حروف النداء؟

والجواب : إنها ستة:

«يَاء» وهي أُمّ حروف النداء. قال الله تعالى[1]: ﴿يَا عِبَادِ فاتَّقون﴾
و «أيْ». قال الشاعر[2]:

٨٦ـ ألم تسمعي أي عبد في رونق الضحى ... بكـاء حمـامـات لهن هـديـر

و «أيا» قال ذو الرمة[3]:

٨٧ـ أَيَا ظَبْيَة الوَعْسَاء بَيْن جُلاَجِلٍ ... وبَيْنَ النَّقَـا آأَنْـتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وهَيَا: قال عبديغوث[4]:

٨٨ـ هَيَـا رَاكِباً إمَّـا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامايَ مِنْ نَجْـرانَ ألاّ تَلاقِيَـا

---

(١) سورة الزمر/ آية ١٦.

(٢) الشاهد لكثير عزّة في ديوانه ص ٤٧٤؛ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٨٣، وهو من غير نسبة في الدرر ١/١٤٧؛ والهمع ١/١٧٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٠٠٧).

(٣) الشاهد في ديوانه ص ٦٢٢؛ وسيبويه ٢/١٦٨؛ والمقتضب ١/١٦٣؛ وشرح المفصل ١/٩٤، ٩/١١٩. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٧٢٥).

(٤) الشاهد لعبديغوث في شرح المفضليات ص ٣١٥؛ والخزانة ١/٣١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٠٦. وهو بلا نسبة في سيبويه ١/٣١٢؛ والمقتضب ٤/٢٠٤ ويروى الشاهد لمالك بن الريب. انظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣١٥٠).

والهمزة، نحو قول الآخر[1]:

٨٩ـ أَزَيْدُ أَخَا وَرْقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِراً   فَإِنْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ

و «وَا»، وهي مختصة بالنُّدبة، نحو قولك: وَازيْداه وواعُمراه. وقد يحذف حرف النداء نحو قوله تعالى[2]: ﴿يُوسفُ أَعْرِضْ عن هَذا﴾ ولا يجوز حذفه من المبهم ولا مما عرّفه النداء نحو: يا هذا، ويا رجل. ولو قلت: هذا ورجل، لم يجز.

□ □ □

---

(١) الشاهد من غير نسبة في سيبويه ٣٠٣/١؛ وشرح المفصل ٤/٢؛ واللسان «حنا» ٢٢٣/١٨. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٧٠٢).

(٢) سورة يوسف/ آية ٢٩.

بـاب الإعـراب

قال صاحب الكتاب: تقول: عليك زيداً. تريد: خُذْ زيداً. وكذلك دونكَ زيداً وأمامكَ ووراءَك. تجعل الظروف بدلاً من الأفعال. تريد أحذرْ وآتّقِ، فتحذف الفعل وتقيم الظروف مقامه. وكذلك رويدَ زيداً، تريد، أَمْهِلْه. وكذلك حَيّ على الثريد. تريد. تناولْ. وحَيّ على الصلاة. تريد إِيْتِ الصلاةَ. وإذا دلّت الحال على الفعل جاز حذفه. تقول للمعترض في طريق: الطريقَ الطريقَ. تريد خَلِّ الطريق. وتقول للراكب وبين يديه صبي: الصَّبِيَ الصَّبِيَ ولا تلفظ بالفعل لأن الحال والمشاهدة تغني عن ذلك. وكذلك قوم ينتظرون الهلال ورأس الشهر فيكبرون فيقول السامع: الهلالَ ورَبِّ الكَعْبة. أي رَأوا الهلال. وكذلك ترى رجلاً (٥٢/ب) نحو قولك[1]: أَلَمْ أُحسنْ إِلَيْكَ أَلَمْ أُكْرِمْك. والجواب: بَلَى. وكذلك إن جئت بحرف العطف نحو: أَلَمْ أُحسنْ إِلَيْكَ فلم أكرمك. ولا يجوز أن تقول في جواب هذا، «نَعم»، ولا «لا» ولكن بَلى أو لـم تفعل. وهذا قول الجماعة.

□ □ □

(١) الكلام من هنا حتى باب الجزاء غير متسق مع ما قبله، مما يوحي بأن سقطاً حصل في هذا الموضع لا نستطيع تقدير حجمه.

بــاب الجــزاء

قال صاحب الكتاب: إنْ تَأْتِني آتِكَ. تجزم الفعلَ الأول لأنه شرط، وتجزم الفعل الثاني لأنه جوابه. وإن كانا جميعاً ماضيين كقولك: إنْ أتيْتَنِي أتيْتُك. لم يعمل الحرف في لفظ واحد منهما، لأنه لا يعرب إلا المضارع. ولك أنْ تجعل أيّهما شِئْت ماضياً والآخر مضارعاً كقولك: إنْ تأْتِني أتيْتُك. وإنْ أتيْتَني آتِك. تجزم المضارع أيهما كان، وتترك الماضي على بنائه لا تغيره. ويجوز أنْ ترفع الثاني كقولك: إنْ أتيْتَني آتيك، فرفعه على وجهين:

أحدهما: على نية التقديم كأنك قلت: آتيك إنْ أتَيْتَني.

والوجه الثاني: على نِيّة «الفاء». تقديره: فآتيك. أي. فَأنا آتيكَ. لأن الفاء إذا وقعت جواب الجزاء، فإنه يُبْتدأ كل ما وقع بعدها فيرفع. كقول الله جل اسمه[1]: ﴿ومَنْ عَادَ فَينْتَقِمُ اللّه مِنْه﴾. وكذا، ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبّه فَلا يَخَافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً﴾[2]. وتقول: إنْ تَأْتِني وتُكْرِمْني آتِكَ. تجزم كل فعل تعطفه على الشرط. وكذا، فتكرمني. وكذا، ثم تكرمني. لا تبال أي حروف العطف كان. فإن لم تَأْتِ بحرف عطف بينهما فقلت: إنْ تَأْتِني تُكْرِمُني آتِكَ. رفعت الفعل المتوسط الواقع بين الشرط والجواب على الحال كأنك قلت: مُكرماً. لأنّ الحال إذا كانت بلفظ المضارع ترتفع. كقولك:

---

(١) سورة المائدة/ آية ٩٥.

(٢) سورة الجن/ آية ١٣.

مررتُ به يأكلُ أو يصلي أو ينظر في حسابه. يرتفع جميع هذا لأنه في موضع آسمٍ منصوب على الحال. وكذلك الفعل الواقع بينَ الشرط والجواب. فإنْ كانَ معنى الفعل الثاني كمعنى الفعل الأول، جاز فيه الجزم على أَنْ تُبْدل الثاني من الأول كقولك: إنْ تَأْتِني تَمْشِ إليّ آتِك. أَبدلَ «تَمْشِ» مِنْ «تَأْتِ» لأنهما في معنى واحد. وجُزمتْ «آتك» على الجواب. فإنْ قلت: إنْ تَأْتِني آتِك أُحسنُ إليك، رفعت «أحسن» إليك لأنه حال. تريد: مُحْسناً. فإنْ تقدم قبله حرف عطف كقولك: إنْ تَأْتِني آتِك وأُحسنُ إليك. كانَ لكَ في «أحسن» الجزم على اللفظ والرفع على الاستئناف. أي، وأنا أُحسنُ إليك، والنصب على إضمار «أَنْ» لأن أول الكلام ليس بإثبات محض، إنّما هو على شرط، فجرى مجرى ما قدمنا من غير الواجب كالنفي والاستفهام إذا نصبت الفعل بعده بالفاء على الجواب. وما أضمر فيه على معنى الإجماع وجميع ما ينصب بالفاء على معنى الجواب إذا حذفت منه الفاء جزمت على تقدير الجزاء كقولك: قُمْ آركبْ. ولا تَذْهبْ أَضْرِبْكَ، وآبنِ بَيْتَك أَزُرْك، وأَتأْتيني أُكْرِمْكَ (٥٣/أ) وإلا تَنْزِلْ عِنْدنا تُصِبْ خَيْراً.

فأما النفي فلا تحذف منه الفاء إذا قلت: ما عندي شيء فأُعْطِيكَ. لا تحذف الفاء من قولك: فأعطيك. وتجزم الفعل كما فعلت في سائر أخواته. فإن حذفتَ «الفاء» رفعتَ فقلت: مَا عِنْدِي ثَوْبٌ يَسَعُكَ. وما عِنْدي كِسَاءٌ يَصْلُحُ لك. تجعل الفعل صفة النكرة وترفعه. وكذا: ﴿فَهَبْ لِيَ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُني﴾[١] و ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُني﴾[٢] و ﴿أَنْزل عَلينا مَائِدةً من السّماء تكونُ لنا عِيْداً لأولِنا وآخِرنا﴾[٣] فإن كان الاسم الذي قبل الفعل

(١) سورة مريم/ آية ٦.
(٢) سورة القصص/ آية ٣٤.
(٣) سورة المائدة/ آية ١١٤.

معرفة، فإن الفعل بعده يرتفع وهو حال، كقولك: أَعِرْني دَابَّتك أركبُها. وأعْطني ثوبَك أَلْبَسُه. وكذا: ﴿ولا تَمننْ تَسْتَكثرُ﴾[1] بالرفع لأنه حال كأنه قال: لا تَمننْ مُسْتكثراً. أي في حال غِنى وآستكثار. وكذا: ﴿ذَرْهُم في خَوضِهم يَلْعَبُون﴾[2] كأنه قال: لاعبين. فإنْ لم تُرد الحال بعد المعرفة ولا الوصف بعد نكرة، وأردت جواب الأمر، فإنّك تجزم في جميع ذلك. وإنْ زدت في الفعلِ «الفاء» نصبته على ما قدمته.

وقد شبّه بـ «إن» في باب الجزاء أسماء الاستفهام وهي: مَنْ ومَا وأيّ وأَيْنَ وأنّى ومَتى ومَهْما فيجزم بهما الفعلان: الشرط والجزاء كقولك: مَنْ يأتِني آتِه، وما تَصْنع أصنع، وأي يُكْرِمْني أُكْرِمْه، وأَيْنَ تَكنْ أكنْ، ومتى ما تخرجْ أخرجْ. وكذلك حيثما تكنْ أكن، وإذا ما تأتني آتك. ويجوز في الجميع زيادة «ما» مرة وحذفها أخرى، إلا في «حيثما» و«إذما» فإنه لا يجوز حذف «ما» منهما.

فأمّا «إذا» مع زيادة «ما» وترك زيادتها، فالاختيار ترك الجزاء بها ورفع الفعلين بعدها كقولك: إذا تقوم يقوم معك. وإنْ شئت جزمت على الجزاء. قال الله جل اسمه[3]: ﴿وإذَا رَأَيْتَهم تُعْجِبُك أَجْسَامُهم﴾ فرفع. والجزم جائز في العربية وإنْ لم يُقْرأ به.

وتكون «مَنْ» و«مَا» و«أي» بمعنى الاستفهام فيرتفع الفعل بعدهن كقولك: مَن يقومُ؟ وما تصنعُ؟ وأي يكرمُك؟ وتكون هذه الثلاثة أيضاً بمعنى «الذي» خبراً كقولك: جاءني مَنْ يُكْرِمُك. ورأيتُ من يُعْجِبُك، وآضْرب أيُّهم يشتمُك. ترفع الفعل بعدهن لأنه خبر وليس بجزاء.

* * *

(١) سورة المدثر/ آية ٦.

(٢) سورة الأنعام/ آية ٩١.

(٣) سورة المنافقون/ آية ٤.

مسائل هذا البـاب

ويقــال : لِمَ جُزِمَ الفعل في الشرط؟

والجواب : إنّ الشرط والجزاء يقتضيان جملتين كقولك: إنْ تَضْرب أَضْربْ. فتضرب جملة، وأضرب جملة. فلما طال الكلام بهما، اختير لهما الجزم لأنه حذف وتخفيف. وهو قول أبـي سعيد السيرافي[1] وأبـي الحسن بـن الوراق. وقال غيرهما: جَزْمُ حرفهمـا ينقل الفعل نقلين. وهذه علّة العمل لا علّة الاختصاص بالجزم.

مسئــلة

ويقــال : فلم لم يـؤثر حرف الشرط في لفظ الماضي؟

والجواب : إنّ الفعل الماضي مبني لبعده من مضارعة الأسمـاء. والجزم (٥٣/ب) إعراب، والإعراب إنما يدخل في الأسماء أو ما ضارع الأسماء وهو الفعل المحتمل لزمانين وليس الماضي من ذلك في شيء. فلما كان كذلك أُقرّ على حاله وحُكم على موضعه بالجزم

---

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي. كان من أئمة العلماء في العربية والفقه والفرائض. أخذ علومه على ابن مجاهد وابن دريد وابن السراج وتتلمذ عليه خلق كثير. له شرح كتاب سيبويه لم يعمل مثله. وكانت ولادته سنة ٢٨٤ ووفاته سنة ٣٦٨هـ. (انظر في ترجمته: إنباه الرواة ١/٣٠٣ ـ ٣١٥؛ ونزهة الألباء ص ٣٠٧ ـ ٣٠٩).

كما يُفعل بسائر المبنيات نحو: جاءني هذا ورأيت هذا، ومررت بهذا. فيحكم على موضع «هذا» بوجوه الإعراب، وهو على حالة واحدة. كما حكمْتَ على موضع الماضي بالجزم وهو على بنائه.

مسئلة

ويقال : ما الاختيار في الشرط والجزاء من الأفعال؟

والجواب : إنّ الاختيار أن يكون الفعلان مضارعين فتجزمهما، نحو قولك: إنْ تقم أقم معك. وإنْ تخرج أخرجْ معك. ويليه في الجودة أن يكونا ماضيين نحو قولك: إنْ قمتَ قمتُ معك. وإنْ خرجتَ خرجتُ معك. ويلي ذلك أن يكون الأول ماضياً والثاني مستقبلاً مجزوماً، نحو قولك: إنْ أتيْتَني أُكْرِمْك، وإنْ خرجْتَ معي أُحْسِنْ إليك. ودون هذا كله أن يكون الأول مستقبلاً مجزوماً، والثاني ماضياً نحو قولك: إنْ تَقمْ خرجتُ معك. وإنما يقبح ذلك لجعلك الماضي علةً للمستقبل. وهذا عكس ما وضع عليه الكلام.

مسئلة

ويقال : عَلام يجوزُ أَنْ يكونَ الثاني مرفوعاً؟

والجواب : إنّه يجوز على وجهين، أحدهما: أَنْ يكون على إضمار «الفاء» كَأَنّك قلت: إنْ أَتَيْتَني فآتيك.

والثاني: على التقديم والتأخير كأنك قلت: آتيكَ إنْ أَتَيْتَني. وهذا لا يجوز في سِعة الكلام، وإنّما يَأْتي في الشعر، كما قال زهير[1]:

(١) الشاهد في ديوانه ص ١٥٣؛ وسيبويه ١/٤٣٦؛ وشرح المفصل ٨/١٥٧؛ والمقتضب ٢/٧٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٢٩. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٢٤٤٠).

٩٠ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيْلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ   يَقولُ لا غَائِبٌ مَالي ولا حَرِمُ

وأقبح منه: إنْ تَأْتِنِي آتيكَ. وقد جاء في الشعر، قال حصين بن قعقاع[1]:

٩١ـ يَا أَقْرعُ بْنَ حَابسٍ يَا أَقْرَعُ
إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ

ومثل ذلك: إنْ تَأْتِه كَريم، تريد: زَيْدٌ كَريمٌ إنْ تَأْتِه. كما قال[2]:

٩٢ـ هَذا سُرَاقَةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُه   والمَرْءُ عِنْد الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيْبُ

ومثل ذلك، قول ذي الرمة[3]:

٩٣ـ وإنِّي مَتَى أُشْرِفْ على الجَانبِ الذي   بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ نَاظِرُهْ

وهو كثير في الشعر.

مسئلة

ويقال : لِـمَ وجب أَنْ يرتفع الفعل في جواب الشرط بعد «الفاء»؟

والجواب : إنّ ما بعد «الفَاء» مقطوع مما قبلها، مستأنف. لأنَّها إنَّما دَخَلتْ

---

(١) نسب الشاهد إلى جرير بن عبدالله البجلي في سيبويه ٤٣٦/١؛ وإلى عمرو بن خثارم البجلي في الخزانة ٣٩٦/٣، ٦٤٣، ٥٤١/٤؛ وإلى أحدهما في المقاصد النحوية ٤٣٠/٤. وهو من غير نسبة في المقتضب ٧٢/٢؛ وشرح المفصل ١٥٨/٨. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٣٤٥٦).

(٢) الشاهد من غير نسبة في: سيبويه ٤٣٧/١؛ وأمالي ابن الشجري ٣٣٩/١؛ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ص ٢٠٠؛ واللسان «سرق» ٢٣/١٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٩٦).

(٣) لم أجده في ديوانه.

لِتَجْعل الجوابَ مبتدأً وخبراً. وإذَا كان كذلك، كان الفعل بعدها خبرَ مبتدأٍ محذوف. وعلى ذلك قوله تعالى[1]: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بخساً ولا رَهَقاً﴾ وهو قول سيبويه.

مسئلــة

ويقــال : فَلِمَ خُصَّتْ «الفاء» بذلك؟

والجواب : إنَّ «الفاء» تدل على التعقيب. وحق الجَزَاء أَنْ يكون بعقب الشرط، يليه من غير تَراخٍ. ولا يجوز أَنْ تقع «الواو» و«ثُمَّ» ها هنا. ألا ترى أَنَّ الرجل يقول: إفْعَلْ كذا أَوْ كذا. فتقول أنت: (٥٤/أ) فإذاً يكونُ كذا وكذا. وتقول: لَمْ أُغَثْ أَمْس. فيقول: المجيب فقد أَتَاك الغوث. ولو أدخلت «الواو» أو «ثُمَّ» في هذا الموضع تريد الجواب، لم يجزْ لِمَا قدَّمناه.

مسئلــة

ويقــال : فَلِمَ جاز الجواب بـ «إذا» في قولِهِ تعالى[2]: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمتْ أَيْدِيهم إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾؟

والجواب : إنَّ الخليل قال: هذا معلق بالكلام الأول كما كانت «الفاء» معلقة بالكلامِ الأول و«هذا» ها هنا في موضع «يَقْنَطون» كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل. قال: ونظير ذلك: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُم أدعوتموهم أَمْ أَنْتُم صَامِتُون﴾[3] لأنه بمنزلة: أَمْ صمتم.

---

(١) سورة الجن/ آية ١٣.

(٢) سورة الروم/ آية ٣٦.

(٣) سورة الأعراف/ آية ١٩٣.

مسألــة

ويقــال : كم يجوز في قولنا: إنْ تَـأْتِنِي وتُكْرِمْنِي آتِكَ، من وجه؟

والجواب : إنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحـدها: الجـزم على العطف، كـأنَّك قلت: إنْ تَـأْتِنِي وَإنْ تُكْرِمْنِي.

والثاني: النصب على الصرف.

والثالث: الرفع على القطع. كأنك قلت: وأَنتَ تُكْرِمُنِي. أي: وأَنْتَ في هذه الحال. وهذا كلُّه قول الخليل. وحكم ما عطفت على الجواب كحكم ما عطفت على الشرط، والفاء في هذه المنزلة الواو. فأمَّا «ثم» فلا تنصب بعدها ولكنها تشرك وتبتدأ بها، والجزم في هذا كله هو الوجه. وقد قرأتْ القُرَّاءُ بالأوجه الثلاثة في قوله تعالى[1]: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا في أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوه يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّـهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. وكذلك: ﴿وَيُعَذِّبُ﴾[2].

مسألــة

ويقــال : ما يجوز في الفعل الواقع بين الفعلين المجزومين؟

والجواب : إنه إنْ كان في معنى الحال أوْ في معنى الخبر، رُفع. كمـا قال[3]:

---

(١) سورة البقرة/ آية ٢٨٤.

(٢) من السورة والآية السابقة.

(٣) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢؛ وسيبويه ١/٤٤٥. وهو من غير نسبة في المقتضب ٢/٦٥. وانظر شواهد النحو (رقم ٢٨٢١).

٩٤ـ وَمَنْ لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِها يَوْماً مِنَ الدَّهرِ يُسْأَمِ

فهذا على تقديم مَنْ لَمْ يَزلْ مستحملاً، يكنْ من أَمْرِه ذاك.

ولو رفع «يُغْنِها» جاز، وكان حسناً، كأنه قال: ومَنْ لا يزلْ لا معتباً لِنَفْسِه. ومما جاء مرتفعاً قول الحطيئة[1]:

٩٥ـ مَتَى تَأْتِه تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِه تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مَوْقِدِ

وإنْ كان الثاني في معنى الأول، جزم على البدل، كما قال[2]:

٩٦ـ إنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا أَوْ يَغْدِرُوا لا يَحْفِلُوا
يَغْدوا عليك مرجَّلينَ كأنَّهم لَمْ يَفعلوا

فقوله: «يَغْدُوا» بدل من «لا يَحْفِلوا». ومثله[3]:

٩٧ـ مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيَارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونَاراً تَأَجَّجَا

وقد فسَّرنا هذا في باب البدل بما أغنى عن إعادته ها هنا.

مسئلــة

ويقــال : كم من وجه يجوز في قوله تعالى[4]: ﴿هَبْ لِيَ مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي﴾ و ﴿فَأَرْسِلْه مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾[5]؟

والجواب : إنه يجوز فيه وجهان:

---

(١) الشاهد في ديوانه ص ٢٥؛ وسيبويه ١/٤٤٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٩؛ وهو من غير نسبة في المقتضب ٢/٦٥؛ والخزانة ٢/٣٧٦. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٨٣٤).

(٢) البيتان لبعض بني أسد في سيبويه ١/٤٤٦؛ والخزانة ٣/٦٦١؛ وشرح المفصل ١/٣٦. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٠١٦).

(٣) سبق تخريجه ص

(٤) سورة مريم/ آية ٦.

(٥) سورة القصص/ آية ٣٤.

أحدهما: الجزم على دُعاء الجواب لأن فيه معنى الشرط. والتقدير: إنْ تَهَبْ لي يَرِثْنِي. وإنْ تُرْسِلْه معي يُصَدِّقْنِي.

والثاني: الرَّفع على الصفة لما قبله. وهو الوجه. والتقدير: هَبْ لي مِنْ لَدُنْكَ ولياً وَارِثاً. وأَرْسِلْه (٥٤/ب) مَعي رِدْءاً مُصَدِّقاً. والرِّدءُ: المُعين. وقد تقدم القول على مسائل الجواب بالفاء، وما كان في معناه معنى الشرط، بما أغنى عن إعادته ها هنا.

مسألة

ويقال : على كم من قسم تنقسم أَدوات الشرط؟

والجواب : إنّها تنقسم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان اسماً غير ظرف وذلك نحو: مَنْ ومَا وأَيُّهم ومَهْما. والأصل فيها على قول الخليل «مَا مَا» فكرهوا اجتماع حرفين من جنس واحد وأبدلوا من ألف «ما» الأولى «هاءً». وأجاز سيبويه أَنْ تكون مركبة من «مَهْ» التي للكف و«مَا» التي للشرط.

والثاني: ما كان ظرفاً نحو: أَيْنَ ومَتَى وأَنَّى وأيُّ حِيْنٍ وحَيْثُما.

والثالث: ما كان حرفاً نحو: إنْ وإذْمَا. وليست «إذْ» هذه التي في قولك: جئتك إذ عبدالله قائم. لأن تلك معناها للاستقبال وهذه للمضي. ومما يدلك على أَنّها حرف قول سيبويه: ومن غيرهما إنْ وإذْما. يعني من غير الأسماء والظروف. فما جاء من الشرط بهن قول زهير[1]:

٩٨ــ وَمَنْ يَجعلِ المعروفَ مِنْ دُونِ عِرْضِه ... يَفِرْهُ، ومَنْ لا يَتَّقِ الشَّتْمَ يُشْتَمِ

---

(١) ديوانه ص ٣٠

ومما جاء من الشرط، قوله تعالى[1]: ﴿وَمَا تُقَدِّموا لأنْفُسِكُم مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوه عِنْدَ اللّـهِ﴾. ومما جاء بـ «أي» قوله تعالى[2]: ﴿أَيّاً ما تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الحُسْنَى﴾ ومما جاء بـ «أَيْنَ» قول الشاعر[3]:

٩٩ـ أَيْنَ تَضْرِبْ بِنا الغَـدَاةَ تَجِدْنَـا　　نَصْرِفُ العِيْسَ نَحْوهـا للتَّلاقِي

ومما جاء بـ «أنّى» قوله[4]:

١٠٠ـ فَأَصْبحتْ أَنَّى تَأْتِها تَسْتَجِرْ بِها　　كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلَكْ شَاجِرُ

ومما جاء بـ «متى» قوله[5]:

١٠١ـ ولَسْتُ بِحَلال التِّلاعِ مَخَافَةً　　ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرْفِدِ

ومما جاء من الشرط بـ «مهما» قوله[6]:

١٠٢ـ أَلا مَا لهذا الدَّهرِ مِنْ مُتَعَلِّلِ　　عن النَّاسِ مَهْما شَاءَ بالنَّاسِ يَفْعَلِ

---

(١) سورة البقرة/ آية ١١٠.

(٢) سورة الإسراء/ آية ١١٠.

(٣) الشاهد لعبدالله بن همام السلولي في سيبويه ٤٣٢/١. وهو من غير نسبة في المقتضب ٤٨/٢؛ وشرح المفصل ١٠٥/٤، ٤٥/٧، وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٨٢١).

(٤) الشاهد للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠؛ وسيبويه ٤٣٢/١؛ والخزانة ١٩٠/٣، ٢١٠/٤. وهو من غير نسبة في المقتضب ٤٨/٢. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٩٥٣).

(٥) الشاهد لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٤؛ وسيبويه ٤٤٢/١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٦٩٨).

(٦) الشاهد للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٥٦؛ وسيبويه ٣٣٢/١، ٤٣٧؛ وهو من غير نسبة في أمالي ابن الشجري ١٢٧/١، ٨٩/٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٣٨٥).

ومما جاء بـ «أي» مضافاً، قوله[1]:

١٠٣ـ لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُم أَطَاعَهُمُ ... في أيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِيْنَه يَمِلِ

ومما جاء بـ «إذما» قوله[2]:

١٠٤ـ إذمَا أتَيْتَ على الرَّسولِ فَقُلْ له ... حَقاً عليك إذَا آطْمَأنَّ المَجْلِسُ

مسئلــة

ويقــال : ما حكم «إذَا»؟

والجواب : إنّها لا تجزم، وإنْ كان منها معنى الشرط لأنها مؤقتة، فخالفت «إنْ» لأن حكم الشرط أنْ يكون مُبْهماً. ومما يدلك على الفرق بينهما أنَّك تقول: آتيك إذا آحْمَرَّ البُسْرُ. ولو قلت: آتيكَ إنْ آحْمَرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً. وربما جُزم بها في الشعر. كما قال[3]:

١٠٥ـ إذَا لَمْ تَزَلْ في كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَها ... لَها وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمِ

وأجود من هذا قول ذي الرمة[4]:

١٠٦ـ تُصْغِي إذَا شَدَّها بالرَّحْلِ جَانِحَةً ... حتّى إذا ما آسْتَوَى في غَرْزِها تَثِبُ

ولو جزم لجاز مع «ما» كما قال الفرزدق[5]:

---

(١) الشاهد لعبدالله بن همام السلولي في سيبويه ١/٤٤٢؛ ومن غير نسبة في اللسان «مكن» ١٧/٣٠٢. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٣٨٧).

(٢) الشاهد للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢؛ وسيبويه ١/٤٣٢؛ والخزانة ٣/٦٣٦؛ وهو من غير نسبة في المقتضب ٢/٤٧؛ والخصائص ١/١٣١. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ١٤٢٦).

(٣) الشاهد لبعض السلوليين في سيبويه ١/٤٣٤. وانظر: معجم شواهد النحو (رقم ٢٨٢٢).

(٤) ديوانه ص ٩؛ وسيبويه ١/٤٣٣. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٦٦).

(٥) الشاهد في سيبويه ١/٤٣٤؛ والخزانة ٣/١٦٢؛ وهو من غير نسبة في المقتضب ٢/٥٦؛ وأمالي ابن الشجري ١/٣٣١. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ٥٦١).

١٠٧ـ تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللّهُ يَرْفَعُ لِيْ   ناراً إذا ما خَبَتْ نِيـرَانُهم تَقِدِ

وأكثر ما يأتي هذا في الضرورة. والأجود الرفع (٥٥/أ) وبذلك جاء القرآن وعليه قول ذي الرمة الذي تقدم. ونظيره قول الآخر[1]:

١٠٨ـ وإذَا مَـا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهـا   مَغْرِبَ الشَّمسِ نَاشِطاً مَذْعُورا

وقد أجاز صاحب الكتاب الجزم بـ «إذا» في حال السعة. وما قدمناه قول سيبويه وغيره من النحويين. ووجه القول الآخر أنّ «إذا» تشبه «إنْ» في الجزاء فجزم بها كما جزم بـ «إن». فَإنْ عضد ذلك سماع في منثور الكلام، حمل على هذا. وإلا فالوجه الرفع لما ذكرناه.

تم الكتـــاب

والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله الطيبين وآتفق الفراغ من كتابته على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى غفرانه، محمد بن علي النسّاج يوم الخميس العشرين من رمضان عمت ميامنه من شهور سنة آثنتين وثمانين وخمس مائة. بُورك لصاحبه.

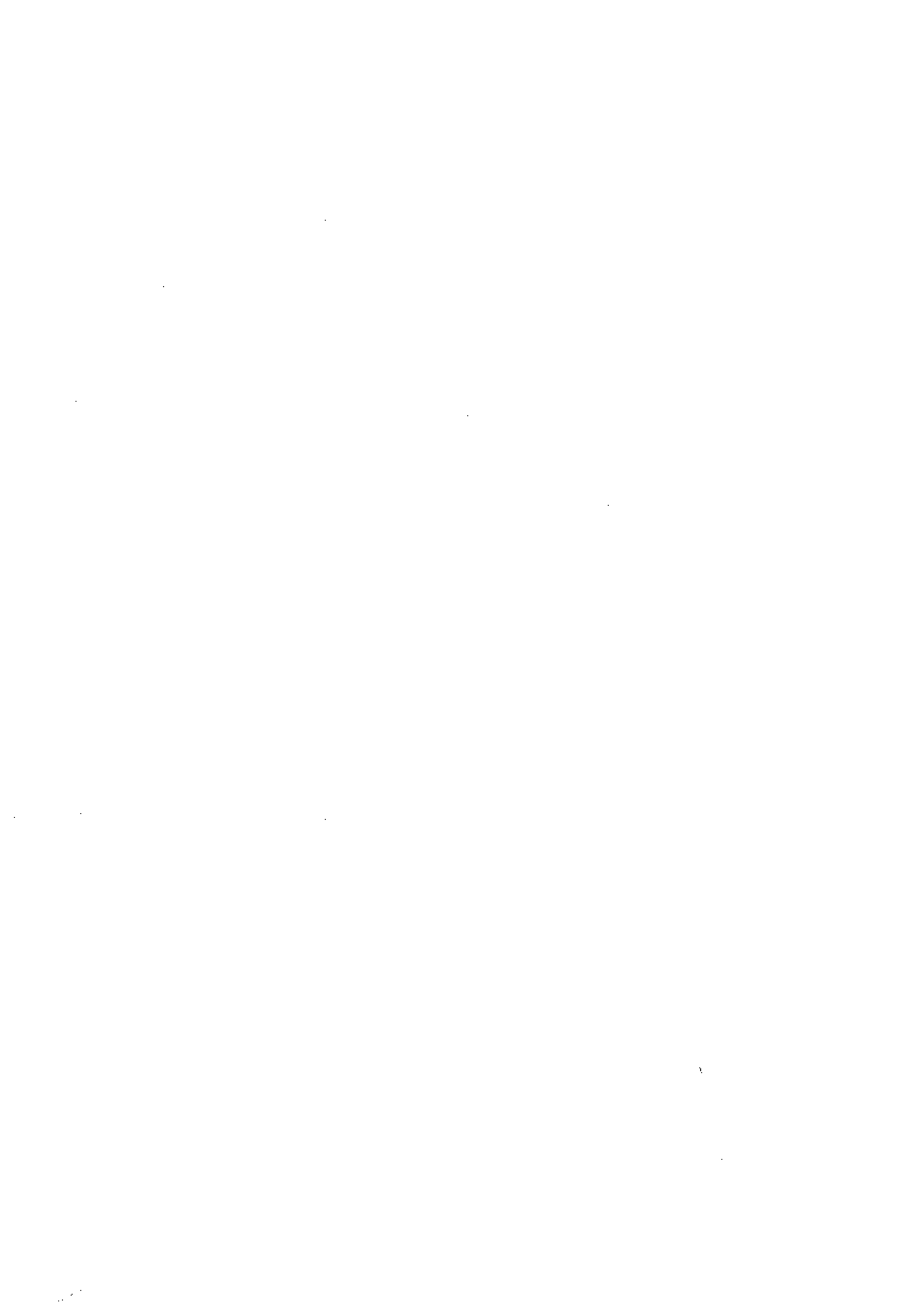
* * *

كُتبت هذه النسخة من نسخة كُتبت من النسخة التي قُرئت على مصنِّفها آبنِ فَضَّال، وعُورضتْ وصُحِّحتْ بقدر الوسع والإمكان.

---

(١) الشاهد لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٦١؛ وسيبويه ١/٤٣٤؛ والمقتضب ٢/٥٧؛ والخزانة ٣/١٧٣. وانظر معجم شواهد النحو (رقم ١١٧٨).

الفهارس العامة



ـ ١ ـ

فهرست الآيات القرآنية(*)

(*) رتبت الآيات القرآنية في هذا الفهرست بحسب أسبقية ورودها في نص الكتاب.

ـ ٢ ـ

فهرست الأحاديث والأقوال

□□□

ـ ٣ ـ

فهرست القوافي(*)

(*) ما بين قوسين من الأسماء مما لم يذكره المصنف وتعرفنا عليه.

(١) القافية في الأصل: الأرنب.

رقم الشاهد	قافيته	قائله	رقم الصفحة
		(قافية التاء).	
١٧	تيت	(عمرو بن قعناس)	١٢٤
٦٢	شلت	كثير عزة أو (أمية بن الاسكر)	٢٤١
٤٩	الحجفت	(سؤر الذئب)	١٩٩
٦٨	وامسلمة	(بجير بن عنمة الطائي)	٢٥٣
٧٦	ناجية	(.......)	٢٦٩
		(قافية الجيم)	
١٣	الخمجا	(ساعدة بن جؤية)	١١٢
٦٣، ٩٧	تأججا	(عبدالله بن الحر الجعفي)	٢٤٣ ــ ٢٨٧
٧٨	يشحج	(مجنون ليلى)	٢٦٩
		(قافية الحاء)	
٥٧	سلاح	(مسكين الدارمي أو ابن هرمة أو) (قيس بن عاصم أو ابن ميادة)	٢١٧
		(قافية الدال)	
٣، ٣٧	زياد	(قيس بن زهير)	٦٩ ــ ١٩٣
٥	يزيد	(موسى شهوات)	٦٩
٨	فقد	النابغة الذبياني	٩٧
٩	لبد	النابغة الذبياني	١٨٠
٣٥	أحد	النابغة الذبياني	١٨٠
٦١	الأسود	(.......)	٢٤٠
	الموصد		٢٤٠
٨٠	كنود	(أبو زبيد الطائي)	٢٧٠
٩٥	موقد	الحطيئة	٢٨٧
١٠١	أرفد	(طرفة بن العبد)	٢٨٩
١٠٧	تقد	الفرزدق	٢٩١
٧٤	الجوادا	جرير	٢٦٦

□□□

ـ ٤ ـ

فهرست الأعلام من غير الشعراء

□□□

ـ ٥ ـ

فهرست المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم.

ـ الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر العسقلاني. مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨هـ.

ـ الأصمعيات للأصمعي. تحقيق: عبدالسلام هارون وأحمد شاكر، ط ٣، القاهرة ١٩٦٧م.

ـ الأعلام للزركلي، ط ٣، بيروت ١٩٦٩م.

ـ الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الشعب بالقاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٣م.

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي. بعناية: عبدالله البستاني، بيروت ١٩٠١م.

ـ الأمالي الشجرية لابن الشجري. حيدرأباد الدكن ١٣٤٩هـ.

ـ إنباه الرواة للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط ٢، القاهرة ١٩٥٣م.

ـ البداية والنهاية لابن كثير الدمشقي. ط ١، بيروت ١٩٦٦م.

ـ بغية الوعاة للسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٥م.

ـ البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزأبادي. تحقيق: محمد المصري، دمشق ١٩٧٢م.

ـ تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان. تعريب: عبدالحليم النجار، ط ٢، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨م.

ـ تلخيص ابن مكتوم. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٣٠٦٨ تاريخ تيمور.

ـ تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات لمحب الدين أفندي. بهامش الكشاف للزمخشري. دار المعرفة ببيروت (؟).

ـ تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر. هذبه: عبدالقادر بدران. دمشق ١٩٢٩م.

ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم. بيروت ١٩٧١م.

ـ الحماسة بشرح المرزوقي. تحقيق: أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥٢م.
ـ حماسة البحتري. تحقيق: لويس شيخو. بيروت ١٩١٠م.
ـ الحماسة البصرية. بعناية: مختارالدين أحمد. عليكرة ١٩٦٤م.
ـ خريدة القصر للعماد الأصفهاني (القسم الرابع، الجزء الأول). تحقيق: عمر الدسوقي وعلي عبدالعظيم. القاهرة ١٩٦٤م.
ـ خزانة الأدب للبغدادي. بولاق ١٢٩٩هـ.
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي. مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٣٢٨هـ.
ـ ديوان ابن أحمر. جمع وتحقيق: الدكتور حسين عطوان. دمشق (؟).
ـ ديوان أبي زبيد الطائي. جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٧م.
ـ ديوان أبي النجم العجلي. صنعة وشرح: علاءالدين آغا. الرياض ١٩٨١م.
ـ ديوان الأسود بن يعفر. صنعة: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٨م.
ـ ديوان الأعشى. شرح وتحقيق: الدكتور محمد محمد حسين، القاهرة ١٩٥٠م.
ـ ديوان امرىءالقيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ٣، القاهرة ١٩٦٩م.
ـ ديوان جران العود برواية السكري. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٠م.
ـ ديوان جرير. تحقيق: الدكتور نعمان أمين طه. دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٩م.
ـ ديوان جميل بثينة. جمع وتحقيق: الدكتور حسين نصار، ط ٢، القاهرة ١٩٦٧م.
ـ ديوان حاتم الطائي (ضمن كتاب خمسة دواوين العرب). بيروت (؟).
ـ ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: الدكتور سيد حنفي حسنين، القاهرة ١٩٧٤م.
ـ ديوان الحطيئة. تحقيق: نعمان طه، القاهرة ١٩٥٨م.
ـ ديوان خفاف بن ندبة. جمع وتحقيق: الدكتور نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٧م.
ـ ديوان ذي الرمة. تصحيح: كارليل. كمبردج ١٩١٩م.
ـ ديوان الراعي النميري. جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت. بيروت ١٩٨٠م.
ـ ديوان رؤبة بن العجاج. تصحيح: وليم بن الورد. ليبزج ١٩٠٣م.
ـ ديوان زهير بن أبي سلمى. نشر: دار الكتب المصرية ١٩٤٤م.
ـ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس. تحقيق: عبدالعزيز الميمني. القاهرة ١٩٥٠م.
ـ ديوان طرفة بن العبد. نشر: سلفنسون. شالون ١٩٠٠م.
ـ ديوان العباس بن مرداس. جمع وتحقيق: الدكتور يحيى الجبوري. بغداد ١٩٦٨م.
ـ ديوان عمرو بن معديكرب. جمع وتحقيق: هاشم الطعان. بغداد ١٩٧٠م.
ـ ديوان الفرزدق. نشر: دار صادر ببيروت ١٩٦٦م.
ـ ديوان القطامي. تحقيق: إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب. بيروت، ١٩٦٠م.
ـ ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: الدكتور ناصرالدين الأسد. القاهرة، ١٩٦٢م.

ـ ديوان كثير عزة. جمع وشرح: الدكتور إحسان عباس. بيروت ١٩٧١م.
ـ ديوان كعب بن زهير. دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
ـ ديوان لبيد بن ربيعة. تحقيق: إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢م.
ـ ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق: عبدالستار فراج. القاهرة (؟).
ـ ديوان مسكين الدارمي. جمع وتحقيق: خليل العطية وعبدالله الجبوري. بغداد ١٩٧٠م.
ـ ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: الدكتور شكري فيصل. بيروت ١٩٦٨م.
ـ ديوان يزيد بن الطثرية. صنعة: حاتم الضامن. بغداد ١٩٧٣م.
ـ ديوان المعاني لأبي هلال العسكري. تصحيح: كرنكو، القاهرة ١٣٤٢هـ.
ـ ديوان الهذليين. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠م.
ـ ذيل تاريخ بغداد لابن الدبيثي. تحقيق: بشار عواد معروف. بغداد ١٩٧٩م.
ـ روضات الجنات للخوانساري. فارس ١٣٠٧هـ.
ـ سمط اللآلىء لأبي عبيد البكري. تحقيق: عبدالعزيز الميمني. القاهرة، ١٩٣٦م.
ـ شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي. بيروت (؟).
ـ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح. القاهرة، ١٩٧٤م.
ـ شرح شواهد المغني للسيوطي. المطبعة البهية بالقاهرة ١٣٢٢هـ.
ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. تحقيق: عدنان الدوري، بغداد ١٩٧٧م.
ـ شرح المفصل لابن يعيش. المطبعة المنيرية بالقاهرة (؟).
ـ شرح المفضليات لابن الأنباري. بعناية: لايل، بيروت ١٩٢٠م.
ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق: أحمد شاكر، القاهرة ١٩٦٧م.
ـ صحيح مسلم: الجامع الصحيح للإمام مسلم. اسطنبول ١٣٢٩هـ.
ـ طبقات ابن قاضي شهبة. مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور.
ـ طبقات المفسرين للسيوطي. طبعة مصورة.
ـ طبقات المفسرين للداوودي. ط ١. نشر دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣.
ـ العبر في خبر من غبر للذهبي. تحقيق: فؤاد سيد، الكويت ١٩٦١م.
ـ فرحة الأديب للغندجاني. تحقيق: الدكتور محمد علي سلطاني. دمشق، ١٩٨١م.
ـ فصل المقال لأبي عبيد البكري. تحقيق: عبدالمجيد عابدين وإحسان عباس. الخرطوم ١٩٥٨م.
ـ الكامل للمبرد. القاهرة ١٣٢٤هـ.
ـ الكتاب لسيبويه. بولاق ١٣١٦هـ.
ـ كشف الظنون لحاجي خليفة. اسطنبول ١٣٦٠هـ.

ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. لعلاءالدين الهندي. بعناية: بكري حيّاني وصفوة السقا. مؤسسة الرسالة ببيروت (؟).
ـ لسان العرب لابن منظور الافريقي. بولاق ١٣٠٨هـ.
ـ لسان الميزان لابن حجر. حيدرأباد الدكن ١٣٣٠هـ. وطبعة بيروت المصورة.
ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة. للقزاز القيرواني. تحقيق: المنجي الكعبي، تونس ١٩٧١م.
ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة. تحقيق: فؤاد سركين. القاهرة ١٩٥٤م.
ـ المحتسب لابن جني. تحقيق: عبدالحليم النجار وعلي النجدي ناصف. القاهرة ١٣٨٦هـ.
ـ المختصر المحتاج إليه من تاريخ بغداد لابن الدبيثي (ت ٦٣٧هـ). تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
ـ المخصص لابن سيده الأندلسي. بولاق ١٣١٦ ـ ١٣٢١هـ.
ـ مرآة الجنان لليافعي. حيدرأباد ١٣٣٨هـ.
ـ معاني القرآن للفراء. ج ٣. تحقيق: الدكتور عبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٥٥م.
ـ معجم البلدان لياقوت الحموي. نشر: دار صادر ببيروت (؟).
ـ معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد. الرياض ١٩٨٤م.
ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث. بريل ١٩٥٥م.
ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة. بيروت (؟).
ـ المقاصد النحوية للعيني/ بهامش خزانة الأدب. بولاق ١٢٩٩هـ.
ـ المقتضب للمبرد. تحقيق: عبدالخالق عضيمة. القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨هـ.
ـ المقرب لابن عصفور. تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري. بغداد ١٩٧١م.
ـ المنتظم لابن الجوزي. ط ١. حيدرأباد ١٣٥٩هـ.
ـ المنصف شرح تصريف المازني لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠م.
ـ المؤتلف والمختلف للآمدي. تحقيق: عبدالستار فراج. القاهرة ١٩٦١م.
ـ الموشح للمرزباني. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة ١٩٦٥م.
ـ النجوم الزاهرة لابن تغري بردى. دار الكتب المصرية ١٣٤٨هـ.
ـ نزهة الألباء لابن الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٧م.
ـ نكت الهميان للصلاح الصفدي. تحقيق: أحمد زكي، القاهرة ١٩١١م.

ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري. بعناية: الشرتوني، ط ٢، بيروت ١٩٦٧م.
ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي. اسطنبول ١٩٥١ ـ ١٩٥٥م.
ـ همع الهوامع للسيوطي. بعناية: بدرالدين النعساني. بيروت (؟).
ـ وفيات الأعيان لابن خلطان. تحقيق: إحسان عباس، بيروث ١٩٧٨م.

□□□